



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة محمد خيضر - بسكرة -
كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير
قسم : العلوم الاقتصادية

الموضوع

دور المراجعة الخارجية للحسابات في تعزيز مبادئ
حوكمة الشركات في الجزائر
دراسة حالة مجموعة من المراجعين

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص: مالية وحوكمة المؤسسات

الأستاذة المشرفة:

إعداد الطالب:

شاوش اخوان سهام

المعترف فنغور

رقم التسجيل:/2013
تاريخ الإيداع	

الموسم الجامعي: 2012-2013

الإهداء

الحمد لله تعالى على كرمه وتوفيقه لي في إعداد هذه المذكرة المتواضعة.

أهدي ثمرة هذا العمل:

إلى من كانت ولا زالت أعز ما أملك في الوجود، إلى ابر الناس بصحبتني، إلى التي

كانت قد تحملت

الشقاء يسرا، إلى ينبوع الحنان والحب والكرم، إلى من علمتني

الصمود مهما تبدلت الظروف أمني الغالية "فريدة" رحمها الله وأسكنها فسيح جناته.

إلى من كان سندا لي وتاجا أرفع به رأسي، إلى من اكتوى بلسعات الدهر وذاق

مرارة الحياة لأحيى أنا، إلى من علمني بأني خلقت للنجاح وليس للفشل

إلى من ثابر ليلا ونهارا وحرا وبردا من أجل تربيتني إليك

أبي العزيز "السعيد".

إلى بورتا عيني وسندي القوي إخوتي: زكرياء، أمينة دعاء.

إلى كل العائلة والاصدقاء

إلى كل أساتذتي من الطور الابتدائي إلى الجامعي.

إلى كل من وسعتهم مخيلتي ولم تسعهم مذكرتي.

محرر

كلمة شكر

قال تعالى "ولئن شكرتم لأزيدنكم".

الحمد لله حمداً يوافي نعمه ويكافئ مزيده، ونشكره على توفيقه لنا
في إتمام هذا العمل.

واقترءاً برسوله الذي حثنا على الشكر كما قال " الشكر قيد
الزعمة وسبب دوامها ومفتاح المزيد منها".
نتقدم بأسمى معاني الشكر:

إل أستاذتي المشرفة: شاوش خوان سهام التي لم تبخل علينا
بنصائحها وتوجيهاتها القيمة.

إلى من ساعدني من زملائي في العمل وفي الإقامة الجامعية
500 سرير بسكرة لا أنسى زملائي في الكلية وإلى كل من ساعدني
من قريب أو بعيد

وما بحوزتنا لنقول " اللهم ارزقنا شفاعتة سيدنا محمد صلى الله
وسلم وأوردنا حوضه وأسقنا من يديه الشريفتين شربة ماء لا نظماً بعدها
أبداً يارب العالمين".

وفي الأخير نسأل المولى عز وجل أن يجعلنا ممن يكثر ذكره
ويحفظ أمره وأن يغمر قلوبنا بمحبته ويرضى عنا.

فانتم

المعتمد

فهرس المحتويات

الصفحة	العنوان
I	كلمة شكر
II	الإهداء
III	ملخص الدراسة
IV	فهرس المحتويات
VI	قائمة الجداول والأشكال والملاحق
أ-ج	مقدمة
01	الفصل الأول: مدخل إلى المراجعة الخارجية للحسابات
02	تمهيد
03	المبحث الأول: عموميات حول المراجعة
03	المطلب الأول: نشأة ومفهوم المراجعة
03	الفرع الأول: نشأة المراجعة
06	الفرع الثاني: مفهوم المراجعة
07	المطلب الثاني: أنواع المراجعة وفروضها
07	الفرع الأول: أنواع المراجعة
13	الفرع الثاني: فروض المراجعة
15	المطلب الثالث: أهمية مراجعة الحسابات وأهدافها
15	الفرع الأول: أهمية المراجعة
16	الفرع الثاني: أهداف المراجعة
18	المبحث الثاني: المراجعة الخارجية للحسابات
18	المطلب الأول: مفهوم المراجعة الخارجية
19	المطلب الثاني: أنواع المراجعة الخارجية
19	الفرع الأول: المراجعة القانونية
19	الفرع الثاني: المراجعة التعاقدية
19	الفرع الثالث: الخبرة القضائية
21	المطلب الثالث: أهداف المراجعة الخارجية
22	المبحث الثالث: معايير مراجعة الحسابات
22	المطلب الأول: المعايير العامة
22	الفرع الأول: التأهيل العلمي والعملية

23	الفرع الثاني: الإتجاه العقلي المحايد
25	الفرع الثالث: العناية المهنية الواجبة
26	المطلب الثاني: معايير العمل الميداني
26	الفرع الأول: الإشراف والتخطيط المناسب
27	الفرع الثاني: تقييم نظام الرقابة الداخلية
29	الفرع الثالث: كفاية وصلاحية أدلة (قرائن) الإثبات
31	المطلب الثالث: معايير إعداد التقرير
33	خلاصة الفصل
34	الفصل الثاني: الإطار النظري لحوكمة الشركات
35	تمهيد
36	المبحث الأول: الإطار المفاهيمي لحوكمة الشركات
36	المطلب الأول: جذور حوكمة الشركات
36	الفرع الأول: التطور التاريخي لحوكمة الشركات
38	الفرع الثاني: مضمون فكرة حوكمة الشركات
40	المطلب الثاني: مفهوم حوكمة الشركات
40	الفرع الأول: مفهوم حوكمة الشركات لغويا
40	الفرع الثاني: مفهوم حوكمة الشركات اصطلاحا
41	المطلب الثالث: أهمية حوكمة الشركات وأهدافها
41	الفرع الأول: أهمية حوكمة الشركات
43	الفرع الثاني: أهداف حوكمة الشركات
45	المبحث الثاني: أساسيات تطبيق حوكمة الشركات
45	المطلب الأول: محددات حوكمة الشركات وركائزها
45	الفرع الأول: محددات حوكمة الشركات
47	الفرع الثاني: ركائز حوكمة الشركات
47	المطلب الثاني: نظام حوكمة الشركات والأطراف المعنية بتطبيقه
47	الفرع الأول: نظام حوكمة الشركات
49	الفرع الثاني: الأطراف المعنية بتطبيق حوكمة الشركات
51	المطلب الثالث: مبادئ حوكمة الشركات
52	الفرع الأول: مبادئ منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية
54	الفرع الثاني: مبادئ لجنة بازل للرقابة المصرفية العالمية
55	الفرع الثالث: مبادئ مؤسسة التمويل الدولية

56	المبحث الثالث: مساهمة المراجعة الخارجية في تعزيز مبادئ حوكمة الشركات
56	المطلب الأول: علاقة المراجعة الخارجية بلجان المراجعة
57	المطلب الثاني: مساهمة المراجعة الخارجية في وضع إطار فعال لحوكمة الشركات
58	المطلب الثالث: مساهمة المراجعة الخارجية في الإفصاح والشفافية
59	المطلب الرابع: مساهمة المراجعة الخارجية بمسؤوليات مجلس الإدارة
60	خلاصة الفصل:
61	الفصل الثالث : الدراسة الميدانية
62	تمهيد
63	المبحث الأول : المراجعة الخارجية في الجزائر
63	المطلب الأول : التطور التاريخي للمراجعة الخرجية في الجزائر
63	الفرع الأول : الفترة 1969-1991
65	الفرع الثاني : الفترة 1991-2010
67	المطلب الثاني : مفهوم مراجع الحسابات في الجزائر
68	المطلب الثالث : أهم خصائص مراجع الحسابات
70	المبحث الأول : منهجية الدراسة الميدانية
70	المطلب الأول : طبيعة الدراسة
73	المطلب الثاني : إجراءات الدراسة الميدانية
76	المبحث الثاني : تحليل نتائج الدراسة
76	المطلب الأول : معالجة الإستبيان
81	المطلب الثاني : تحليل نتائج الإستبيان
94	خلاصة
95	خاتمة
98	قائمة المراجع
101	قائمة الملاحق

الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
1-1	مسار المراجعة المحاسبية الخارجية	12
1-2	نتائج المالية لشركات	39
2-2	أهمية الحوكمة بالنسبة لشركات	44
3-2	الأطراف المعنية بتطبيق الحوكمة	56
1-3	توزيع عينة الدراسة متغير الجنس	80
2-3	توزيع عينة الدراسة متغير العمر	81
3-3	توزيع عينة الدراسة متغير الدرجة العلمية	82
4-3	توزيع عينة الدراسة متغير التخصص العلمي	83
5-3	توزيع عينة الدراسة متغير سنوات الخبرة	84

قائمة الملاحق

الرقم	العنوان	الصفحة
1	الإستبيان	104
1	قائمة المحكمين	110

1. تحديد إشكالية البحث:

لقد أدت المشاكل المالية التي تعرضت لها العديد من كبرى الشركات في العالم في السنوات الأخيرة إلى المطالبة بضرورة وجود مجموعة من الضوابط والأعراف والمبادئ الأخلاقية والمهنية لتحقيق الثقة والمصداقية في المعلومات الواردة في القوائم المالية والتي يحتاج إليها العديد من مستخدمي القوائم المالية خاصة المستثمرين المتعاملين في سوق الأوراق المالية في ظل عولمة وتدويل سوق المال وتزايد أحجام المشروعات نتيجة إجراء العديد من عمليات الدمج بين العديد من الشركات، وتمثل حوكمة الشركات أحد أهم القضايا التي استحوذت على اهتمام الأكاديميين والممارسين والمنظمات المهنية والجهات الرسمية والمدنية ذات الصلة سواء في الدول المتقدمة أو في الدول النامية ولقد اكتسبت قضية الحوكمة أهمية كبيرة منذ انفجار الأزمة المالية الآسيوية فضلا عن ما حدث من انهيار وإفلاس شركتين من أكبر الشركات في العالم وهما " شركة إنرون " عملاق الطاقة الأمريكية العالمية وشركة الاتصالات العالمية "ورلد كوم" أحدث هزة عنيفة بأسواق المال العالمية وما تبع ذلك من تداعيات خطيرة لشركة آرثر أندرسون إحدى أكبر شركات المحاسبة في أمريكا والعالم أدت إلى إغلاق المكتب العالمي وهي المسؤولة عن مراجعة القوائم المالية للشركتين المذكورتين، وإن كان هذا تصرف طردي من بعض الشركاء في آرثر أندرسون وليس كلهم، ولكن هذا التصرف أدى إلى انهيار المكتب علاوة على وضع المحاسبين والمراجعين في جميع أنحاء العالم في موضع الشك في نزاهتهم المهنية مما أصابهم جميعا بالصدمة والحيرة مما يستدعي تكاثف جميع المهنيين وحشد جميع طاقاتهم لمواجهة آثار هذه الأزمة الخطيرة التي قد تتذر بعواقب وخيمة على المهنة وعلى الشركات التي يتم مراجعة قوائمها المالية.

وتلعب المراجعة دورا هاما في تدعيم حوكمة الشركات وخدمة المجتمع انطلاقا من حاجة المساهمين وكافة الأطراف التي لها مصالح بالشركة إلى معرفة مدى التزام إدارة الشركة بالقوانين واللوائح ذات الصلة ومدى كفاءتها في استغلال الموارد المتاحة للشركة.

أي أنه لكي يكون للمراجعة دور فعال وهام في مجال حوكمة الشركات لابد من عدم تركيز المراجعة الخارجية بمصالح المساهمين فقط، بل يجب مراعاة كافة مصالح الأطراف الأخرى ذات العلاقة والمصلحة بالشركة، مع ضرورة الاهتمام بسلوك وآداب المهنة التي جاءت لفحص ومراجعة نتائج العملية المحاسبية والتأكد من صحة ودقة البيانات المالية المثبتة في الدفاتر والسجلات والتي يقوم بها شخص مؤهل من خارج المؤسسة محل المراجعة وهذا ما تتادي به حوكمة الشركات .

في ظل هذه الظروف والمتغيرات قمنا بصياغة الإشكالية التالية:

❖ إلى أي مدى يمكن أن تساهم المراجعة الخارجية للحسابات في تعزيز مبادئ الحوكمة في الشركات؟

ولإيضاح الإشكالية الرئيسية سنحاول صياغة مجموعة من الأسئلة الفرعية المتمثلة في :

- ما المقصود بحوكمة الشركات؟ وماهي مبادئها؟
- ما المقصود بالمراجعة الخارجية؟ وما واقعها في الجزائر ؟
- هل تساهم استقلالية وموضوعية المراجع الخارجي في تعزيز حوكمة الشركات؟
- هل تؤثر الكفاءة والعناية المهنية للمراجعة الخارجية في تعزيز حوكمة الشركات ؟
- هل هناك علاقة بين الالتزام بقواعد السلوك الأخلاقي لمهنة المراجعة الخارجية وتعزيز حوكمة الشركات ؟

II. فرضيات البحث:

- هناك علاقة ذات دلالة احصائية بين استقلالية وموضوعية المراجع الخارجي وبين تعزيز حوكمة الشركات عند مستوى دلالة معنوية 0.05
- توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين الكفاءة والعناية المهنية للمراجع الخارجي وبين حوكمة الشركات على مستوى دلالة معنوية 0.05
- هناك علاقة ذات دلالة احصائية بين الالتزام بقواعد السلوك الأخلاقي للمراجع الخارجي وتعزيز حوكمة الشركات عند مستوى دلالة معنوية 0.05

III. تحديد إطار البحث:

تمت هذه الدراسة بالجزائر في كل من ولايات بسكرة، باتنة،ميلة ،جيجل عن طريق توزيع استبيان على مجموعة من المراجعين الخارجيين،خلال شهري أفريل وماي بغية الوصول الى هدف هذه الدراسة والمتمثل في العلاقة بين المراجعة الخارجية وحوكمة الشركات .

IV. أسباب ودوافع اختيار البحث:

نم اختيار هذا الموضوع للأسباب التالية:

- الاهتمام الشخصي بالمحاسبة عموما والمراجعة الخارجية خصوصا.
- التعرف على أساسيات تطبيق الحوكمة.

- نقص الدراسات التي تتناول الموضوع والرغبة في إثراء المكتبة.
- الدور الكبير للمراجعة الخارجية في التطبيق الفعال لنظام حوكمة الشركات.
- أن الشركات الاقتصادية الجزائرية أصبحت ملزمة بالمراجعة الخارجية وهذا ما يعكس أهمية المراجعة الخارجية بالموازاة مع المراجعة الداخلية .

V. أهمية البحث:

تكمن أهمية هذا الموضوع في كونه يتناول المراجعة الخارجية ومساهمتها في تعزيز مبادئ حوكمة الشركات وعليه فهو يجمع بين المراجعة الخارجية وحوكمة الشركات ، كما أن المراجعة هي آلية لاكتشاف التلاعبات والأخطاء المحاسبية وبالتالي إظهار الصورة الحقيقية للشركة ومركزها المالي بوضوح وهنا يأتي نظام الحوكمة لتحقيق الأداء الأمثل للشركة. والمساهمة في رفع قدرتها التنافسية .

VI. أهداف البحث:

- نسعى من خلال البحث الى الوصول الى جملة من الاهداف وتتمثل في:
- تحديد مفهوم المراجعة الخارجية ومبادئها .
- التعرف على ماهية حوكمة الشركات.
- الوقوف على مدى استقلال المراجع الخارجي في تفعيل مبادئ الحوكمة.
- إبراز الدور الذي يقوم به مراجع الحسابات في تحسين أداء الشركات.
- بيان دور مهنة المراجعة الخارجية في تعزيز حوكمة الشركات بالجزائر .

VII. المنهج و الأدوات المستخدمة في البحث:

لإعداد هذه الدراسة تم الاعتماد على:

- **المنهج التاريخي:** استخدم في اضهار وتتبع نشأة وتطور المراجعة، و تطور مفهوم الحوكمة .
- **المنهج الوصفي التحليلي :** اعتمدنا عليه في وصف الاطار النظري للمراجعة الخارجية وكذا الحوكمة في الشركات
- **المنهج القياسي الكمي :** استخدم في الدراسة الميدانية من خلال استخدام الاستبيان كأداة لجمع البيانات والمعلومات وتم توزيعه على مجموعة من المراجعين وبعدها حللنا الإستبيان من خلال استخدام برنامج spss.17 لتحليل الإحصائي واجراء الاختبارات الإحصائية المناسبة و الضرورية لموضوع البحث على أساس السلم ليكارت _الخماسي من خلال معامل ألفا كرونباخ ، معامل ارتباط ليبرسون ، معامل التحديد ، (t) ستيودنت .

VIII. موقع البحث من الدراسات السابقة:

1 - عمر ديلمي، أثر المراجعة الخارجية على مصداقية المعلومة المحاسبية بالمؤسسة الاقتصادية، دراسة حالة من خلال استبيان، مذكرة ماجستير، جامعة باتنة، 2008/2009.

تناولت هذه الدراسة الوقوف على واقع مخرجات النظام المحاسبي الحالي و مدى تعبيرها عن الوضعية الحقيقية للمؤسسات الاقتصادية، و من ثم الحاجة الى مراجعة مخرجات هذا النظام (القوائم المالية)، ونتيجة هذه الدراسة أن النظام المحاسبي في المؤسسة هو المسؤول الأول عن توليد المعلومات التي يتخذ عليها الأطراف القرارات المختلفة، الا أن ذلك يكون من خلال بث الثقة فيها من قبل المراجع، لذا يمكننا أن نقول بأن سلامة تصميم هذا النظام و الالتزام بالمبادئ تعد الضامن الأول للمصداقية.

2 - نبيل حمادي "التدقيق الخارجي كآلية لتطبيق حوكمة الشركات" - دراسة حالة مجمع صيدال وحدة الدار البيضاء بالجزائر العاصمة- مذكرة ماجستير. جامعة الشلف، 2008.

تناولت هذه الدراسة بماهية حوكمة الشركات ومساهمة المراجعة الخارجية في تحقيق مبادئها وأهدافها ونتيجة هذه الدراسة هو أن هناك دور كبير للمراجعة في تحسين مستويات فعالية الحوكمة.

3 - نعيم دهمش "الحاكمية المؤسسية في الشركات وعلاقتها بمهنة المحاسبة وتدقيق الحسابات " رسالة ماجستير، جامعة عمان، 2005.

تطرقت هذه الدراسة إلى العلاقة بين الحوكمة والمراجعة المحاسبية و أشارت على أن التلاعب و الإحتيال الذي يحصل في بعض الشركات يؤثر سلبا على كل من له علاقة بالشركة وقد خلصت الدراسة إلى نتيجة مفادها أن أخلاقيات المهنيين هي سبب التلاعبات المحاسبية وكذلك ضعف جهاز المراقبة وصعوبة تطبيق مبادئ الحوكمة.

IX. أهم ما يميز الدراسة:

تختلف هذه الدراسة عن غيرها من الدراسات السابقة في كونها تبحث في مساهمة المراجعة الخارجية في تفعيل وتعزيز مبادئ حوكمة الشركات المتمثلة في وضع أساس محكم و فعال لقواعد الحوكمة، و توفر مقومات الإفصاح و الشفافية بالإضافة إلى مقومات مجلس الإدارة، كما تطرقنا إلى الجانب القانوني للمراجعة الخارجية في الجزائر.

X. الخطة وهيكل البحث:

للإلمام بجوانب الموضوع ودراسة الإشكالية تم تقسيم هذا البحث إلى مقدمة، فصلين نظريين وفصل تطبيقي وخاتمة يتناول الفصل الأول مدخل إلى المراجعة الخارجية ، مفهومها ، أهدافها ثم معاييرها وأنواعها أما الفصل الثاني فيتناول الإطار النظري لحوكمة الشركات والذي قسم إلى المبحث الأول تناولنا فيه ماهية حوكمة الشركات ، التطور التاريخي ، الأهمية ، أهداف الحوكمة والمبحث الثاني تطرقنا فيه إلى أساسيات تطبيق الحوكمة المتمثلة في المقومات المحددات ، المبادئ ونظام الحوكمة أما المبحث الثالث فيتحدث مساهمة المراجعة الخارجية ودورها في تعزيز حوكمة الشركات وتطرقنا إلى لجان المراجعة وعلاقتها بالمراجعة الخارجية ، وضع إطار فعال لحوكمة الشركات ، الإفصاح و الشفافية ثم مسؤوليات مجلس الإدارة وفي الفصل الأخير حاولنا إسقاط الدراسة النظرية على أرض الواقع حيث قمنا بتوزيع استبيان على مجموعة من المراجعين في الجزائر في بعض من مدن الجزائر وحاولنا من خلاله استنتاج العلاقة بين المراجعة و الحوكمة .

تمهيد:

لقد أدى التطور العلمي والتكنولوجي الذي عرفه العالم مؤخرًا في جميع المجالات وخاصة الاقتصادية منها وكبر حجم الشركات الاقتصادية إلى ضرورة وجود نظام لمراقبة عمليات مختلف الوحدات الاقتصادية و تمثل المراجعة الوجه المكمل للعمل المالي والمحاسبي بصفة عامة على أساس أنها المرآة التي تعكس مدى صدق وصحة وموضوعية نتائج هذا العمل في نهاية الفترة المالية ، ومن أجل ذلك يعتبر المراجع نوع معين للمحاسبين تتركز مهمته في عملية فحص ومراجعة نتائج الأنشطة والأحداث الاقتصادية في إطار مجموعة من القواعد والمعايير التي تحكم طبيعة مهنة المراجعة ، وتعتبر المراجعة الخارجية أداة رئيسية مستقلة وحيادية تهدف إلى فحص القوائم المالية في الشركة ومن ناحية أخرى فإن المراجعة الخارجية بمعناها المتطور و الحديث والشامل ما هي إلى نظام يهدف إلى إعطاء الرأي الموضوعي للتقارير والأنظمة والتحقق من الكفاءة الاقتصادية والإدارية لعمليات الشركة ،حيث تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث كالتالي:

المبحث الأول : عموميات حول المراجعة.

المبحث الثاني :المراجعة الخارجية للحسابات.

المبحث الثالث: معايير مراجعة الحسابات.

المبحث الأول: عموميات حول المراجعة

يعتمد المديرون و المستثمرون و الدائنون فضلا عن الجهات التنظيمية المختلفة على المعلومات في اتخاذ قراراتهم، و حتى يتم اتخاذ قرارات سليمة يتعين أن ترتكز على معلومات موثوق منها. و لا شك أن المراجعة تلعب دورا هاما و مؤثرا في تلك العملية عن طريق توفير تقارير موضوعية و حيادية على إمكانية الاعتماد على تلك المعلومات.

المطلب الأول : نشأة ومفهوم المراجعة

الفرع الأول: نشأة المراجعة

لقد مرت المراجعة بعدة مراحل قبل أن تصبح بالشكل الذي هي عليه الآن ، و يمكن أن نبين هذه المراحل في شكل فترات كالآتي ¹ :

أولا :الفترة ما قبل 1500م

كانت المراجعة غير معروفة و يستعاض عنها بأن يحتفظ بمجموعتين منفصلتين من الدفاتر المحاسبية تسجل فيها نفس العمليات المحاسبية من قبل محاسب كل مجموعة، و في تلك الفترة كان الاهتمام منصبا على المخزون السلعي حيث توخي الدقة و منع أي تلاعب أو غش في الدفاتر.

أما في عهد الإمبراطورية الرومانية فقد كانت الدفاتر المحاسبية تتلى على مسمع من الحاكم و بحضور مستشاريه لاكتشاف أي تلاعب أو غش.

و بعد سقوط الإمبراطورية الرومانية ظهرت الحاجة إلى عملية المراجعة خاصة بعد انتشار التجارة حيث تم استخدام المراجعين لأول مرة لتدقيق العمليات المسجلة بالدفاتر ففي سنة 1394 استخدمت حكومة مدينة بيزا (إيطاليا) المراجعين في مراجعة الحسابات الحكومية.و عموما كان الهدف من عملية المراجعة هو التأكد من

¹ إدريس عبد السلام شتيوي، معايير و إجراءات المراجعة، دار النهضة، بيروت، لبنان، 2008، ص ص 17 ، 19.

أمانة القائمين على الشؤون المالية ، و كانت هذه العملية تفصيلية 100 % مع عدم وجود أو معرفة نظم الرقابة الداخلية.

ثانيا : الفترة من 1500 إلى 1850

لم تختلف هذه الفترة كثيرا عن سابقتها غير أنها عرفت بعض التغيرات و هي :

✓ انفصال الملكية عن الإدارة مما أدى إلى ازدياد الحاجة الماسة للمراجعين.

✓ تبني فكرة النظام المحاسبي و خاصة بعد اكتشاف نظرية القيد المزدوج.

و هذا ما أدى إلى ظهور نوع من الرقابة الداخلية على عمليات المشروع و رغم ذلك بقيت عملية المراجعة تنفذ بصورة تفصيلية.

ثالثا: الفترة من 1850م إلى 1905م

هذه الفترة شهدت نمو اقتصاديا كبيرا، خاصة مع ظهور شركات المساهمة الكبيرة، هذا ما أدى إلى انفصال نهائي بين الملكية و الإدارة حيث استلم المتخصصون الوظائف الإدارية في شركات المساهمة ، وظهرت الحاجة من طرف المساهمين و بشكل ملح في المحافظة على أموالهم المستثمرة، هذا كله أدى إلى اللجوء للمراجعة كمهنة خاصة بعد اقتناع المساهمين بضرورة و جود طرف ثالث و محايد تكون مهمته تبيان مدى أمانة القائمين على أموالهم وممتلكاتهم، وفي أواخر هذه الفترة أصبح المراجعون يعتمدون على نظم الرقابة الداخلية في عمليات المراجعة و بذلك عرفت لأول مرة المراجعة الاختيارية و أصبحت المراجعة أقل تفصيلا و كان الهدف الجوهري في نهاية هذه الفترة هو اكتشاف الغش أو التلاعب بالدفاتر من خلال اكتشاف الأخطاء سواء كانت فنية أو في تطبيق المبادئ المحاسبية.

رابعا: الفترة من 1905 م إلى وقتنا الحاضر

في هذه الفترة المراجع يعتمد على أنظمة الرقابة الداخلية بشكل كلي في عملية المراجعة، و في أواخر هذه الفترة ظهر ما يسمى بأسلوب العينات الإحصائية في عمليات المراجعة، و من ثم أصبحت عملية المراجعة تعتمد

على الإحصائية في عمليات المراجعة ، و من ثم أصبحت عملية المراجعة تعتمد على العينات المختارة على أساس علمي وليس على أساس الحكم الشخصي للمراجع، أما الهدف الرئيس ي في هذه الفترة كان إعطاء رأي فني محايد حول عدالة القوائم المالية و تمثيلها للمركز المالي و نتائج أعمال الشركات، بذل العمل على اكتشاف الغش والتزوير فالمراجع ليس مسؤولاً عن عدم اكتشاف التلاعب أو الغش إذا ما قام بعمله على أكمل وجه ، والجدول التالي يبين التطور التاريخي للمراجعة:

الجدول رقم (1/1) التطور التاريخي للمراجعة.

المدة	الأمر بالمراجعة	المراجع	أهداف المراجعة
من 2000 قبل المسيح إلى 1700م	الملك، إمبراطور الكنيسة ، الحكومة	رجل الدين كاتب	معاينة السارق على اختلاس الأموال
من 1700 إلى 1850	الحكومة، المحاكم التجارية و المساهمين	المحاسب	منع الغش ، و معاينة فاعليه، حماية الأموال
من 1850 إلى 1900	الحكومة و المساهمين	شخص مهني في المحاسبة أو قانوني	تجنب الغش و تأكيد مصداقية الميزانية
من 1900 إلى 1940	الحكومة والمساهمين	شخص مهني في المراجعة و المحاسبة	تجنب الغش و الأخطاء الشهادة على مصداقية القوائم المالية التاريخية
من 1940 إلى 1970	الحكومة، البنوك و المساهمين	شخص مهني في المراجعة و المحاسبة	الشهادة على صدق و سلامة انتظام القوائم المالية التاريخية
من 1970 إلى 1990	الحكومة، هيئات أخرى و المساهمين	شخص مهني في المراجعة و المحاسبة و الاستشارة	الشهادة على نوعية نظام الرقابة الداخلية و احترام المعايير المحاسبية و معايير المراجعة
ابتداء من 1990	الحكومة، هيئات أخرى و المساهمين	شخص مهني في المراجعة و المحاسبة و الاستشارة	الشهادة على الصورة الصادقة للحسابات و نوعية نظام الرقابة الداخلية في ظل احترام المعايير ضد الغش العالمي

المصدر : محمد التهامي طواهر، مسعود صديقي، المراجعة و تدقيق الحسابات الإطار النظري و الممارسة التطبيقية ،ديوان المطبوعات الجامعية .الجزائر،2010، ص ص 7 ، 8 .

الفرع الثاني : مفهوم المراجعة

أولا : المعنى اللغوي : المراجعة بمعناها اللفظي Audit و هي مشتقة من الكلمة اللاتينية Audire و معناها «يستمع» لأن الحسابات كانت تتلى على المراجع¹

ثانيا : المعنى الاصطلاحي

عرفت المراجعة وفقا لما ورد بالتقرير الصادر من أحد لجان جمعية المحاسبة الأمريكية كالتالي :«المراجعة هي عبارة عن عملية منظمة لجمع و تقييم أدلة إثبات- بشكل موضوعي تتعلق بتأكيدات خاصة وبتصرفات وأحداث اقتصادية، بهدف توفير تأكيد على وجود درجة تطابق بين تلك التأكيدات مع المعايير المقررة و تبليغ تلك النتائج إلى المستخدمين المعنيين»²

وعرفت منظمة العمل الفرنسي المراجعة على أنها : «مسعى أو طريقة منهجية مقدمة بشكل منسق من طرف معني يستعمل مجموعة من تقنيات المعلومات والتقييم بغية إصدار حكم معلل ومستقل استنادا على معايير التقييم، و تقدير مصداقية و فعالية النظام والإجراءات المتعلقة بالتنظيم»³

كما عرفت المراجعة على أنها : «فحص منظم و مستقل للبيانات و القوائم و السجلات و العمليات و الفعالية (المالية و غير المالية) لأي منشأة وأن يقوم المراجع بجمع الأدلة والقرائن وتقييمها وإبداء الرأي الفني من خلال تقريره»⁴.

من خلال هذه التعريف السابقة يمكننا تقديم تعريف شامل كالتالي :

¹ أحمد حلمي جمعة ، المدخل الحديث لتدقيق الحسابات، دار الصفاء للنشر و التوزيع ، عمان،2000 ، ص 6
² أمين السيد لطفى، المراجعة بين النظرية و التطبيق، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر،2006، ص18.
³ محمد التهامي طواهر، مسعود صديقي ، المراجعة و تدقيق الحسابات، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2003، ص10
⁴ غسان فلاح المطارنة، تدقيق الحسابات المعاصر، دار المسيرة و التوزيع و الطباعة، الأردن،2006، ص14

المراجعة عبارة عن عملية فحص منتظم لدفاتر و سجلات المنشأة بغرض الحصول على أدلة و قرائن اثبات حول صحة العمليات و تبليغ النتائج إلى المستخدمين المعنيين.

المطلب الثاني: أنواع المراجعة وفروضها

الفرع الأول : أنواع المراجعة

أولاً: من زاوية الإلزام القانوني: ينظر المشرع الجزائري من خلال القانون التجاري إلى إلزامية المراجعة لبعض شركات المساهمة و عدم إلزامية المراجعة إلى غيرها من مؤسسات الشركات كشركة ذات المسؤولية المحدودة أو شركة التضامن، لذلك سنميز بين نوعين من المراجعة في هذا البند.

1- المراجعة الإلزامية : وهي المراجعة التي يجتزم القانون القيام بها، حيث نص المشرع من خلال نصوصه على إلزامية تعيين مراجع يقوم بالوظائف المنوطة له من خلال القانون المعمول به ، و ه ذا بغية الوصول إلى الأهداف المتوخات من المراجعة . نص المشرع الجزائري من خلال القانون التجاري و في مادته رقم 609 على إلزامية تعيين مراجع الحسابات في قانون التأسيس بالنسبة إلى شركات المساهمة (الأموال)¹.

2- المراجعة الاختيارية : و هي المراجعة التي تتم دون إلزام قانوني و يطلب من أصحاب المؤسسة أو مجلس الإدارة ، ففي الشركات ذات المسؤولية المحدودة أو ذات الشخص الوحيد يسعى أصحابها إلى طلب الاستعانة بخدمات المراجع الخارجي بغية الاطمئنان على صحة المعلومات المحاسبية الناتجة عن نظام المعلومات المحاسبية وعن نتائج الأعمال والمركز المالي ، إذ أن هذه المعلومات تتخذ كأساس لتحديد حقوق الشركاء وخاصة في حالات الانفصال أو انضمام شريك جديد ، وقد نص المشرع الجزائري في القانون التجاري و في مادته 584 على تعيين مراجع للحسابات في حالة ما إذا اقتضى الأمر لذلك ،ويمكن تطبيق هذا النوع من

المراجعة على مختلف نشاطات الشركة كالمراجعة الجبائية ومراجعة الموارد البشرية وغيرها²

¹ حسين مبروك ،الكامل في القانون التجاري ، منشورات دحلط ، الجزائر ، 2000 ، ص 281

² حسين مبروك ، مرجع السابق ، ص 263 .

ثانيا: من زاوية مجال أو نطاق المراجعة

يعتبر مجال المراجعة من بين أهم المحددات التي تفرز نوعين من المراجعة هما على النحو التالي :

1-المراجعة الكاملة : في هذا النوع من المراجعة يخول للمراجع إطار غير محدد للعمل الذي يؤديه، إذ يقوم

بفحص البيانات والسجلات والقيود المثبتة بقصد إبداء رأي فني محايد حول صحة مخرجات نظام المعلومات

المحاسبية ككل ، فعملية المراجعة لا بد أن تتقيد بمعايير ومستويات المراجعة المتعارف عليها.

وفي التصنيفات العديدة للشركات وكبر أصنافها ، بات من الضرورة تبني أسلوب العينة في اختيار المفردات

التي يقوم بها المراجع بفحصها بغية إصدار رأي فني محايد حول جميع المفردات مما يعكس صراحة مسؤولية

المراجع على جميع المفردات لا على العينة التي علجت في اختباره.

نشير في الأخير إلى أن إتباع أسلوب العينة و الاختبار في المراجعة زاد من اهتمام المؤسسات بنظام للرقابة

الداخلية، لأن كمية الاختبارات و حجم العينة يعتمد في اختيارها على درجة متانة نظام الرقابة الداخلية المعتمد

في المؤسسة.

2-المراجعة الجزئية : تعتبر المراجعة الجزئية من بين الأنواع الأكثر تطبيقا في المراجعة الخارجية، كأن يوكل

إلى مراجع خارجي مراجعة بند معين من مجموع البنود يكمن في الشكوك في البند المراد مراجعته سواء من

الجهة المسيرة أو الشركاء في وجود أخطاء أو غش أو تلاعب يظهر في عدم دقة و صراحة المعلومات الناتجة

عن النظام المولد للبند.

تبعا لما سبق، أصبح من الضروري تقييد هذا النوع من المراجعة بالعناصر الآتية :

✓ وجود عقد كتابي يوضح نطاق عملية المراجعة.

✓ إبراء ذمة المراجع من القصور و الإهمال في مراجعة بند لم يعهد إليه.

✓ حصر مسؤولية المراجع في مجال المراجعة أو في البند المعهود إليه.

ثالثاً: من زاوية توقيت المراجعة

يمكن أن ننظر من هذه الزاوية إلى أنواع المراجعة و نميز بين نوعين هما المراجعة المستمرة و التي هي غير محدودة بالوقت والمراجعة النهائية والتي هي محدودة بالوقت وعادة ما تكون عند نهاية الدورة المحاسبية ، لذلك سنتطرق إلى النوعين التاليين من المراجعة وهما:

- 1- **المراجعة المستمرة** : يقوم المراجع في هذا النوع من المراجعة بفحص وإجراء الاختبارات الضرورية على المفردات المحاسبية على مدار السنة المالية المتوسطة . ا ذ عادة ما يتم بطريقة منتظمة ووفقا لبرنامج زمني مضبوط مسبقا ويستجيب إلى إمكاناته المتاحة والواقع أن هذا النوع من المراجعة يصلح للشركات كبيرة الحجم إذ يصعب في ظلها على المراجعة النهائية تحقيق الأهداف المنوطة بها.
- 2- **المراجعة النهائية** : يستعمل هذا النوع عادة في نهاية السنة المالية ، إ ذ يعين المراجع في ظل هذا النوع بعد الانتهاء من المستويات وتحضير الحسابات الختامية وقائمة المركز المالي، والواقع أن ه ذا النوع يكون في المؤسسات الصغيرة التي يكون عدد عملياتها قليل ويستطيع المراجع التحكم في الوضعية في ظل محدودية مدة المراجعة.

رابعاً: من زاوية مدى الفحص أو حجم الاختبارات

إن أكبر حجم المؤسسات وتعدد عملياتها الداخلية أو الخارجية ، خلق صعوبة لفحص العمليات التي يقوم بها موظفوا هذه المؤسسة مما قد ينجر سلبي على المعلومات الناتجة عن النظم المعلوماتية خاصة فيما يتعلق بدقة وتعبير هذه المعلومات للوضعية الحقيقية للحدث ، إذ تتخذ هذه المعلومات كأساس لاتخاذ القرارات التي يتوقف صوابها على صحة الأساس، لدل بات من الضروري وجود نوعين من المراجعة يتعلق الأول بمراجعة كل العمليات والمستندات والبيانات وطريقة تجهيزها وتعتبر مراجعة شاملة، ويتعلق الثاني منها بمراجعة اختبارية، تستند على العينة المختارة من مجموع المفردات المراد فحصها، سنميز بين هذين النوعين من المراجعة كما يلي:

1- المراجعة الشاملة (التفصيلية) : تعتبر المراجعة الشاملة نوعا تفصيليا إذ يقوم المراجع في ظلها بفحص جميع القيود والدفاتر والسجلات والمستندات والبيانات المحاسبية، والواقع أن هـ ذا النوع قد يكون شامل بالنسبة إلى بند معين وقد يكون شامل بالنسبة لجميع عمليات المؤسسة، على حسب ما يقتضيه العقد المبرم ما بين المراجع وأصحاب المؤسسة الذي يوضح طبيعة و شكل المراجعة و البند أو الكل المراد مراجعته.

2- المراجعة الاختبارية : يستند هـ ذا النوع على الاختبار لجزء من المفردات من الكل مع تعميم نتائج هـ ذا الفحص للمفردات المختارة (العينة) على كل أو مجموع المفردات (المجتمع) ، بيد أن هذا النوع يتجلى خاصة في المؤسسات كبيرة الحجم والمعددة العمليات التي تصعب فيها المراجعة الشاملة لكل العمليات. لذلك تظهر لنا بجلاء أهمية نظام الرقابة الداخلية في تحديد حجم العينة من خلال تقييم هـ ذا النظام واكتشاف مواطن الضعف والقوة في الأجزاء له من ناحية ومن ناحية أخرى تحديد مدى إمكانية تطبيق هذا النوع من المراجعة.

ومادام أن المراجع يهدف من وراء فحصه للبيانات والسجلات المحاسبية إلى إبداء رأي فني محايد حول مدى

تعبير المعلومات المحاسبية للوضعية الحقيقية للمؤسسة فإنه لا بد من القيام بمراجعة العينة المختارة في ظل هذا النوع وفق الخطط التالية :

المعاينة على أساس التقدير.

✓ المعاينة على أساس القبول أو الرفض.

✓ المعاينة الاستكشافية.

إن الحكم الصادر من مراجعة العينة فقد لا يكون ممثل لمفردات المجتمع وهذا راجع إلى المشاكل الآتية :

✓ عدم تمثيل العينة المختارة لمفردات المجتمع ككل،

✓ عدم الاعتماد على الأدوات الإحصائية المناسبة لاختيار العينة،

✓ الأخطاء الواردة عند عملية تقدير معالم المجتمع.

خامسا: من زاوية الجهة التي تقوم بالمراجعة:

يمكن تقسيم المراجعة من هذه الزاوية إلى نوعين هما :

1-المراجعة الخارجية:

هي المراجعة التي تتم بواسطة طرف من خارج المؤسسة بغية فحص البيانات و السجلات المحاسبية و الوقوف

على تقييم نظام الرقابة الداخلية من أجل إبداء أي فني محايد حول صحة وصدق المعلومات المحاسبية الناتجة

عن نظام المعلومات المحاسبية المولد لها ، و ذلك لإعطائها المصادقية حتى تنال القبول و الرضى لدى

مستعملي هذه المعلومات من الأطراف الخارجية خاصة المساهمون، المستثمرون ، البنوك (

بغية الوقوف على ما سبق يمكن تحديد أهداف المراجعة المحاسبية الخارجية في النقاط التالية :

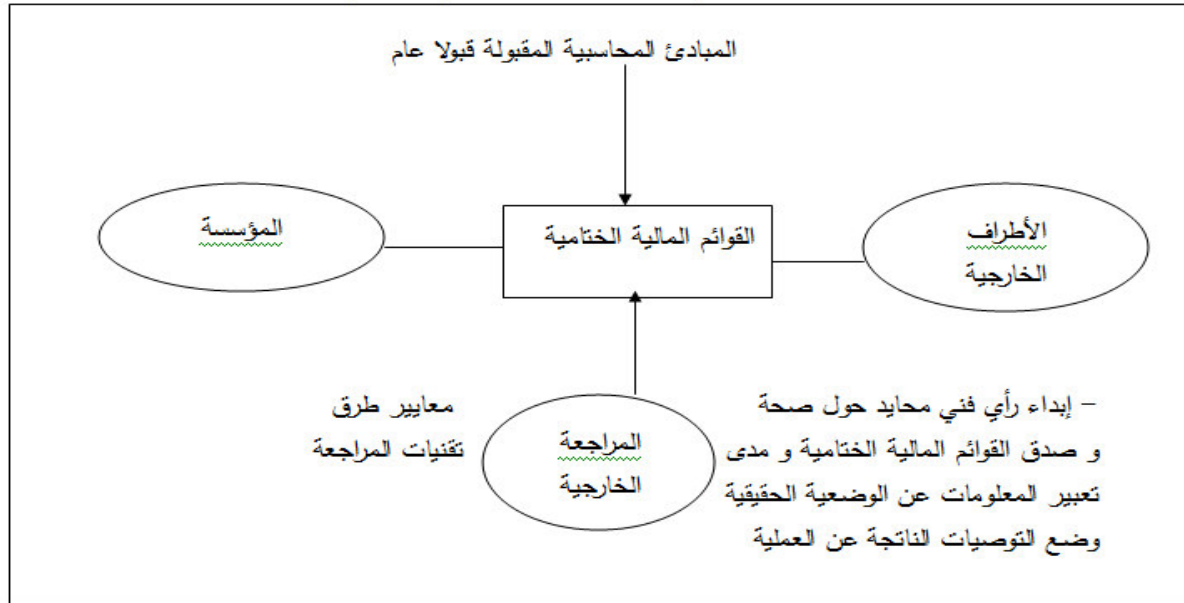
✓ كل العمليات تم تسجيلها بشكل كامل،

✓ كل عملية تم تسجيلها لا بد أن تكون:

حقيقية ، صحيحة التقييم ، صحيحة التسجيل، مسجلة في وقت وقوعها، صحيحة التمرکز، و يمكن أن نصور

مسار المراجعة المحاسبية للمؤسسة في ظل المراجعة الخارجية في الشكل الآتي :

الشكل رقم (1-1) مسار المراجعة المحاسبية الخارجية



المصدر: محمد التهامي طواهر، مسعود صديقي، المراجعة و تدقيق الحسابات ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص32 .

2- المراجعة الداخلية : نشأ هذا النوع من المراجعة بناء على الاحتياجات المتزايدة للجهة المسيرة للمؤسسة من

أجل فحص البيانات و السجلات المحاسبية و تقييم نظام الرقابة الداخلية بغية الحصول على معلومات تعكس

الوضعية الحقيقية و يتخذ على أساسها القرارات يمكن سرد التعريفين الآتيين للمراجعة الداخلية:

عرف مجمع المراجعين الداخليين الأمريكيين المراجعة العمليات الداخلية على أنها « نشاط تقييمي مستقل ينشأ

داخل منظمة الأعمال لمراجعة العمليات كخدمة للإدارة، و هي وسيلة رقابة إدارية تعمل على قياس و تقييم

فعالية وسائل الرقابة الأخرى»

وعرف كذلك «ETIENNE» « المراجعة الداخلية على أنها تكون داخل المؤسسة وظيفة مستقلة لتقييم الدوري

للعمليات لصالح المديرية العامة »

من خلال التعريفين السابقين يظهر لنا بأن المراجعة الداخلية يقوم بها أطراف داخل المؤسسة من أجل الوقوف

على النقاط الآتية:

✓ دقة أنظمة الرقابة الداخلية؛

✓ قياس درجة الكفاءة التي يتم تنفيذ الوظائف؛

✓ مراجعة نظام المعلومات المحاسبية المولد الأساسي للمعلومات المحاسبية بشكل دوري؛

✓ فحص كافة المجالات و البيانات و المستندات المحاسبية؛

✓ حماية أموال المؤسسة.

الفرع الثاني: فروض المراجعة

يقصد بالفروض في المراجعة بأنها معتقدات و متطلبات سابقة و أساسية تعتمد عليها المبادئ و القواعد

الأخرى، و يمكن تلخيص أهمها كما يلي ¹:

أولاً : استقلالية المراجع: الواجب الأساسي لمراجع الحسابات هو إبداء الرأي في القوائم المالية و أنها تمثل

بصورة صادقة و عادلة الوضع المالي الحقيقي لمنشأة و تقديم تقريره لمستخدمي تلك القوائم، و بما أن عمل

المراجع هو القيام بعملية المراجعة بحيادية و استقلالية إبداء الرأي دون تحيز يعني ذلك عدم وجود تعارض بين

عمل المدقق و الإدارة (القائمين بتجهيز المعلومات المالية) و لكن لا يعني عدم وجود تعارض دائم أو

حتمي لأنه ربما يكون هناك تعارض بين مصلحة كل طرف كأن تخفي الإدارة بعض المعلومات ذات الأهمية

للمراجع و يجب أن يكون المراجع طرفاً محايداً بالنسبة للمنشأة و الإدارة.

ثانياً: إمكانية فحص المعلومات المالية والقوائم: يعني أنه يجب أن يكون هناك فحص البيانات و المعلومات

المالية المعدة من قبل الإدارة لأنه في حالة عدم إمكانية فحصهما فإنه لا يكون هناك ضرورة لوجود التدقيق، و

حتى يتمكن المدقق من فحص القوائم المالية فإنه يجب أن توافر في هذه القوائم

(المعلومات) مجموعة من المعايير مثل:

- **الملائمة:** يجب أن تكون المعلومات المحاسبية المعدة و المقدمة للمراجع ملائمة لمستخدميها و تفي

¹ يوسف محمد الجربوع، مراجعة الحسابات بين النظرية و التطبيق، مؤسسة الوراق للنشر، عمان ، الأردن، 2000، ص 25.

باحتياجاتهم، و مرتبطة بالفترة المالية دون تحيز لأي طرف بمعنى أن تعكس الحقائق الموجودة.

- **القياس الكمي:** أن تكون المعلومات المالية قابلة للقياس الكمي و التعبير عنها رقمياً حتى تكون مفيدة للأطراف ذوي العلاقة.

- **القابلية للفحص:** أن تكون المعلومات المالية قابلة للفحص و أن يتم الوصول لنفس النتائج اذا ما تم القيام بالفحص من قبل أكثر من شخص.

ثالثاً: وجود نظام رقابة داخلي سليم: يقوم نظام الرقابة الداخلية على مجموعة من الأسس و المفاهيم أي يؤدي إلى وجود الابتعاد من احتمال حدوث خطأ، مما يجعل المدقق يقوم بعمله استناداً إلى وجود نظام الرقابة السليم، و لا يعني ذلك عدم حدوث الخطأ فإذا توفر في المنشأة نظام رقابة سليم و فعال فإن مخرجات نظام المعلومات يمكن الاعتماد عليها بدرجة اكبر من قبل الإدارة و الملاك و يشمل نظام الرقابة الداخلية في أي منشأة:

رابعاً: ثبات حقائق الماضي في المستقبل مالم يظهر تغير في الظروف

هو أن يفرض المدقق إثبات الإدارة في مبادئها اذا ما ثبت من خلال خبائره السابق في المنشأة أن الإدارة رشيدة في تصرفاتها أما اذا اتضح للمدقق أن الإدارة تميل إلى عملية التلاعب أو إضعاف نظام الرقابة فإنه من المفترض أن يكون حريص في الفترات المستقبلية.

خامساً : خلو القوائم المالية المقدمة لفحص غير العادية أو التلاعبات :

يقوم مراجع الحسابات بعملية المراجعة بافتراض أن القوائم و المعلومات المالية المقدمة له خالية من أخطاء غير العادية أو التلاعبات و في حالة عدم ثبات هذا الفرض فإن عمل المدقق يصبح تفصيلي لكافة البيانات و ليس اختياري كما هو مفترض، حيث أن وجود هذه الأخطاء أو التلاعبات تطلب من المدقق الفحص التفصيلي لكافة الدفاتر و السجلات حتى يتأكد من عدم وجود خطأ.¹

¹ أحمد حلمي جمعة ، المدخل الحديث لتدقيق الحسابات، مرجع سابق ، ص21.

سادسا: **فرض الصدق في محتويات التقرير**: وهو أهمية وجود الصدق في محتويات التقرير الذي يعده مدقق الحسابات بعد الانتهاء من عملية التدقيق و يقدم للجهة التي قامت بتعيينه، و يتطلب ذلك المدقق أن يتحقق من: ¹

- 1- أن المعلومات الموجودة في التقارير المالية هي معلومات ملائمة.
- 2- أن المبادئ المحاسبية المطبقة في المنشأة تتلائم مع طبيعة النشاط محل الفحص.
- 3- تطبيق المنشأة محل التدقيق للمبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً.
- 4- أنه يتم تطبيق المبادئ المحاسبية من قبل المنشأة بثبات.

المطلب الثالث: أهمية مراجعة الحسابات وأهدافها

الفرع الأول: أهمية المراجعة

ترجع أهمية مراجعة الحسابات إلى مستخدمي البيانات المحاسبية أو المستفيدين منها و كلما كبر حجم المنشأة ، وزاد عدد مستخدمي البيانات للمحاسبية كلما أضحت مهمة مراجع الحسابات أكثر صعوبة نظراً لاستخدام هذه البيانات في اتخاذ القرارات أو القرارات الاقتصادية.

و يتمثل دور المراجع في أنه يضيف قيمة المعلومات الاقتصادية التي تنتج من النظام المحاسبي لمصلحة مستخدمي هذه البيانات لترشيد أحكامهم و قراراتهم، و يمكن وصف هذه القيمة بالرقابة و الثقة.

لذا قد يرى البعض أن يقسم سلوك مستخدمي المعلومات في اتخاذ القرارات إلى ثلاث مجموعات كما يلي:

المجموعة الأولى: متعاطلي المخاطرة

و تضم هذه المجموعة كبار السن و الأشخاص الأكثر حرصاً، و الذين يفضلون العوائد التي تتناسب مع درجات المخاطرة المناسبة مثل الحصول على عائد ثابت منخفض مقابل درجة مخاطرة منخفضة.

¹ غسان فلاح المطارنة، تدقيق الحسابات المعاصر، مرجع سابق، ص20.

المجموعة الثانية : متجنبي المخاطرة

و تضم هذه المجموعة المديرين و المستثمرين و رجال الأعمال، حيث يكون الفرد في هذه المجموعة مستعد لتحمل المخاطر في حالة أن تكلفة الاستثمار المبدئي أقل من القيم المتوقع الحصول عليها في المستقبل.

المجموعة الثالثة :قاصدي المخاطرة

و نظم هذه المجموعة المقامرون في نوادي القمار، و الدين يدفعون أموالا أكثر مما يتوقعون من العائد خاصة إذا تم حساب هذا العائد باحتمالات الربح و الخسارة.

و يرى أحد الباحثين أن مستخدمي المعلومات المهتمين بتقارير المراجع هم من المجموعة الثانية و يتطلب ذلك من المراجع دراسة سلوك مستخدمي المعلومات و ردود أفعالهم اتجاه تقارير المراجعة، ومدى تأثيرها عليهم. و عموما فأهمية عملية مراجعة الحسابات و أثرها على سلوك مستخدمي المعلومات في اتخاذهم لقراراتهم

الفرع الثاني: أهداف المراجعة

هناك عدة أهداف للمراجعة في نواحي عدة أهمها:¹

- 1- الوجود و التحقق: فهذه المراجعة الأولى هو التأكد من أن جميع الأصول و الخصوم و جميع العناصر المثبتة في القوائم المالية و الميزانية الختامية وجودة وجودا فعليا ذلك بما تقر به المعلومات المحاسبية مثل المخزون السلمي بالمبلغ و الكمية و ذلك بالجرد العقلي له.
- 2- الملكية و المديونية : يسعى المراجع من خلال هذا البند إلى التحقق من ملكية الأصل بعد وجوده الفعلي و ذلك عن طريق المعلومات المسبقة التي تثبت ذلك، و نفس الشيء بالنسبة للمستحقات أو الديون فعلى المراجع التحقق فعلا من صدقها.
- 3- التقييم و التخصيص يعني هذا البند أو الهدف هو تقييم الأحداث المحاسبية وفقا للطرق المحاسبية المعمول بها كطرق أملاك الاستثمارات و إطفاء المصاريف الإعدادية ثم تخصيص عملية في الحسابات المعنية و ذلك

¹ محمد التهامي طواهر، مسعود صديقي ، مرجع سابق ، ص ص : 16-19 .

من أجل تقليل فرص ارتكاب الأخطاء و الغش و ضمان ثبات الطرق المحاسبية من دورة لأخرى مع الالتزام بالمبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً.

4- العرض و الإفصاح: إن الهدف الأساسي من المراجعة هو إبداء رأي فني محايد عن الوضعية الحقيقية للمؤسسة و لا يتأتى ذلك إلا بوجود إفصاح محاسبي من طرف المديرين و المسؤولين على مخرجات نظام المعلومات المحاسبية التي أعدت وفقاً لمعايير الممارسة المهنية و بالتالي يستطيع المراجع إثبات صحتها.

5- الشمولية و الكمال: و تعتبر الشمولية من أهم الخصائص الواجب توفرها، لذلك بات من الضروري على

نظام المعلومات المحاسبية توليد معلومات معبرة و شاملة لكل الأحداث التي تمت من خلال احتواء هذه المعلومة المقدمة على المعطيات التي تمت بصله إلى الحدث، فالشمولية تكون بتجهيز البيانات بشكل يوفر معلومات شاملة و معبرة عن الوضعية الحقيقية للمؤسسة.

6- إبداء رأي فني محايد: خلاصة عملية المراجعة في المؤسسة هو الخروج برأي فني محايد تجسد فيه المراجعة مصداقية المعلومات الموجودة بالقوائم المالية و تعبئها الدقيق عن الوضعية المالية و نتيجة النشاط لفترة معينة.

و لقد تعدت عملية التدقيق إلى أهداف و أغراض أخرى أهمها:¹

- 1- مراقبة الخطط الموضوعية و متابعة تنفيذها.
- 2- تقييم نتائج أعمال المشروع بالنسبة إلى الأهداف المرسومة.
- 3- تحقيق أقصى قدر ممكن من الكفاية الإنتاجية عن طريق محو الإسراف في جميع نواحي نشاط المشروع.
- 4- تحقيق أقصى قدر ممكن من الرفاهية لأفراد المجتمع الذي يعمل فيه المشروع .

¹ محمد التهامي طواهر، مسعود صديقي، مرجع سابق، ص 19 .

المبحث الثاني: المراجعة الخارجية للحسابات

يعتمد نجاح اتخاذ القرارات على المعلومات المتاحة ، وحتى تكون تلك المعلومات مفيدة فإنه يجب أن تتميز بصفتين أساسيتين هما الملائمة والمصداقية مما يجعلها مؤثرة في اتخاذ القرار وسنتناول موضوع المراجعة الخارجية في هذا المبحث من خلال :

المطلب الأول: مفهوم المراجعة الخارجية

هناك عدة تعريفات للمراجعة الخارجية للحسابات سوف نتطرق إلى البعض منها من خلال هـ ذا المطلب و هي كالآتي :

تعرف المراجعة الخارجية بأنها : « المراجعة التي تتم بواسطة طرف من خارج المؤسسة بغية فحص البيانات و السجلات المحاسبية و الوقوف على تقييم نظام الرقابة الداخلية من أجل إبداء رأي فني محايد حول صحة و صدق المعلومات المحاسبية الناتجة عن نظام المعلومات المحاسبية المولد لها ، و ذلك لإعطائها المصدق حتى تتال القبول و الرضى لدى مستعملي هـ ذه المعلومات من الأطراف الخارجية خاصة (المساهمون، المستثمرون، البنوك) ¹

و عرفت الجمعية المحاسبية الأمريكية على أنها : « عملية منتظمة للحصول على القرائن المرتبطة بالعناصر الدالة على الأحداث الاقتصادية وتقييمها بطريقة موضوعية لغرض التأكيد من درجة مسايرة هـ ذه العناصر للمعايير الموضوعية ثم توصيل نتائج ذلك إلى الأطراف المعنية » ²

و تعرف أيضا أنها : « عملية منظمة لجمع و تقييم موضوعي للأدلة الخاصة بمزاعم الإدارة بشأن نتائج الأحداث و التصرفات الاقتصادية للمشروع لتحديد مدى تماشي هذه النتائج مع المعايير القائمة و توصيل

¹ طواهر محمد التهامي، صديقي مسعود، المراجعة و تدقيق الحسابات الاطار انظري و الممارسة التطبيقية، 2005 ، ص35 .

² محمد سمير الصبان، المراجعة بين النظرية و التطبيق، الدار الجامعية ، بيروت ، لبنان ص 42.

النتائج إلى مستخدميها المعنيين بها ¹.

من خلال هذه التعاريف نستنتج أن :

المراجعة الخارجية هي عملية منظمة يقوم بها طرف من خارج المؤسسة بغرض الحصول على الأدلة و القرائن الدالة على الأحداث الاقتصادية و كذلك فحص نظام الرقابة الداخلية و مدى توافق النتائج المحصل عليها مع المعايير المعمول بها ثم تبليغ تلك النتائج لمستخدميها المعنيين «

المطلب الثاني : أنواع المراجعة الخارجية

يفرق في الواقع بين ثلاثة أنواع للمراجعة الخارجية للحسابات و هي 1:

الفرع الأول : المراجعة القانونية (Audit légal) أي التي يفرضها القانون، و تتمثل في أعمال المراقبة السنوية الإجبارية التي يقوم بها مراجع الحسابات.

الفرع الثاني: المراجعة التعاقدية (Audit contractuel) هي التي يقوم بها محترف بطلب من أحد

الأطراف الداخلية أو الخارجية المتعاملة مع المؤسسة و التي يمكن تجديدها سنويا.

الفرع الثالث : الخبرة القضائية (Expertise judiciaire) هي التي يقوم بها محترف خارجي بطلب من

المحكمة، و يلخص الجدول التالي أهم الفروقات بين هذه الأنواع:

¹ عبد الوهاب نصر علي، شحاتة السيد شحاتة، مراجعة الحسابات في بيئة الخصخصة و أسواق المال و التجارة الالكترونية ، الدار الجامعية الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2004، ص12

الجدول رقم (1-2) الفرق بين أنواع المراجعة الخارجية

المميزات	مراجعة قانونية	مراجعة تعاقدية	خبرة قضائية
طبيعة المهمة	مؤسساتية ، ذات طابع عمومي	تعاقدية	تحدد بكل دقة من طرف المحكمة
التعيين	مؤسساتية ذات طابع عمومي	تعاقدية	تحدد بكل دقة من طرف المحكمة
الهدف	المصادقة على الشرعية ووصف الحسابات و الصورة الفوتوغرافية الصادرة، تدقيق معلومات مجلس الادارة	المصادقة على الشرعية و صدق الحسابات	اعلام العدالة و إرشادها حول أوضاع مالية و محاسبية، تقويم المؤشرات بالارقام
التدخل	مهمة دائمة تغطي مدة التعيين الشرعية	مهمة محددة حسب الاتفاقية	مهمة ظرفية يحدد القاضي مدتها
الاستقلالية	تامة اتجاه مجلس الادارة و المساهمين	تامة من حيث المبدأ	تامة اتجاه الأطراف
مبدأ عدم التدخل في التسيير	يجب احترامه تماما	يحترم مبدئيا لكن له تقديم إرشادات في التسيير	ينبغي احترامه
ارسال التقارير إلى	مجلس الادارة، الجمعية العامة (عادية ، غير عادية)	المديرية العامة، مجلس الادارة	إلى القاضي المكلف بالقضية
شروط ممارسة المهنة	التسجيل في الجمعية الوطنية لخبراء المحاسبة، محافظي الحسابات...	التسجيل مبدئيا في الجمعية الوطنية	التسجيل في قائمة خبراء المحاسبة لدى مجلس القضاء
اخبار وكيل الجمهورية بالاعمال الغير الشرعية	نعم	لا	غير معني
الالتزام	بحسب الوسائل	بحسب الوسائل أو بحسب النتائج حسب نوع المهمة	بحسب النتائج مبدئيا

المصدر : محمد بوتين، المراجعة و مراقبة الحسابات من النظرية إلى التطبيق، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص 28.

المطلب الثالث: أهداف المراجعة الخارجية

تهدف المراجعة الخارجية إلى التحقق الموضوعي والحيادي المستقل من الكفاءة الاقتصادية والإدارية لعمليات الشركة ومطابقتها مع الأهداف المرجوة ، وتهدف أيضا إلى تبليغ الجهات المعنية في الوقت المناسب وبصيغة منطقية موضوعية هادفة بنتائج المراجعة ، وبصفة عامة نستطيع القول إن المراجعة الخارجية تتضمن الجوانب والنواحي التالية :

- 1 - ضرورة تفهم طبيعة وقواعد المحاسبة ومبادئها وأهدافها الرئيسية .
- 2- التعرف على أساليب وأدوات التحقق الرئيسية التي يمكن استخدامها لتنفيذ عملية المراجعة وتدقيق عناصر النشاط المختلفة في الشركة.
- 3- الإمكانيات المادية والبشرية التي يمتلكها المراجع الخارجي وما يتمتع به من قدرات شخصية وفكر سليم في مجال أداء عمله.
- 4- مستوى المسؤوليات التي يقبلها المراجع الخارجي (مهنيا وفنيا وقانونيا) والتي يقبلها لتعبير عن آرائه المهنية
- 5- تحديد مستوى العلاقة بين المراجع الخارجي وإدارة المراجعة الداخلية في الشركة لتحديد مستوى التعاون بينهم في مجال انجاز عملية المراجعة.

المبحث الثالث : معايير مراجعة الحسابات

المعايير هي عبارة عن الأنماط التي يجب أن يحتذى بها المراجع أثناء أدائه لمهمته، والتي تستنتج منطقياً من الفروض والمفاهيم التي تدعمها، " والمراجعة مهنة حرة تحكمها قوانين وقواعد ومعايير، والمراجع شخص محترف متخصص ومهمته تزداد تعقيداً من فترة إلى أخرى نتيجة لتعدد عالم الأعمال اليوم وتعدد المحاسبات والمشاكل المالية منها و القانونية والضريبية على وجه الخصوص، وعليه، ينبغي على المراجع مراعاة المعايير، أثناء قيامه بمهمته، حتى لا يكون مقصراً وما يتبع ذلك من عواقب ¹ وستحدث هنا عن المعايير التي أصدرها مجمع المحاسبين القانونيين الأمريكي والتي تنقسم إلى ثلاث مطالب:

المطلب الأول: المعايير العامة

"تهتم المعايير العامة بالتأهيل والصفات الشخصية للمراجع وعلاقتها بجوده ونوعية الأداء المطلوب، ومن ثم فإنه يجب على المراجع قبل التعاقد على مهمة المراجعة أن يقرر ما إذا كانت هذه المعايير يمكن تحقيقها، واستيفائها عند أداء هذه المهمة" ²، وعلى أية حال فقد تبني مجمع المحاسبين القانونيين الأمريكي ثلاثة معايير عامة وهي:

الفرع الأول: التأهيل العلمي والعملية

لكي يتم الفحص والمراجعة بدرجة مقبولة و ملائمة فإن المراجع يجب أن يتوفر لديه كل من التعليم والخبرة، وينال المراجع تعليمه من خلال برامج جيدة ورسمية منظمة في المحاسبة والمراجعة، ولكون المبادئ المحاسبية المتعارف عليها تمثل المعيار الذي يطبقه ويستخدمه المراجع في تقرير ما إذا كانت القوائم المالية للعميل قد عرضت بشكل صادق وعادل، فإنه لا يمكن أن يكون هذا الشخص مراجعاً ماهراً وبارعاً قبل أن يكون محاسباً ماهراً وبارعاً. وفي مجال المراجعة المالية يخضع المراجع لمتطلبات معينة للدخول إلى ممارسة المهنة ."

¹بوتين محمد، مرجع سابق، ص 36-37

² حامد منصور الطحان، محمد الحموي محمد، المراجعة الداخلية، جامعة القاهرة، مصر، 1994، ص 32.

فالمراجع المالي يجب أن يحصل على ترخيص بمزاولة المهنة من التنظيمات المهنية المختصة¹. ومما لا شك فيه أن كافة إجراءات المراجعة تتطلب قدرًا من الحكم الشخصي، ومن ثم فإنه بغض النظر عن قدر التعلم الرسمي الذي حصل عليه المراجع، فإنه لن يكون كافياً وحده كأساس لإبداء رأيه، ولهذا فإن التعليم الرسمي المنهجي يجب أن تدعمه خبرة كافية، وذلك بالشكل الذي يمكن المراجع من إجراء ما يلزم من تقديرات عند أداء مهمة المراجعة، ومن ثم فإن المراجعين عند كافة المستويات يجب أن ينالوا قدرًا من التدريب كافياً ومناسباً للمستوى الذي يعملون عنده، ويزيد هذا التدريب كلما زاد هذا المستوى، وأن هذه الضرورة الملحة للتعليم والتدريب إنما تعتمد على "فرض التزامات المهنة"، فضلاً عن مسؤولية المراجع تجاه المجتمع والعميل، ومعنى ذلك أنه إذا لم يتوفر لدى المراجع الخبرة العلمية والفنية في معالجة أو التعامل مع مشكلة معينة من مشاكل المراجعة فإنه يجب عليه الحصول على الخبرة والمهارة اللازمة إذا ما كان الوقت يسمح أو إحالة المهمة إلى مراجع أكثر خبرة ودراية أو يرفض المهمة.

الفرع الثاني: الاتجاه العقلي المحايد

هذا المعيار يتطلب من المراجع التمسك باستقلاله وحياده، وذلك حتى يتمكن من أداء مهمته بموضوعية ودون تحيز، فهذا الاستقلال يمثل حجر الزاوية بالنسبة لمهنة المراجعة. "ومن ثم فإنه يجب تأكيد هذا المعيار في برامج تدريب المراجعين فضلاً عن تأكيده عند الإشراف ومتابعة أداء مهمة المراجعة، فتبرير المنفعة الاقتصادية والاجتماعية لتقرير المراجعة إنما يعتمد على كونه يتضمن رأي غير متحيز"² عن المعلومات المحاسبية، أي أن رأي المراجع يكون لا قيمة له اجتماعياً أو اقتصادياً إذا كان المراجع غير مستقلاً عن عميله.

¹ السقا السيد احمد، مرجع سابق، ص 235

² توماس وليام، هنكي امرسون، مرجع سابق، ص 55.

ولهذا فإن استقلال المراجع يكون من الأهمية بمكان كمفهوم من المفاهيم التي تعتمد عليها نظرية المراجعة، كما أنه ينتج من فرضين من فروض المراجعة هما:

أ- لا يوجد بالضرورة تعارض في المصالح بين المراجع والعميل.

ب- إن المراجع يمارس مهمته كمراجع فقط.

وعليه فإن الفرض الأول إنما يعني أنه لكون هناك احتمال بوجود تعارض في المصالح بين الإدارة والقوائم المالية المعدة بشكل صادق وعادل والتي تمثل موضع اهتمام المراجع، فإنه من الضروري أن يتوافر للشخص الذي يفحص هذه القوائم ويراجعها هذا القدر من الاستقلال والحيادية، وبحيث لا يكون له علاقة بالإدارة أو الوحدة الاقتصادية موضع المراجعة يمكن أن تسبب له مكاسب من تلك القوائم المالية المعدة بشكل غير عادل وصادق. أما الفرض الثاني فإنه يعني أنه عند تأدية المراجع للخدمات الأخرى بخلاف المراجعة (خدمات الاستشارات الإدارية والخدمات الضريبية ... الخ) فإنها يجب أن تأخذ دوراً ثانوياً في الأهمية بالنسبة لمسؤولية المراجعة، فالمراجع يجب أن يكون ذلك الشخص -في سلوكه ومظهره- الذي يمارس مسؤولية المراجعة وكذلك يجب أن يمارس مسؤوليات وأحكام مستقلة من خلال الخطوات التالية:

✓ كتابة برنامج المراجعة.

✓ جمع أدلة إثبات المراجعة.

✓ كتابة تقرير المراجعة.

"استقلال المراجعين يجب أن يكون استقلالاً في الحقيقة والمظهر أي أنه يجب أن يكون مستقلاً شكلاً وموضوعاً، والاستقلال في الحقيقة في الأمانة الفكرية أو العقلية"، يجب أن يكون المراجع الداخلي مستقلاً عن الأنشطة التي يراجعها"¹، والمراجع هو الشخص الوحيد الذي يتوافر له هذه الاستقلال الفكري أو الذهني أي أن يبدو للآخرين مستقلاً كذلك، ولهذا فإنه يجب أن يكون متحرراً من أية التزامات أو مصالح مع العميل أو إدارته

¹ الدهراوي كمال الدين مصطفى، السرايا محمد السيد، المحاسبة والمراجعة، الدار الجامعية، مصر، 2006، ص175.

أو ملاك المنشأة، فعلى سبيل المثال نجد أنه على الرغم من أن المراجع قد يكون غير متحيز ذهنياً وفكرياً في علاقته بالعميل، إلا أن الطرف الثالث قد يعتقد عكس هذا إذا ما كان المراجع يملك بعض الأسهم بشركة العميل، ومن هنا فإن الاستقلال يكون من الأهمية بمكان للاحتفاظ بثقة الجمهور في مهنة المراجعة، ولهذا فقد تضمنه دليل الممارسة المهنية الصادر عن مجمع المحاسبين القانونيين الأمريكي، فضلاً عن نشرة معايير رقابة جودة الأداء رقم (1) نظام رقابة جودة الأداء لشركات ومكاتب المراجعة القانونية، والتي تمثل المرشد لمساعدة شركات ومكاتب المراجعة في المحافظة على هذا الاستقلال في المظهر.

الفرع الثالث: العناية المهنية الواجبة

يتطلب المعيار الثالث من المعايير العامة للمراجعة من المراجع بذل العناية المهنية الواجبة عند ممارسة عملية الفحص والمراجعة⁽¹⁾، ويتعلق مفهوم العناية المهنية الواجبة - والذي يعتمد على فرض التزامات المهنة قبل الطرف الثالث- بماذا يجب أن يعمل المراجع وكيفية أداء هذا العمل، فكل فرد يقدم خدمات للمجتمع يجب أن يتحمل مسؤولية أداء مهمته كمهني وبنفس درجة المهارة العادية المتوافرة بشكل عام لدى غيره في نفس المجال، وإزاء ذلك فإن مفهوم بذل العناية المهنية الواجبة إنما يفرض مستوى من مسؤولية الأداء يجب تحقيقه بواسطة كل الأشخاص المعنيين بتحقيق معايير العمل الميداني وإعداد التقرير، فالمراجع يجب أن يبذل العناية المهنية الواجبة في التحقق من أن دليل الإثبات كاف ومناسب لتدعيم وتأييد تقرير المراجعة. هذا من ناحية أما من الناحية الأخرى فإن مفهوم العناية المهنية الواجبة يعترف أن المراجع - وكأي إنسان آخر - معرض للخطأ في التقدير والحكم، وهذه الأنواع من الأخطاء تحدث في كل المهن، فالمراجع يؤدي خدمته بكل إخلاص وأمانة ولكنه قطعاً ليس معصوماً من الخطأ، فهو مسئول أمام العميل وأمام الطرف الثالث عن الإهمال وعدم الإخلاص والأمانة، وهذا ما أكدته العديد من القضايا التي طرحت أمام القضاء.

المطلب الثاني: معايير العمل الميداني

إن توفر الكفاءة والاستقلالية لدى مراجع الحسابات غير كاف إذاً للقيام بمهمته على أحسن وجه وإعطاء الرأي الصحيح حول شرعية وصدق الحسابات . وهي مقاييس يستند إليها من أجل تقييم العمل الذي قام به وبالتالي تحديد مسؤوليته فيما إذا قام بما يجب في مراجعة ومراقبة الحسابات.

ومن أجل ضمان نوعية جيدة للأعمال يجب على المراجع أن لا يكون كفاء ومستقل فقط بل يجب أن تحقق أعماله مستوى مقبول من حيث انتظام ومصادقية الحسابات".¹ وتتمثل معايير العمل الميداني في الإرشادات اللازمة لعملية جمع أدلة الإثبات الفعلية، وتتخصر هذه المعايير التي تحكم العمل الميداني في ثلاثة معايير هي:

1. يجب تخطيط مهمة المراجعة بشكل مناسب وكاف، فضلاً عن توافر إشراف دقيق على أعمال المساعدين.
2. يجب دراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية الموجودة بدقة، وذلك لتقرير مدى الاعتماد عليه، ومن ثم تحديد المدى المناسب للاختبارات اللازمة، والتي ستتقيد بها إجراءات المراجعة.
3. ضرورة الحصول على قدر كاف من أدلة الإثبات من خلال الفحص والملاحظة والاستفسارات والمصادقات وغير ذلك، وذلك كله لتوفير أساس قياس معقول لإبداء الرأي فيما سيتعلق بالقوائم المالية موضع الفحص والمراجعة.

وسنتحدث بشيء من التفصيل عن هذه المعايير الثلاث:

الفرع الأول: الإشراف والتخطيط المناسب

يعتمد معيار الإشراف والتخطيط المناسب على مفهوم العناية المهنية الواجبة، فالغرض بذل عناية مهنية معقولة ومناسبة في أداء مهمة المراجعة فإن الأمر يتطلب ضرورة قبول مهمة المراجعة والتعاقد عليها في وقت ملائم، فضلاً عن التخطيط المناسب والكافي لإجراءات المراجعة الفعلية، والتعيين والإشراف المناسب على

¹ تريش نجود، الخطوات والإجراءات العامة لانجاز مهمة المراجعة ،رسالة ماجستير غير منشورة،كلية العلوم الاقتصادية،جامعة فرحات عباس،2003/2002.سطيف - الجزائر.ص16 .

مساعد المراجع أثناء القيام بمهمة المراجعة وفيما يتعلق بقبول المهمة فإنه من المفضل أن يتم تعيين المراجع في وقت مبكر قبل نهاية السنة المالية للعميل، ذلك لأن عناصر هامة من العمل الميداني يجب أدائها قبل تاريخ إعداد الميزانية (خلال السنة المالية للعميل)، وبالشكل الذي يمكن المراجع من أن يكون أكثر كفاءة، فالنخطيط يجب أن يشمل إجراءات الفحص التحليلي التمهيدي اللازم للمساعدة على تحديد وتشخيص المشاكل المحتملة والتي تتطلب اهتماماً أكثر خلال عمل المراجعة النهائية، الذي يتم في أو بعد آخر السنة المالية، كما أن الدراسة والتقييم المبدئي للرقابة الداخلية يمثل أمراً هاماً ومفيداً، فهذه الإجراءات تمكن من تحديد مناطق الضعف في نظام الرقابة الداخلية، والتي ستتطلب مزيداً من الاختبارات وتوسيع نطاق الفحص للأرصدة الناتجة عن النظام في هذه الحالة.

وبالطبع فإن تخطيط مهمة المراجعة سيتضمن تحديد الإستراتيجية الشاملة للمهمة المتوقعة فضلاً عن نطاق الفحص، أما الإشراف فإنه يتضمن توجيه المساعدين القائمين على تنفيذ وتحقيق أهداف الفحص، وتحديد ما إذا كانت هذه الأهداف قد تحققت في نهاية العمل الميداني أم لا.

الفرع الثاني: تقييم نظام الرقابة الداخلية

يتعلق هذا المعيار بدراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية للعميل ويتوجب على المراجع الحصول على معلومات عامة حول العميل ثم تقييم نظام الرقابة الداخلية في مرحلة ثانية وفحص الحسابات في مرحلة ثالثة. "حيث أظهرت الدراسات التحليلية بأن الحالات المتعلقة بالخسائر كان يمكن تجنبها لو توفرت أنظمة رقابة فعالة"¹ غير أن أهم هذه المراحل هي تقييمه لنظام الرقابة الداخلية، المتمثل في مجموعة الضمانات التي تساهم في التحكم في العميل، وتتمثل أهمية هذه المرحلة في أنها تساعد المراجع على تحديد طبيعة وتوقيت ونطاق اختبارات المراجعة لأرصدة القوائم المالية.

¹الرمحي زاهر، تطوير أسلوب التدقيق المبني على المخاطر ، أطروحة دكتوراه كلية العلوم الاقتصادية، جامعة عمان العربية، الأردن 2004، ص82.

وهذا يتمثل في أن نظام الرقابة الداخلية الجيد ينتج عنه معلومات مالية يمكن الاعتماد عليها، فلكون معظم أرصدة القوائم المالية -لعملاء المراجعة الكبار- تكون نتيجة لآلاف العمليات المالية، فإنه يكون من غير الممكن أو غير الاقتصادي مراجعة كافة هذه العمليات المالية 100%، ومن ثم فإن المراجع يجب أن يعتمد على أسلوب العينات الإحصائية، وبالطبع فإن استخدام أسلوب العينات الإحصائية يجعل هناك دائماً مخاطرة أو احتمال عدم اكتشاف التحريف والتغير في القوائم المالية من قبل المراجع.

إن دراسة وتقييم نظام لرقابة الداخلية المستعمل لدى المنشأة يعتبر بحق نقطة البداية التي ينطلق منها عمل المراجع وهي أيضاً المرتكز الذي يعتمد عليه عند إعداد برنامج المراجعة وفي تحديد نسب الاختبارات والعينات، فكلما كان نظام الرقابة الداخلية قوياً ومتماسكاً، كلما زاد اعتماد المراجع على أسلوب العينة في الحصول على أدلة وقرائن الإثبات وكلما كان ضعيفاً، كلما لجأ المراجع إلى زيادة حجم العينة المختارة¹.

وحيث أن هناك نوعين من الأخطاء تواجه المراجع والذين يعتمدون على رأيه بشكل مناسب، ويتمثل الأول في الأخطاء الجوهرية التي يمكن أن تحدث أثناء وخلال العملية المحاسبية التي تنتج عنها القوائم المالية، أما الخطر الثاني فإنه يتمثل في أية أخطاء جوهرية لا يمكن اكتشافها من خلال فحص المراجع، وبالطبع فإن المراجع يمكنه الاعتماد على نظام الرقابة الداخلية في تخفيض النوع الأول من الخطرين الموضحين أعلاه، وذلك لأنه يمكن القول بأن هناك علاقة عكسية بين جودة نظام الرقابة الداخلية وحجم الخطأ الجوهرية الذي يمكن أن ينتج عن النظام. وقد حددت نشرة معايير المراجعة رقم (1) الخطأ الجوهرية بأنه:

الحالة التي يعتقد معها المراجع بأن الإجراءات المحددة أو درجة الالتزام بها لم تخفض الخطر إلى أدنى مستوى نسبي بأن الأخطاء والمخالفات الجوهرية بالقوائم المالية موضوع المراجعة ستكتشف بواسطة العاملين في الوقت المناسب وأثناء تأديتهم للعمل العادي المحدد لهم.

¹توماس وليام ، مرجع سابق ، ص 57 .

الفرع الثالث: كفاية وصلاحيّة أدلة (قرائن) الإثبات

لقد تعددت التعاريف التي تناولت الأدلة أو القرائن، ولكنها تشترك جميعها في أنها تمثل كل ما يعتمد عليه الفرد للوصول إلى حكم معين عن موضوع متنازع عليه. فهي تقدم البرهان وبالتالي المساهمة في تكوين الاعتقاد السليم وإصدار الحكم المطلوب القائم على أسباب موضوعية، بعكس الأحكام التي تعتمد على الميول والنزعات والآمال والعادات وتنبؤات من يتخذ القرار، وكلها عناصر شخصية تختلف من شخص إلى آخر، ومن هذه التعاريف أن الفردية "تمثل جميع الحقائق التي تقدم لعقل الإنسان لتمكينه من اتخاذ قرار معين في موضوع جدلي. وكذلك فالقرينة اصطلاح يدل على نسبة، فهو يبلور علاقة بين عنصرين، الأول يراد برهنته، والثاني يستخدم لبرهنة العنصر الأول.

ويجب أن يتضمن التدقيق أيضاً التوصيات اللازمة لمعالجة المشاكل والطرق لزيادة الكفاءة والربحية¹. وهذا المعيار يتطلب من المراجع ضرورة جمع أدلة الإثبات الكافية والتي تمثل أساساً معقولاً لإبداء رأيه فيما يتعلق بالقوائم المالية، ويمثل مفهوم دليل الإثبات مجرد الأساس لعملية المراجع كما أنه يساند ويدعم كافة معايير العمل الميداني، فكافة القرارات التي يصل إليها المراجع تكون مبررة فقط إذا ما كان يدعمها دليل إثبات معقول وملائم، أي أن أدلة الإثبات توفر الأساس المنطقي والرشيدي لأحكام وتقديرات المراجع حول عدالة وصدق عرض المعلومات المالية، كما أن المراجع يستخدم نتائج دراسته لنظام الرقابة الداخلية في تحديد مقدار أدلة الإثبات الواجب الحصول عليها لتدعيم وتأكيّد أرصدة القوائم المالية. ويعتمد مفهوم أدلة الإثبات على فرض القابلية للمراجعة والتحقق، " فما لم تكن البيانات المالية قابلة للتحقق والمراجعة فإن عملية المراجعة لا يكون لوجودها معنى أو سبب.

ومن ثم فإن فرض أن المراجع يحاول أن يفحص أو يختبر يجب أن يدعمها "بكفاية أدلة الإثبات"².

¹ عبداً الله، خالد أمين، مرجع سابق، ص 226..

² الصبان محمد سمير، سليمان محمد مصطفى، الأسس العلمية والعملية لمراجعة الحسابات، الدار الجامعية، مصر، 2005، ص 166.

هذا وتأخذ أدلة الإثبات عدة أشكال أو صور، كالملاحظة المادية، والعمليات الحسابية والمعلومات التي يقدمها الطرف الثالث، والمستندات، وقرارات مجلس الإدارة، وإجراءات الرقابة الداخلية الجيدة، وعلى ضوء ما تقدم فإن الاقتناع بأدلة الإثبات إنما يعتمد على كميتها فضلاً عن نوعيتها وجودتها، فالأدلة أولاً يجب أن تكون كافية ويقصد بالكفاية هنا أن تكون كمية الأدلة المعقولة متاحة لتدعيم وتأكيد رأي المراجع، ولأن أساليب العينات تستخدم غالباً لتحديد حجم الأدلة، فإن العينة يجب أن تكون كبيرة بدرجة تكفي لتقديم أساس معقول لتكوين رأي المراجع، لكننا يجب أن نلاحظ أن مفهوم التحقق والتأكيد المعقول إنما ينص على أن تكاليف المراجعة يجب أن لا تتجاوز المنافع المتوقعة منها ومن جهة أخرى فإن كون حجم العينة أصغر من أن يكفي لتدعيم وتأكيد رأي المراجع له أيضاً مخاطره المتمثلة في احتمال إبداء رأي غير صحيح أو مبرر، مما يحمله تكاليف تقاضي محتملة نتيجة إهمال كان في غنى عنه.

ولأدلة الإثبات خاصية النوعية أو الصلاحية، بمعنى أن دليل الإثبات يجب أن يكون ذو جودة وصلاحية ملائمة، وحتى يتوافر لدليل الإثبات هذه الخاصية فإنه يجب أن يكون مناسب وفعال، وفعالية الدليل إنما تعتمد على موضوعيته فضلاً عن خلوه من التحيز الشخصي وقابليته للقياس الكمي، وهكذا فإن اتصاف الدليل بكل هذه الخصائص إنما يوفر للمراجع كثيراً مما يحتاجه لإجراء أحكامه وتقديراته فيما يتعلق بعدالة وصدق المعلومات المالية. ولهذا فإن كمية صغيرة من الأدلة ذات الجودة والصلاحية العالية تكون أكثر إقناعاً من كمية أكبر من الأدلة تكون ذات حدث في الماضي سوف يحدث في المستقبل، ما لم يتضح لنا العكس، وهذا معناه أن المراجع يمكنه أن يستفيد من خبرته مع المنشأة أثناء مراجعته لها، وهذا الفرض يعتمد إلى حد كبير على ما يعرف باسم استمرارية الوحدة، ولهذا فإن المراجع سيستخدم خبرته مع الـ منشأة في تقييم إفصاحها عن مخصصات الحسابات المشكوك فيها والمخزون المتقادم وتقدير الأعمار الإنتاجية للأصول، فضلاً عن هذا فلو كان نظام الرقابة الداخلية في الأعوام السابقة خالياً من نقاط الضعف، كما أنه لا يوجد ما يدل على أن هذا

النظام أو الأفراد قد تغيروا في الفترة الحالية، فيصح للمراجع أن يفترض سلامة وجوده نظام الرقابة تحت

الفحص، لكن هذا التوقع أو الافتراض قد يتغير - بطبيعة الحال - إذا ما بدأ اختباره خلال الفترة الحالية.¹

المطلب الثالث: معايير إعداد التقرير

تمت الإشارة سابقاً إلى أن تقرير المراجعة يمثل المنتج المادي الأساسي للمراجعة، فهو يمثل المعلومات

المبلغة من المراجع لأغلب المستخدمين، "ومن ثم فإنه يكون من المهم توفير كافة المعلومات اللازمة بهذا

التقرير بقدر الإمكان، كما أنه يجب أيضاً أن يكون واضحاً ومختصراً بالإضافة إلى كونه متطابقاً مع النموذج

الذي يتبع عادة بمهنة المراجعة".¹

وتحقيقاً لذلك فقد حدد مجمع المحاسبين القانونيين الأمريكي أربعة معايير تحكم إعداد تقرير المراجعة وهي:

1. يجب أن يوضح التقرير ما إذا كانت القوائم المالية قد أعدت طبقاً لمبادئ المحاسبة المتعارف عليها.

2. يجب أن يوضح التقرير ما إذا كانت هذه المبادئ قد طبقت خلال الفترة الحالية بنفس طريقة تطبيقها خلال الفترة السابقة.

3. تعبر القوائم المالية بشكل كاف ومناسب عن ما تتضمنه من معلومات ما لم يشير التقرير إلى خلاف ذلك.

4. يجب أن يتضمن التقرير رأي المراجع عن القوائم المالية كوحدة واحدة، أو قد يمتنع عن إبداء الرأي، وفي

هذه الحالة فإن التقرير يجب أن يتضمن أسباب ذلك. وفي كل الأحوال التي يرتبط اسم المراجع بالقوائم المالية

فإن التقرير يجب أن يوضح خصائص فحص المراجع ودرجة المسؤولية التي يتحملها.

وتعتمد هذه المعايير على فرض أن "العرض الصادق والعاقل للقوائم المالية إنما يعني ضمناً استخدام مبادئ

المحاسبة المتعارف عليها"، كما يتجسد في مفهوم "العرض الصادق والعاقل" مفاهيم أخرى "كالإفصاح

المناسب، التزامات المراجعة"، ويعني الإفصاح المناسب صدق وأمانة القوائم المالية في تصوير حقيقة الموارد

المالية للمنشأة.

¹ شحروري محمود، مدى تطبيق معايير التدقيق الداخلي في البنوك الأردنية. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة آل البيت، الأردن، 1999 ص26.

وأما التزامات المراجعة فتعني أمانة وإخلاص أو (العناية المهنية الواجبة) في تحمل مسؤولية الحكم على الإفصاح المناسب للبيانات المالية. وتجدر الإشارة " إلى أن التقرير النهائي للفحص الدليل المتجمع والنتائج المتوصل إليها، كما يزود الإدارة بالعمل المنجز ويستخدم أساساً للقرارات " ¹، كما أن إعداد القوائم المالية طبقاً للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها يتطلب أول معايير إعداد التقرير ضرورة تبيان التقرير ما إذا كانت القوائم المالية قد عرضت طبقاً للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها وهي تمثل معيار يقاس عليه أو يحكم به على صدق وعدالة عرض هذه القوائم المالية، والثبات في تطبيق المبادئ المحاسبية المتعارف عليها فإنه يتطلب ضرورة تبيان تقرير المراجعة ما إذا كانت المبادئ المحاسبية تطبق بشكل ثابت ومنسق، وهو يهدف إلى التأكيد على أن المقدرة على المقارنة بين القوائم المالية للفترات المتتالية لا تتأثر بشكل جوهري بالتغيرات في تطبيق المبادئ أو الطرق المحاسبية، أو لو حدث وتأثرت هذه المقدرة على المقارنة بشكل جوهري بمثل هذه التغيرات فإن هذا سيتطلب تعديل ملائم في تقرير المراجعة.

والإفصاح المناسب في تقرير المراجعة عن أية معلومات مالية تعد ضرورية لصدق وعدالة العرض، وذلك إذا ما كانت هذه المعلومات أغفلت أو حذفت من صلب القوائم أو الملاحظات الملحقة بها بواسطة معديها، ومن ثم فعندما يرى القارئ للقوائم المالية تقرير مراجعة غير متحفظ، فإن هذا معناه أن المراجع قد وصل إلى قناعة بأنه لا حاجة إلى إفصاح أكثر لصدق وعدالة عرض القوائم المالية، وأخيراً فإن معيار التعبير عن الرأي يعد أكثر المعايير تعقيداً وأصعبها منالاً.

¹ أحمد أمين السيد، مراجعة وتدقيق نظم المعلومات، ص 556.

خلاصة الفصل:

من خلال دراستنا لهذا الفصل استخلصنا أن:

✓ المراجعة مرت بعدة مراحل سواء من حيث المراجع أو من حيث أهداف المراجعة فمن مرحلة كشف الغش والسرقة واختلاس الأموال الى مراجعة الحسابات من طرف شخص مهني في المراجعة والمحاسبة.

✓ للمراجعة عدة أنواع وعدة تقسيمات فينظر للمراجعة من عدة زوايا ومن بينها المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية ، فالمراجعة الداخلية هي هيئة داخلية تابعة للإدارة والمراجعة الخارجية هي التي تتم بواسطة طرف من خارج الشركة بغية فحص البيانات والسجلات المحاسبية.

✓ لمراجعة الحسابات عدة معايير تقسم إلى: معايير عامة لها علاقة بالتأهيل العلمي والعملية، كذلك تمسك المراجع باستقلاليته وحيادته ، ومعايير العناية المهنية وأخيرا معايير العمل الميداني.

✓ رأي المراجع الخارجي عن القوائم المالية يجعل هذه القوائم المالية أكثر موثوقية ومصداقية لمستخدميها سواء المستثمرين أو البنوك أو الجهات الحكومية أو الجمهور العام ، وعلى الرغم من أن المحاسب القانوني يمكن أن يؤدي عمليات مراجعة الإلتزام أو المراجعة التشغيلية إلا أن الدور الرئيسي له يتمثل في أداء عمليات مراجعة القوائم المالية التاريخية، كما يبرز دور المراجعة الخارجية في خدمتها لجميع الأطراف داخل وخارج الشركة على حد سواء وعدم التحيز لأي طرف ، كما أنها تعطي قيمة مضافة للشركة.

تمهيد:

لقد اكتسب موضوع الحوكمة أهمية كبيرة منذ انفجار الأزمة المالية الآسيوية سنة 1997، فضلا عن سلسلة اكتشافات تلاعب الشركات في قوائمها المالية مثل فضائح شركة انرون ENRON سنة 2001 وشركة بارملات، وشركة ورلدكوم WORLDKOM سنة 2002 في الولايات المتحدة مما جعلها تمثل إحدى أهم القضايا التي استحوذت على اهتمام المؤسسات التنظيمية العامة والخاصة والمهنية إضافة للأكاديميين والممارسين للأعمال التجارية بكافة أنواعها، وترجع الانهيارات في معظمها إلى الفساد الإداري والمحاسبي بصفة عامة وإلى افتقار الشركات إلى الممارسات السليمة في الرقابة والمراجعة ونقص الخبرة وأسباب أخرى مثل عدم اظهار المعلومة المحاسبية الحقيقية لأوضاع الشركة، ومن هذا المنطلق زاد الاهتمام بمفهوم الحوكمة وأصبحت من الركائز الأساسية التي يجب أن تقوم عليها الوحدات الاقتصادية.

من هذا المنطلق جاء هذا الفصل ليعين الإطار النظري لحوكمة الشركات من خلال تقسيمه إلى :

- ❖ **المبحث الأول:** ماهية حوكمة الشركات تطرقنا إلى التطور التاريخي للحوكمة، تعريف وأهمية وأهداف الحوكمة.
- ❖ **المبحث الثاني:** أساسيات تطبيق الحوكمة فتطرقنا فيه إلى كل من مقومات ومحددات الحوكمة، مبادئ ونظام الحوكمة، ركائز الحوكمة والأطراف المعنية بتطبيقها.
- ❖ **المبحث الثالث:** مساهمة المراجعة الخارجية في تعزيز مبادئ حوكمة الشركات

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي لحوكمة الشركات

تؤدي حوكمة الشركات دوراً فعالاً في تحقيق الجودة والتميز في الأداء بالنسبة للمؤسسات، حيث أصبحت الحوكمة في الوقت الحالي ضرورة يجب على المؤسسات إتباعها، إذ أصبحت تعد أحد متطلبات الإدارة الناجحة والسبيل الذي يحول دون فقدان ثقة المستثمرين وطريقة لتحقيق العدالة والشفافية. لذلك تبرز أهمية الحوكمة وهذا ما سنحاول توضيحه من خلال تقديم تعريف لحوكمة الشركات وأهميتها وأهدافها

المطلب الأول: جذور حوكمة الشركات

لقد مرت حوكمة الشركات بعدة مراحل إلى أن وصلت إلى ما هي عليه الآن وسنحاول عرضها فيما يلي:

الفرع الأول: التطور التاريخي لحوكمة الشركات

شغل مصطلح حوكمة الشركات عقل وتفكير خبراء تقييم الشركات وكذلك محترفي التعامل في الأسواق المالية، وهو مصطلح اوجد ذاته و فوض نفسه بسبب الظروف غير المستقرة في أسواق المال العالمية، وألقت بظلالها حول صحة وعدالة ومصادقية البيانات التي تصدرها هذه الشركات، ومدى إمكانية الاعتماد عليها بصفة خاصة في اتخاذ القرارات أو التعديل في المعلومات المنشورة بصفة عامة، وصدقها في التعبير عن حقيقة أوضاع الشركات وأنها تعبر عن الواقع الاقتصادي الصحيح ومركزها المالي ، حيث لم تنشأ حوكمة الشركات عشوائياً، بل استلزمته حاجة، ودفعت إليها رغبة وأصبحت بحكم الضرورة مطلب حياة وأساس تواجد المشروعات في عصر العولمة، ومن ثم تفاعلت معها كافة الكيانات الإدارية كنتيجة منطقية للواجب وثقافة الالتزام، والرغبة في التفوق والتقدم.¹

برز مفهوم حوكمة الشركات لأول مرة عند ظهور نظرية الوكالة agency theory وما ارتبط بها من إلقاء الضوء على المشاكل التي تنشأ نتيجة تعارض المصالح بين أعضاء مجالس الإدارة والمساهمين، إلى زيادة الاقتسام والتفكير في ضرورة وجود مجموعة من القوانين واللوائح التي تعمل على حماية مصالح المساهمين والحد من التلاعب المالي والإداري الذي قد يقوم به أعضاء مجالس الإدارة بهدف تعظيم مصالحهم الخاصة، وذلك باعتبارهم الجهة التي تمسك بزمام الأمور داخل الشركة، "ويعتبر knight أول من تحدث عن انفصال الملكية عن الإدارة سنة 1921، إلا أنه من خلال العمل المكثف Aichian et Demest بدأ النشر في الأبحاث

¹ محسن أحمد الخضيرى، حوكمة الشركات، مجموعة النيل العربية، مدينة نصر، القاهرة، 2005 ، ص ص 7-31.

الخاصة بنظرية الوكالة¹، وفي عام 1976 قام كل من "SensenandetMekling" بالاهتمام بمفهوم الحوكمة وإبراز أهميتها في الحد أو التقليل من المشاكل التي قد تنشأ من الفصل بين الملكية والإدارة والتي مثلتها نظرية الوكالة، ولاحق ذلك مجموعة من الدراسات العلمية والعملية والتي أكدت على أهمية الالتزام بمبادئ حوكمة الشركات وأثرها على زيادة ثقة المستثمرين في أعضاء مجالس إدارة الشركات، وصاحب ذلك قيام العديد من الدول بالاهتمام بمفهوم حوكمة الشركات عن طريق قيام المشرعين بإصدار مجموعة من اللوائح والقوانين والتقارير التي تؤكد على أهمية التزام الشركات بتطبيق تلك المبادئ.

وقد زاد الاهتمام بهذا المفهوم بصورة واضحة عند قيام صندوق المعاشات العامة the california public employee's والذي يعتبر أكبر صندوق للمعاشات العامة في أمريكا بتعريف حوكمة الشركات وإلقاء الضوء على أهميتها ودورها في حماية حقوق المساهمين، حيث قامت اللجنة الوطنية والخاصة بالانحرافات عام 1987 بإعداد القوائم المالية national commission on fraudulent financial treadway commission والذي تضمن مجموعة من التوصيات الخاصة بتطبيق قواعد حوكمة الشركات، وذلك بالاهتمام بمفهوم نظام الرقابة الداخلية.

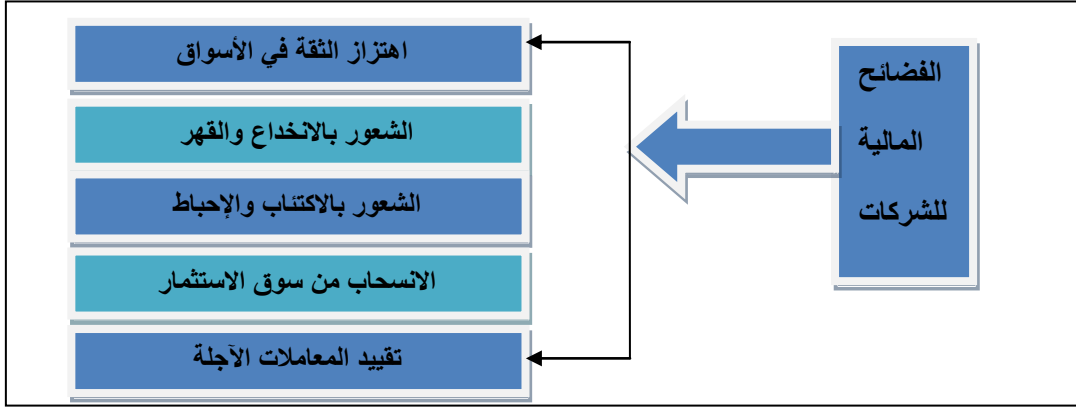
ونظرا لارتباط الاقتصاد الأمريكي باقتصاد المملكة المتحدة، ظهر العديد من التقارير التي تؤكد على أهمية الالتزام بمبادئ حوكمة الشركات في المملكة المتحدة وكان لبورصة لندن دور بارز في ذلك المجال، حيث صدر سنة 1992cadbury لجنة تقرير لجنة 1992cadbury لكي يؤكد على أهمية حوكمة الشركات من أجل زيادة ثقة المستثمرين في إعداد ومراجعة القوائم المالية وظهرت بعد ذلك العديد من التقارير المتعلقة بحوكمة الشركات مثل hample report عام 1995 وhigges and smith report عام 2003.²

ومما سبق يمكن أن نلخص أهم نتائج الفصائح المالية للشركات في الشكل التالي:

¹ أمين السيد أحمد لطفي، المراجعة و حوكمة الشركات، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2010، ص 214.

² محمد مصطفى سليمان، حوكمة الشركات ومعالجة الفساد الإداري والمالي، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2006، ص ص 12-14.

الشكل رقم (2-1): نتائج الفضاءات المالية للشركات



المصدر: محسن احمد الخضيرى، حوكمة الشركات، مجموعة النيل العربية، مدينة نصر، القاهرة، 2005، ص12.

الفرع الثاني: مضمون فكرة حوكمة الشركات

يدور مضمون حوكمة الشركات على محور الضمير والحس الأخلاقي، وعلى قاعدة القيم والمبادئ العليا، وعلى نسيج الصدق والعقلانية والشفافية، وعلى تكامل العناصر المؤكدة لنجاح المشروع مثل الإصرار والمثابرة والنزاهة والحرص على ما ينفع المشروع، والتفاني والإخلاص في العمل، والحوكمة تمثل إضافة إلى عوامل الأمن الصناعي، كما أنها تمثل حضور قوي لكافة الأطراف وأصحاب العلاقة مع الشركات، حضور يجعل هذه الأطراف على علم وعلى بينة من ما يحدث ويتم بالفعل في الشركة وهي تمثل يقظة ضمير ووعي صاحب مصلحة، ودليل ثقة واطمئنان لصاحب علاقة مباشرة أو غير مباشرة وأساس لتقييم دوائر اهتمام في مجتمع تتسع دائرته شيئاً فشيئاً حتى يشمل العالم بأكمله.¹

لا تستطيع حوكمة الشركات الاعتماد فقط على الأنظمة والتشريعات لتحقيق الأهداف المرجوة بل يستلزم على جميع الأطراف من مدراء ومساهمين ومستثمرين وبنوك المشاركة والتعارف في سبيل حوكمة شركات أفضل.²

حيث تعمل الحوكمة على ضمان عدم قيام مجلس الإدارة بإساءة استخدام سلطاتهم في الإضرار بمصالح المساهمين أو أي من الأطراف المرتبطة بالشركة كالموردين وحملة السندات والمقرضين والدائنين والمستهلكين، كما تعمل الحوكمة على ألا تسيء الإدارة استغلال أموال حملة الأسهم، وأن تجعل الإدارة حريصة على ربحية وقيمة أسهم الشركات.

ومن هنا تأتي الحوكمة بنظام يعمل على استخدامها في إطار سليم يحقق تفاعل وتفصيل اقتصاديات السوق.³

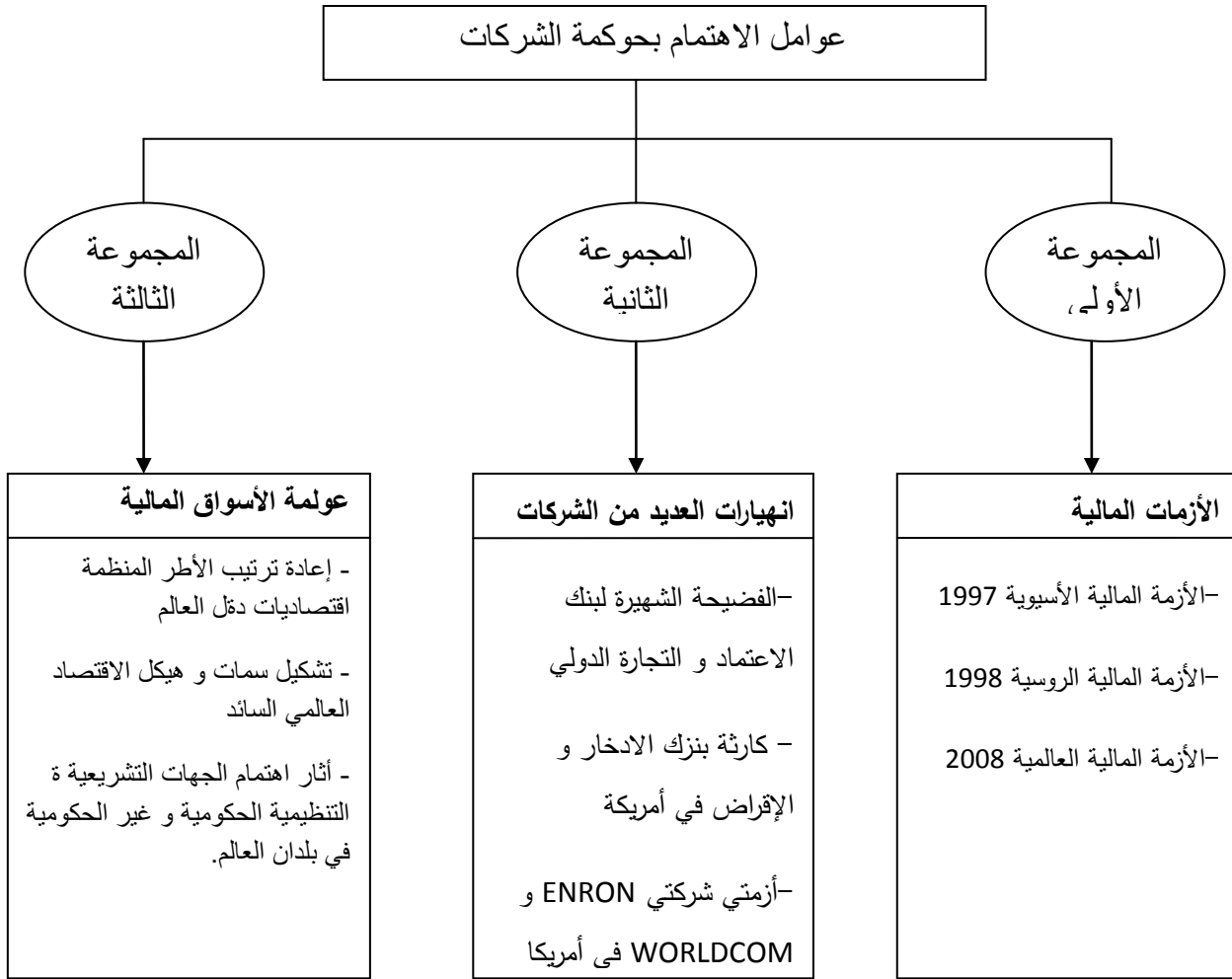
¹ محسن احمد الخضيرى، مرجع سبق ذكره، ص، 32-33.

² عدلي علي حماد، بحوث وأوراق عمل، بحث مقدم إلى مؤتمر متطلبات حوكمة الشركات وأسواق المال العربية، مصر، ماي 2007، ص132.

³ أشرف حنا ميخائيل، تدقيق الحسابات وأطرافه في إطار منظومة حوكمة الشركات، المؤتمر العربي الأول، القاهرة، سبتمبر 2005، ص ص، 24-26.

من خلال توضيح جدور حوكمة الشركات نرى أن هناك جملة من العوامل التي أدت الى زيادة اللي الاهتمام و الحاجة لحوكمة الشركات، و تبوؤها صدارة الأحداث و القضايا المرتبة بالاقتصاديات دول العالم المتقدم و الناشئة على حد سواء، و هذه العوامل يمكن تبويبها الى ثلاثة مجموعات رئيسية يلخصها الشكل التالي:

الشكل رقم (2-2): عوامل الاهتمام بحوكمة الشركات



المصدر: بن طاهر حسين ،بوظلعة محمد، دراسة أثر حوكمة الشركات على الشفافية و الإفصاح و جودة القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي،مداخلة مقدمة إلى الملتقى الوطني حول :حوكمة الشركات كآلية للحد للفساد المالي و الإداري ،يومي 06-07ماي بسكرة ،الجزائر،ص05.

المطلب الثاني: مفهوم حوكمة الشركات

لا يوجد تعريف موحد متفق عليه بين كافة الاقتصاديين والقانونيين لمفهوم حوكمة الشركات ويرجع ذلك إلى تداخله في العديد من الأمور التنظيمية والاقتصادية والمالية والاجتماعية للشركات، وفيما يلي مجموعة من التعاريف المتعلقة بهذا المفهوم:¹

الفرع الأول: مفهوم حوكمة الشركات لغويا

يعتبر لفظ الحوكمة مستحدث في قاموس اللغة العربية، وهو ما يطلق عليه النحاة في اللغة العربية، فهو لفظ مستمد من الحكومة، يعني الانضباط والسيطرة والحكم بكل ما تعني هذه الكلمة . وعليه فإن لفظ الحوكمة يتضمن العديد من الجوانب منه:

• **الحكمة:** ما تقتضيه من التوجيه والإرشاد.

• **الحكم:** وما يقتضيه من السيطرة على الأمور بوضع الضوابط والقيود التي تتحكم في السلوك.

• **الاحتكام:** وما يقتضيه من الرجوع إلى مرجعيات أخلاقية وثقافية وإلى خبرات تم الحصول عليها من خلال تجارب سابقة.

• **التحاکم:** طلبا للعدالة خاصة عند انحراف سلطة الإدارة وتلاعبها بمصالح المساهمين.

لفظ الحوكمة هو ترجمة للمصطلح الانجليزي (Governance)

وقد توصل مجمع اللغة العربية بعد عدة محاولات لتعريب هذا المصطلح إلى استخدام مصطلحات أخرى تعبر عن هذه الكلمة مثل الإدارة الرشيدة، الحكم الرشيد، الحكم الصالح أو الجيد لذا يطلق على مصطلح (corporate governance) بحوكمة الشركات²

الفرع الثاني: مفهوم حوكمة الشركات اصطلاحا

لم تتفق الكتابات حول مفهوم واضح ومحدد لحوكمة الشركات، حيث أخذ المفكرون والباحثون وكذا المنظمات الدولية والمهنية بالتسابق لتعريفها.

تعرف حوكمة الشركات على أنها "ممارسة تعتمد أساسا على كيفية المحافظة على حقوق أصحاب المصلحة من الملاك والآخرين كما أنها توضح كيف تقوم الإدارة بممارسة دورها خاصة فيما يتعلق بالقرارات التي تؤثر

¹ مسعود درواسي، ضيف الله محمد الهادي، حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد الإداري والمالي، ملتقى وطني، جامعة بسكرة، يومي 6، 7 ماي 2012.

² كمال بوعظم، عبد السلام زابدي، حوكمة الشركات ودورها في التقليل من عمليات التظليل في الأسواق المالية الحد من وقوع الأزمات مع الإشارة إلى الواقع الحوكمة الشركات في بيئة أعمال الدولية، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الدولي حول حوكمة الشركات أخلاقيات الأعمال المؤسسات، يومي 18-19 نوفمبر 2009، جامعة باجي مختار، عنابة، ص9

تأثيراً مباشراً على أنشطة الشركة وعليها أن تقوم بعملها باحتراف وشفافية لضمان بلوغ الأهداف وزيادة القدرة التنافسية.¹

كما تعرف على أنها "مجموع الآليات والإجراءات والقوانين والنظم والقرارات التي تتضمن الانضباط والشفافية والعدالة، بالتالي تهدف حوكمة الشركات إلى تحقيق الجودة والتميز في الأداء عن طريق تفعيل تصرفات إدارة الوحدة الاقتصادية فيما يتعلق باستغلال الموارد الاقتصادية المتاحة لديها بما يحقق أفضل منافع ممكنة لكافة الأطراف ذوي المصلحة والمجتمع ككل"²

كما أنها "طريقة توجيه الشركة وإدارتها وممارسة الرقابة الذاتية فيها، والنظام الذي يتم بموجبه إدارة الشؤون اليومية للشركة".³

مما سبق يمكن أن نعرف حوكمة الشركات على أنها ذلك النظام الذي يتم بواسطته توجيه ورقابة الشركة وضبط ممارسات وتصرفات مختلف الأطراف بهدف ضمان الشفافية والنزاهة والعدالة، عن طريق تنظيم مختلف العلاقات بين المديرين ومجلس الإدارة والمساهمين وأصحاب المصالح ، وتوزيع الحقوق والالتزام بالواجبات من أجل تحقيق الأهداف المرجوة وتحقيق الاستمرارية.

المطلب الثالث: أهمية حوكمة الشركات وأهدافها

يبرز لنا من خلال تعاريف السابقة أن حوكمة الشركات مهمة لجميع المستويات من أفراد وشركات وأسواق مالية واقتصاد ككل وذلك نتيجة الأهداف التي يحققها ، وهذا ما سأنحول إيجازه في هذا المطلب من خلال توضيح أهمية الحوكمة وأهدافها.

الفرع الأول: أهمية حوكمة الشركات

يتضح لنا مما سبق أن مفهوم حوكمة الشركات له العديد من المزايا والمنافع التي يمكن للشركات بل والدول من أن تجني ثمارها وتتمثل فيما يلي:⁴

❖ تخفيض المخاطر المتعلقة بالفساد المالي والإداري التي تواجهها الشركات والدول .

¹مصطفى نجم البشاري، أهمية تطبيق معايير حوكمة الشركات لتفعيل نظم المراجعة الداخلية في المؤسسات العامة في السودان، بحث مقدم الى مؤتمر المراجعة الداخلية الأول بالسودان، قاعة الصداقة، 20-21 جانفي 2008.

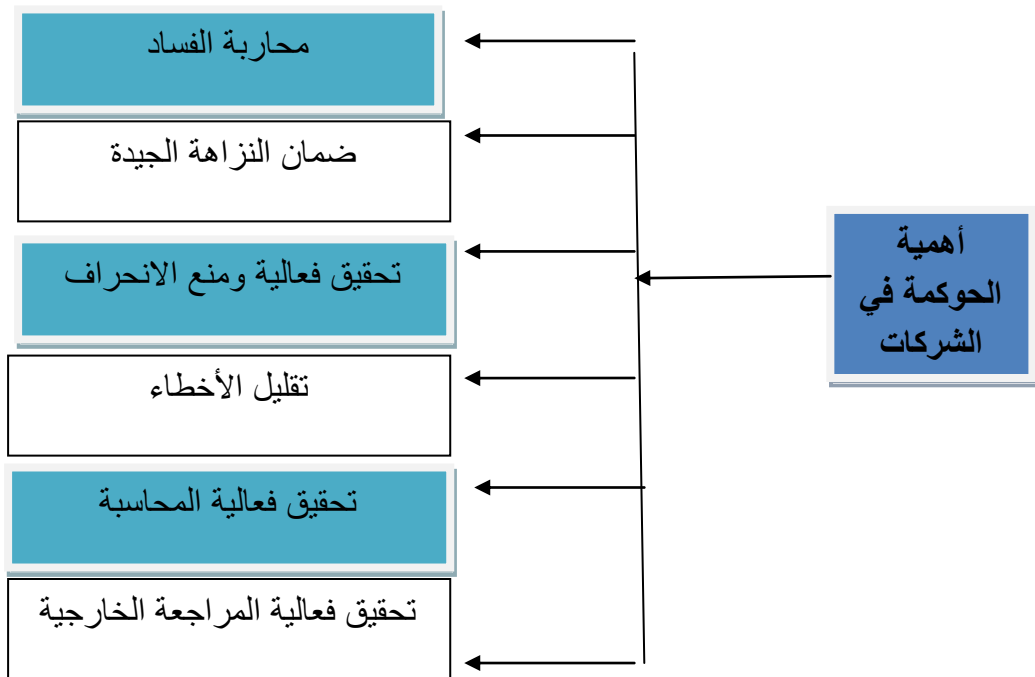
² عبد الوهاب نص علي ، مراجعة الحسابات وحوكمة الشركات ، الدار الجامعية ، الإسكندرية، 2007 ، ص17.

³ جهاد خليل الوزير ، دور الحوكمة في تمكين المساهمين والمستثمرين واستقرار الأسواق المالية ، مداخلته مقدمة إلى الملتقى السنوي الأول لسوق رأس المال الفلسطيني، فلسطين، أيلول 2007. ص7.

- ❖ رفع مستويات الأداء للشركات وما يترتب عليه من دفع عجلة التنمية والتقدم الاقتصادي للدول التي تنتمي إليها تلك الشركات.
- ❖ جذب الاستثمارات الأجنبية وتشجيع رأس المال المحلي على الاستثمار في المشروعات الوطنية.
- ❖ رابعا: زيادة قدرة الشركات الوطنية على المنافسة العالمية وفتح أسواق جديدة لها.
- ❖ خامسا: الشفافية و الدقة والوضوح في القوائم المالية التي تصدرها الشركات وما يترتب على ذلك من زيادة ثقة المستثمرين بها واعتمادهم عليها في اتخاذ القرارات.
- ❖ سادسا: توفر قواعد حوكمة الشركات الإطار التنظيمي الذي يمكن من خلاله للشركة أن تحدد أهدافها وتحدد أيضا كيفية تحقيقها.

و الشكل التالي يوضح أهمية حوكمة الشركات :

الشكل رقم (2-2): أهمية الحوكمة بالنسبة للشركات



المصدر: محسن أحمد الخضيرى، حوكمة الشركات، مجموعة النيل العربية، القاهرة، مصر، 2005 ص 58

الفرع الثاني: أهداف حوكمة الشركات

وتتمثل فيما يلي¹:

- ❖ تدعيم عنصر الشفافية في كافة معاملات وعمليات الشركات ، وإجراءات المحاسبة ، والمراجعة المالية على النحو الذي يمكن من الحد من ظاهرة الفساد المالي والإداري.

¹ عطا الله و ارد خليل، محمد عبد الفتاح العشماوي، الحوكمة المؤسسية، مكتبة الحرية للنشر و التوزيع، القاهرة، مصر، 2008 ، ص ص 36، 37.

- ❖ تحسين وتطوير إدارة الشركة ،ومساعدة المديرين ومجلس الإدارة على تبني إستراتيجية سليمة ، وضمان اتخاذ قرارات الدمج والسيطرة بناء على أسس سليمة ، بما يؤدي إلى رفع كفاءة الأداء.
- ❖ تجنب حدوث الأزمات المالية نظرا لتأثيرها على الاقتصاد الوطني.
- ❖ تقوية ثقة الجمهور في نجاح عملية الخصخصة،مع ضمان تحقيق الدولة أفضل عائد على استثمارات،مما يتيح فرص العمل وتحسين معدلات النمو الاقتصادي بالدولة.
- ❖ ضمان التعامل بطريقة عادلة بالنسبة للمساهمين ، والعاملين والدائنين ، والأطراف الآخرين ذوي المصالح خاصة في حال تعرض الشركات.
- ❖ الرقابة والمتابعة على الأداء التشغيلي والاستراتيجي بالشركة.
- ❖ تحسين كفاءة وفعالية الشركات وضمان استمرارها ونموها في بيئة الأعمال.
- ❖ إيجاد الهيكل المناسب الذي تحدد من خلاله أهداف الشركة ، ووسائل تحقيق تلك الأهداف، وتحسين الأداء الكلي والجزئي.
- ❖ المراجعة والتعديل للقوانين الحاكمة لأداء الشركات.
- ❖ التوضيح وعدم الخلط بين المهام والمسؤوليات الخاصة بالمديرين التنفيذيين ، ومهام مجلس الادارة ومسؤوليات أعضائه .
- ❖ تقييم أداء الإدارة العليا ، وتعزيز المساءلة و رفع درجة الثقة بقراراتهم.
- ❖ تمكين الشركات من الحصول على التمويل المرغوب من جانب عدد أكبر من المستثمرين المحليين والأجانب، وذلك من خلال بناء ورفع درجة الثقة في الشركات.
- ❖ إمكانية مشاركة المساهمين والموظفين والدائنين والمقرضين ، والقيام بدور المراقبين بالنسبة لأداء الشركات.
- ❖ تجنب حدوث الممارسات المالية و الإدارية الخاطئة و تدعيم استقرار الشركات ودعم الشركات ودعم أسواق المال المحلية والدولية.
- ❖ رفع وتحسين الكفاءة الاقتصادية على المستويين الجزئي والكلي.
- ❖ إنشاء وتوليد الثقة بين أصحاب المصالح والإدارة وبما يؤدي إلى تقليل المخاطر إلى أدنى حد ممكن.
- ❖ تحسين أداء أنشطة الشركة وضمان حصولها على الأموال بتكلفة معقولة ، الأمر الذي يمكنها من تحقيق أفضل أداء تنافسي في نطاق بيئتها الاقتصادية ، ومن ثم الارتفاع بالعائد على رأس المال المملوك ، وتحقيق نسب عالية من القيمة الاقتصادية المضافة.
- ❖ رفع مستوى التعاون التجاري بين الشركات على المستوى المحلي والإقليمي والدولي.

❖ الوصول إلى المستويات المطلوبة من الاستقرار والمصداقية للقطاعات المالية على المستوى المحلي والدولي.

❖ تعزيز العلاقة بين منشآت الأعمال وأصحاب المصالح بكافة فئاتهم.

المبحث الثاني: أساسيات تطبيق حوكمة الشركات

لكي تتمكن الشركات بل والدول من الاستفادة من مزايا تطبيق مفهوم حوكمة الشركات، يجب أن تتوفر مجموعة من المحددات والعوامل الأساسية التي تضمن التطبيق السليم لمبادئ حوكمة الشركات، وفي حالة عدم توافر تلك العوامل فإن تطبيق هذا المفهوم والحصول على مزاياه أمر مشكوك فيه لذلك ارتأينا تقسيم المبحث إلى ثلاث مطالب لتوضيح مقومات ومحددات الحوكمة في الشركات ومبادئها

المطلب الأول: محددات حوكمة الشركات وركائزها

هناك عدة محددات و ركائز أساسية يجب توفرها من أجل التطبيق الأمثل لحوكمة الشركات وهي:

الفرع الأول: محددات حوكمة الشركات

هناك اتفاق على أن التطبيق الجيد لحوكمة الشركات من عدمه يتوقف على مدى توافر ومستوى جودة مجموعتين من المحددات بشيء من التفضيل كما يلي:

1-المحددات الخارجية:

و تشير إلى المناخ العام للاستثمار في الدولة، والذي يشمل على سبيل المثال¹:

- ✓ القوانين المنظمة للنشاط الاقتصادي مثل قوانين سوق المال والشركات وتنظيم المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية والإفلاس.
- ✓ كفاءة القطاع المالي للبنك وسوق المال، في توفير التمويل اللازم للمشروعات، ودرجة تنافسية أسواق السلع وعناصر الإنتاج
- ✓ كفاءة الأجهزة والهيئات الرقابية لهيئة سوق المال والبورصة في إحكام الرقابة على الشركات وذلك فضلا عن بعض الشركات ذاتية التنظيم التي تضمن عمل الأسواق بكفاءة(مثلما على سبيل المثال الجمعيات المهنية التي تضع ميثاق شرف للعاملين في السوق)، مثل المراجعين والمحاسبين والمحامين والشركات العاملة في سوق الأوراق المالية وغيرها.
- ✓ وجود شركات خاصة بالمهن الحرة مثل مكاتب المحاماة والمكاتب الاستشارية المالية والاستثمارية، حسن إدارة الشركة، والتي تقلل من التعارض بين العائد الاجتماعي والعائد الخاص .

¹ - مسعود صديقي، خالد إدريس، دور حوكمة الشركات في تحقيق شفافية المعلومات المحاسبية لترشيد قرار الاستثمار، مداخله مقدمة إلى للملتقى الدولي الأول حول الحوكمة المحاسبية للمؤسسة، واقع، رهانات، آفاق، جامعة العربي بن المهيدي، أم البواقي، يومي 7-8 ديسمبر 2010، ص5.

ترجع أهمية المحددات الخارجية إلى أن وجودها يضمن تنفيذ القوانين والقواعد التي تضمن حسن إدارة الشركة والتي تقلل من التعارض بين العائد الاجتماعي والعائد الخاص.

2-المحددات الداخلية:

و تسير القواعد والأسس التي تحدد كيفية اتخاذ القرارات وتوزيع السلطات داخل الشركة بين الجمعية العامة ومجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين، والذي يؤدي توافرها من ناحية وتطبيقها من ناحية إلى تقليل

التعارض بين مصالح هذه الأطراف الثلاثة، ومن هذه المحددات ¹:

- ✓ الحوكمة تؤدي في النهاية إلى زيادة الثقة في الاقتصاد القومي.
- ✓ زيادة و تعسف سوق العمل على تعبئة المدخرات ورفع معدلات الاستثمار.
- ✓ العمل على دعم و تشجيع نمو القطاع الخاص، وخاصة قدرته التنافسية.
- ✓ مساعدة المشروعات للحصول على تمويل مشاريعها وتحقيق الأرباح.
- ✓ خلق فرص عمل.

كما أن لحوكمة الشركات مقومات تشمل:

- ✓ تتمثل مقومات الحوكمة في الآتي:
- ✓ توفر القوانين واللوائح الخاصة بضبط الأداء الإداري للشركة.
- ✓ وجود لجان أساسية (منها لجنة المراجعة) تابعة لمجلس الإدارة لمتابعة أداء الشركة.
- ✓ وضوح السلطات والمسؤوليات بالهيكل التنظيمي للشركة.
- ✓ فعالية نظام التقارير وقدرته على تحقيق الشفافية وتوفير المعلومات.
- ✓ تعدد الجهات الرقابية على أداء الشركة.

الفرع الثاني: ركائز حوكمة الشركات:

ترتكز حوكمة الشركات على ثلاث ركائز أساسية تتمثل في: ¹

أولاً: السلوك الأخلاقي

أي ضمان الالتزام السلوكي من خلال الالتزام بالأخلاقيات الحميدة وقواعد السلوك المهني الرشيد والتوازن في تحقيق مصالح كافة الأطراف المرتبطة بالشركة والشفافية عند عرض المعلومات.

¹ طالب علاء فرحات، إيمان شيجان المشهداني، مرجع سابق، ص 51.

ثانيا: الرقابة والمسائلة:¹

و تتضمن مايلي:

- ✓ أطراف رقابية عامة مثل مصلحة الشركات و البورصة و البنك المركزي .
 - ✓ أطراف رقابية مباشرة و هم المساهمون ،لجنة المراجعة ،المراجعون الداخليون و الخارجيون
 - ✓ أطراف أخرى مثل الموردون و العملاء و المستهلكون والمقرضون
- وما تجدر الإشارة اليه ان هذه المرتكزات أيضا تشمل المؤسسات العامة التابعة للدولة.

ثالثا: إدارة المخاطر

وضع نظام لإدارة المخاطر، أي تحدد الشركة نظام خاص بالمخاطر لسهولة تنظيمها وإدارتها، كما يجب الافصاح و توصيل المخاطر الى المستخدمين أو أصحاب المصلحة.

وهناك من أضاف ثلاثة ركائز أخرى هي الكفاءات والمهارات، الهيكل التنظيمي، التشريعات و الأنظمة القانونية.

المطلب الثاني: نظام حوكمة الشركات والأطراف المعنية بتطبيقها

نظرا للتزايد المستمر الذي يكتسبه مفهوم الحوكمة من اهتمام في الوقت الحالي، فقد حرصت العديد من الشركات الدولية وبورصات الأوراق المالية في الدول على تناول هذا المفهوم بالتحليل والدراسة وإصدار مجموعة من التي تساهم في التطبيق السليم هذا النظام.

الفرع الأول: نظام حوكمة الشركات:

لكل نظام طبيعته الخاصة التي تحدد مجال عمله وتحوله هذه الخصوصية إلى منظومة تفاعلية، وأيضا يطبق هذا النظام سياسات الحرية الاقتصادية، وفي الوقت ذاته يعتبر هذا النظام إطار حاكم في عناصر الجذب الاستثماري لأي دولة من الدول، وتعمل الحوكمة أيضا على نشر ثقافة الالتزام ومتطلبات الاستقرار الاقتصادي، كما أنها ترتبط بعمليات تحقيق القيمة المضافة، والنمو الرأسمالي بما يؤدي إلى تحقيق العديد من النتائج أهمها اقتصاديات الحجم وهي متنوعة المجالات، حيث تشمل مجالاتها كما يلي²:

1- اقتصاديات التشغيل الأمثل: وذلك من خلال القضاء على أشكال الفاقد الاقتصادي في الشركة وعدم السماح بأي هدر مما يرفع من اقتصاديات التكلفة، حيث نقل التكاليف بنسبة كبيرة عندما تتواجد الحوكمة.

¹ مصطفى نجم البشاري، مرجع سابق، ص 19.

² - محسن أحمد الخضير، مرجع سابق، ص 60-61.

2- اقتصاديات الارتقاء الإنتاجي: وذلك برفع إنتاجية عوامل الإنتاج الخاصة بالشركة، حيث تعمل على رفع الطاقات التشغيلية بما يتبع ذلك من زيادة في الإنتاج ومن امتلاك اقتصاديات أفضل خصوصاً اقتصاديات الحجم، وما يحققه كل منهما من تأثير في الأسواق نتيجة امتلاك مزايا تنافسية ملموسة.

3- اقتصاديات العائد والمردود الاستثماري: يتعلق بريح رأس المال المستثمر في الشركة، حيث يتحقق عند انخفاض التكاليف، زيادة قدرة الشركة على تخفيض أسعار منتجاته أو تسعيرها بسعر مناسب، ومن ثم زيادة القدرة التسويقية للمنتجات فضلاً عما تحققه من عائد ومردود ومن هنا تأتي الحوكمة كنظام يعمل على تفعيل وتشغيل وتوظيف الموارد، ويزيد من كفاءة استخدامها في إطار سليم يحقق تفاعل وتفعيل اقتصاديات السوق.

و بالتالي فالحوكمة نظام يعمل على تفعيل الإمكانيات وتوظيف الموارد بطريقة كفئة حيث يعتبر منظومة تفاعلية استهدافية مكونة من ثلاث أجزاء تتمثل في مدخلات وكيفية تشغيلها ومخرجاتها، والتي نلخصها فيما يلي¹:

أ-مدخلات النظام :

حيث يتكون هذا الجانب مما تحتاج إليه الحوكمة من مستلزمات، وما يتعين توفيره لها من مطالب، سواء كانت مطالب ومتطلبات قانونية وتشريعية أو إدارية أو اقتصادية.

ب-نظام تشغيل الحوكمة:

و يقصد بها الجهات المسؤولة عن تطبيق الحوكمة، وكذلك المشرفة على هذا التطبيق،/جهات الرقابة وكل كيان إداري داخل الشركات أو خارجها مساهم في تنفيذ الحوكمة وفي تشجيع الالتزام بها وفي تطوير أحكامها والارتقاء بفاعليتها.

ج-مخرجات نظام الحوكمة:

الحوكمة ليست هدف في حد ذاته لكنها أداة ووسيلة لتحقيق نتائج وأهداف يسعى إليها الجميع فهي مجموعة من المعايير والقواعد والقوانين المنظمة للأداء والممارسات العلمية والتنفيذية للشركات، ومن ثم الحفاظ على حقوق أصحاب المصالح وتحقيق الإفصاح والشفافية.

كما أن الحوكمة أداة تحسن ملحوظ في كل شيء، خاصة فيما يتصل بالجوانب الآتية²:

❖ حماية حقوق المساهمين وحقوق أصحاب المصالح.

¹ - أشرف حنا ميخائيل، مرجع سابق، ص 4.

² - نفس المرجع، ص 4.

❖ تحقيق الإفصاح و الشفافية.

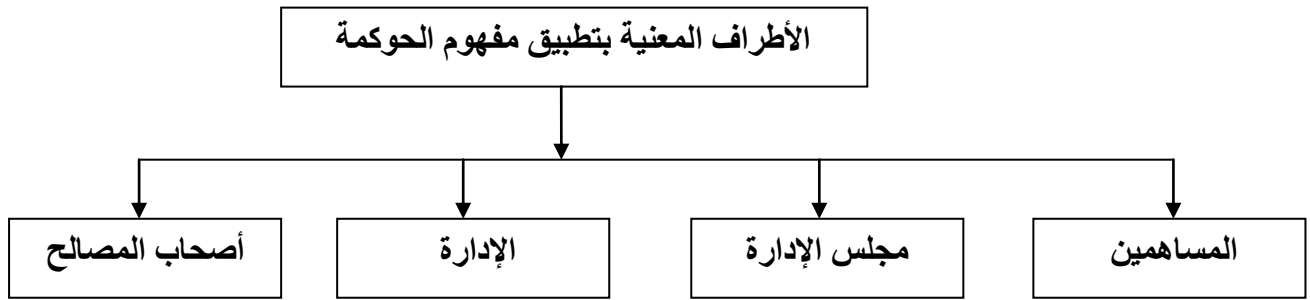
❖ تأكيد المعاملة المتساوية والعدالة.

❖ تفعيل مسؤوليات مجلس الإدارة.

❖ الفرع الثاني: الأطراف المعنية بتطبيق الحوكمة

❖ هناك أربعة أطراف رئيسية تتأثر وتتأثر في التطبيق لمفهوم وقواعد حوكمة الشركات وتتحدد إلى درجة كبيرة بمدى النجاح أو الفشل في تطبيق هذه القواعد، والشكل التالي يوضح هذه الأطراف كما يلي¹:

الشكل رقم (2-2): الأطراف المعنية بتطبيق مفهوم الحوكمة



المصدر: عبد الوهاب نصر علي، شحاته سيد شحاته، مراجعة الحسابات وحوكمة الشركات في بيئة الأعمال العربية والدولية ، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007، ص 20.

أولاً: المساهمين Actionnaires

هم من يقومون بتقديم رأس مال الشركة عن طريق ملكيتهم للأسهم، وذلك مقابل الحصول على الأرباح المناسبة لاستثماراتهم وأيضاً تعظيم قيمة الشركة على المدى الطويل، وهم من لهم الحق في اختيار أعضاء مجلس الإدارة لحماية حقوقهم.

ثانياً: مجلس الإدارة Conseil d'administration

مجلس الإدارة يقوم بتمثيل المساهمين واختيار المديرين التنفيذيين، والذين يوكل إليهم سلطة الإدارة اليومية لأعمال الشركة، بالإضافة إلى الرقابة على أداءهم كما يقوم مجلس الإدارة برسم السياسات العامة للشركة، كيفية المحافظة على حقوق المساهمين.²

¹ - عبد الوهاب نصر علي، شحاته السيد شحاته، مرجع سابق، ص 20-21.

² - محمد مصطفى سليمان، دور حوكمة الشركات في معالجة الفساد المالي والإداري، مرجع سابق، ص 21-22.

❖ وقد بينت المبادئ العالمية المذكورة للحوكمة بأن أعضاء مجلس الإدارة يضطلعون بنوعين من الواجبات عند قيامهم بمهامهم وهما:¹

❖ 1- واجب العناية اللازمة:

❖ و يتطلب أن يكون مجلس الإدارة يقظا و حذرا وأن يبذل الجهد والحرص والعناية اللازمة في اتخاذ القرار، وأن يتوفر في الشركة إجراءات وأنظمة كافية وسليمة، كما يجب وأن تكون الشركة ملتزمة بالقوانين والأنظمة والتعليمات الموضوعة.

❖ 2- واجب الإخلاص في العمل:

❖ و يشمل ذلك المعاملة المتساوية للمساهمين والمعاملات مع الأطراف ذات المصالح ووضع سياسات ملائمة للرواتب والمكافآت وغير ذلك.

إن إطار حوكمة الشركات يؤمن توجهها استراتيجيا للشركة، ورقابة فعالة ومساءلة للإدارة تجاه الشركة ومساهميها على أساس متساوي والوصول إلى المعلومات الدقيقة والهامة في الوقت المناسب.

ثالثا: الإدارة Management

هي المسؤولة عن الإدارة الفعلية للشركة وتقديم التقارير الخاصة بالأداء إلى مجلس الإدارة وتعتبر إدارة الشركة هي المسؤولة عن تعظيم أرباح الشركة وزيادة قيمتها، بالإضافة إلى مسؤوليتها تجاه الإفصاح والشفافية في المعلومات التي تنشرها للمساهمين.

رابعا: أصحاب المصالح Détenteurs de stook

هم مجموعة من الأطراف لهم مصالح داخل الشركة مثل الدائنين والموردين والعملاء والعمال والموظفين، ويجب ملاحظة أن ولاء الأطراف الذين يكون لديهم مصالح قد تكون متعارضة ومختلفة في بعض الأحيان فالدائنين على سبيل المثال يهتمون بمقدرة الشركة على السداد، في حين يهتم العمال و الموظفون بمقدرة الشركة على الاستمرار.

يجب أن نلاحظ أن مفهوم حوكمة الشركات يتأثر بالعلاقات فيما بين الأطراف في نظام الحوكمة، وأصحاب الملكيات من الأسهم الذين قد يكونوا أفرادا، عائلات أو كتلة متحالفة أو أية شركات أخرى تعمل على شكل شركات قابضة/ بما يمكن أن يؤثر في سلوك الشركة، وتعمل الحكومات على إنشاء

¹ - ماجد إسماعيل سليمان، أثر تطبيق الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية، مذكرة ماجستير تخصص محاسبة وتمويل (غير منشورة)، كلية التجارة، جامعة غزة ، فلسطين، 2009، ص27.

الإطار المؤسسي والقانوني الشامل لحوكمة الشركات، ويتباين دور كل هؤلاء الأطراف وتفاعلهم فيما بينهم تباينا واضحا، وذلك حسب الظروف السياسية والاقتصادية والثقافية السائدة¹.

المطلب الثالث: مبادئ حوكمة الشركات

يقصد بمبادئ حوكمة الشركات مجموعة القواعد والنظم و الإجراءات التي تحقق أفضل توازن بين مصالح الإدارة والمساهمين والأطراف الأخرى المرتبطة بالشركة، عادة ما تتواجد مبادئ حوكمة الشركات في القوانين والتشريعات التي تطبقها الدول، وبالتالي قد تختلف هذه المبادئ من دولة إلى أخرى حسب القانون الذي تتبعه، ونتيجة لأنه قد تخلو القوانين المطبقة في بعض الدول من هذه المبادئ فإن الهيئات الرقابية الأخرى العاملة في بعض الدول تسعى إلى وضع مبادئ للحوكمة تتبعها الشركات².

لذلك أصدرت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية " OECD " بالمشاركة مع صندوق النقد الدولي " IMF " والبنك الدولي " IB " والاتحادات المهنية، دورا بارزا في إرساء مجموعة من المبادئ الإرشادية لتكون مرجعيات للاستعانة بها في شركات الأعمال، حول آلية الحوكمة ومدى فعاليتها لكل من الأسواق المتقدمة والنامية، ولقد غطت هذه المبادئ التي صدرت عن " OECD " سنة 1999، خمسة مجالات إلا أنه في سنة 2004 تم تعديل هذه المبادئ وأصبحت تغطي ستة مجالات³.

و نجد أنه كما اختلفت التعريفات المعطاة لمفهوم الحوكمة، فقد اختلفت كذلك المبادئ التي تحكم عملية الحوكمة، وذلك من منظور وجهة النظر التي حكمت على كل جهة، تضع مفهوما لهذه المبادئ وذلك على النحو التالي:

الفرع الأول: مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية " OECD "

يتم تطبيق الحوكمة وفق خمسة مبادئ توصلت إليها منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية في سنة 1999، علما بأنها قد أصدرت تعديلا لها في سنة 2004 وتتمثل في:

¹ - محمد مصطفى سليمان، دور حوكمة الشركات في معالجة الفساد المالي والإداري، مرجع سابق، ص 22.
² - خولة شامرية، دور المراجعة الداخلية في تحقيق الحوكمة، مذكرة ماستر تخصص مالية ونقود (غير منشورة)، معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المركز الجامعي عباس لغرور، خنشلة، 2010-2011، ص 50.
³ - طالب علاء فرحات، إيمان شيجان المشهاني، مرجع سابق، ص 34-3.

(1) ضمان وجود أساس لإطار فعال لحوكمة الشركات:¹

يجب أن يتضمن إطار حوكمة الشركات كل من تعزيز شفافية الأسواق وكفاءتها كما يجب أن تكون متناسقا مع أحكام القانون وأن يصاغ بوضوح تقسيم المسؤوليات فيما بين السلطات الاستشرافية والتنظيمية المختلفة.

(2) حفظ حقوق جميع المساهمين:

تشمل نقل ملكية الأسهم واختيار مجلس الإدارة والحصول على عائد من الأرباح، ومراجعة القوائم المالية، وحقوق المساهمين في المشاركة الفعالة في اجتماعات الجمعية العامة.²

(3) المعاملة المتساوية بين جميع المساهمين:

تعني المساواة بين حملة الأسهم داخل كل فئة وحقوقهم في الدفاع عن حقوقهم الثانوية والتصويت في الجمعية العامة على القرارات الأساسية، كذلك حمايتهم من أي عمليات استحواذ أو دمج مشكوك فيها أو من الاتجار في المعلومات الداخلية، كذلك حقهم في الإطلاع على كافة المعاملات مع أعضاء مجلس الإدارة أو المديرين التنفيذيين.

(4) دور أصحاب المصالح في أساليب ممارسة سلطات الإدارة بالشركات:

تشمل احترام كافة الأطراف ذوي المصلحة في حوكمة الشركات، مثل الدائنين الموردين، العملاء، العاملين بالشركة وكافة الجهات الحوكمية وتوفير المعلومات اللازمة لهم بصورة دورية وفي الوقت المناسب وحفظهم من أخطار مجلس الإدارة من أي تصرفات أو مخالفات غير قانونية أو غير أخلاقية دون أن يترتب عن هذا النحو أخطار أي المساس بحقوق تلك الأطراف اتجاه الشركة.

و يبقى أن يقر الإطار الخاص بقواعد المنظمة لحوكمة الشركات بحقوق أصحاب المصالح كما هي محددة في القانون ويشجع التعاون الفعال بين الشركات وأصحاب المصالح بالشركة، توفير الاستمرارية للشركات السليمة ماليا وتتضمن ما يلي:³

❖ أن يشدد إطار القواعد المنظمة لحوكمة الشركات على ضرورة احترام حقوق أصحاب المصالح التي يحميها القانون.

❖ إتاحة الفرصة لأصحاب المصالح للحصول على تعويض مناسب على انتهاك حقوقهم.

¹ محمد حسين يوسف ،مرجع سابق،ص7

مصطفى نجم البشاري ، أهمية تطبيق معايير حوكمة الشركات لتفعيل نظم المراجعة الداخلية في المؤسسات العامة بالسودان، يومي 20-21 جانفي ، 2008 ص20

³ محمد حسن يوسف ،مرجع سابق،ص7

❖ يسمح إطار حوكمة الشركات بوجود آليات لمشاركة أصحاب المصالح وأن تكفل تلك الآليات بدورها تحسين مستويات الأداء.

❖ توفير المعلومات لأصحاب المصالح وفرض النفاذ لها بأسلوب دوري وفي الوقت المناسب.

❖ السماح لأصحاب المصالح بما فيهم العاملين من الأفراد والجهات التي تمثلهم، الاتصال بحرية بمجلس الإدارة للتعبير عن مخاوفهم اتجاه التصرفات الغير القانونية والمنافية لأخلاقيات المهنة، بما لا يؤدي إلى المساس بحقوقهم.

❖ أن يزود إطار القواعد المنظمة لحوكمة الشركات بهيكل فاعل كفء للحماية من الإغسار والتطبيق الفاعل لحقوق الدائنين.

(5) الإفصاح والشفافية:

يجب أن يتضمن إطار حوكمة الشركات تقديم إفصاحات، وهو الثقة والملائمة وفي التوقيت المناسب لكل الأمور العامة بشأن الشركة، شاملا الوضع المالي والأداء والملكية والرقابة، بما في ذلك النتائج المالية والتشغيلية وأهداف الشركات وملكية الأسهم والتصويت وعضوية مجلس الإدارة، ومكافآتهم وعوامل المخاطرة الجوهرية المتوقعة، وهياكل الحوكمة وسياساتها والمراجعة السنوية والدخول على المعلومات من جانب المستخدمين، و من بين ما يجب أن يتضمنه الإفصاح الشامل للشركات مايلي:

✓ النتائج المالية و نتائج عمليات الشركة و أهدافها المسطرة.

✓ الملكيات الكبرى للأسهم و حقوق التصويت.

✓ سياسات مكافآت مجلس الادارة و التنفيذيين الرئيسيين و المعلومات عن أعضاء مجلس الادارة.

✓ العمليات المتصلة بأفراد من الشركة أو أقاربها

✓ عوامل المخاطرة المتوقعة.

✓ الموضوعات الخاصة بالعاملين و أصحاب المصالح الاخرى.

✓ هياكل و سياسات الحوكمة.

(6) مسؤوليات مجلس الإدارة:

يجب أن يتبع إطار حوكمة الشركات الخطوط الإرشادية الإستراتيجية لتوجيه الشركات، وأن يكفل المتابعة الفعالة للإدارة التنفيذية من قبل الشركات، وأن يقوم بالمتابعة الفعالة للإدارة التنفيذية من قبل مجلس الإدارة وأن تتم مساعلة مجلس الإدارة من قبل الشركة والمساهمين. هذا بالإضافة للمسؤوليات التالية¹:

¹ مركز المشروعات الدولية الخاصة، مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في مجال حوكمة الشركات، القاهرة، مصر، 2006، ص 11

- ✓ يجب أن يعمل أعضاء مجلس الإدارة على أساس توفر كامل للمعلومات وكذلك أساس النوايا الحسنة، وسلامة القواعد المطبقة كما يجب أن يسعى لتحقيق مصالح المؤسسة والمساهمين.
- ✓ ينبغي أن يعمل مجلس الإدارة على تحقيق المعاملة المتكافئة لجميع المساهمين.
- ✓ يتضمن مجلس الإدارة التوافق مع القوانين السارية، وأن يأخذ في الاعتبار اهتمامات كافة أصحاب المصالح.

الفرع الثاني: مبادئ لجنة بازل للرقابة المصرفية العالمية

و وضعت لجنة بازل في عام 1999 تعليمات وإرشادات تتعلق بالحوكمة في المؤسسات المصرفية والمالية وأهم هذه التعليمات هي¹:

- ✓ وضع موثيق شرف بين الشركات لتحقيق وتطبيق التصرفات الجيدة بين هذه الشركات.
- ✓ وضع إستراتيجية للشركة بمشاركة ومساهمة الأفراد فيها.
- ✓ تحديد وتوزيع المسؤوليات ومراكز اتخاذ القرار بين أفراد المجلس.
- ✓ إيجاد نظام يتضمن مهام التدقيق الداخلي والخارجي وإدارة مستقلة.
- ✓ إيجاد صيغ وآليات بين نوع وشكل التعاون بين مجلس الإدارة ومدققي الحسابات.
- ✓ إيجاد نوع من المراقبة لمراكز المخاطر مثل (كبار المساهمين و الإدارة العليا).
- ✓ تطبيق العدالة والمساواة عند توزيع الحوافز المادية والإدارية سواء بين المديرين والموظفين سواء كانت الحوافز مادية أو ترقية إدارية.
- ✓ ضمان توفير وتدفق المعلومات المناسبة.

الفرع الثالث: مبادئ مؤسسة التمويل الدولية

وضعت مؤسسة التمويل الدولية التابعة للبنك الدولي في سنة 2003 قواعد ومعايير عامة تراها أساسية لدعم الحوكمة في الشركات على تنوعها، سواء كانت مالية أو غير مالية، وذلك على مستويات أربعة كالتالي:²

- ✓ الممارسة المقبولة للحكم الجيد.
- ✓ خطوات إضافية لضمان الحكم الجيد الجديد.
- ✓ إسهامات أساسية لتحسين الحكم الجيد محليا.

¹ - مناور حداد، مرجع سابق، ص 6.

² كمال بوعظم، مرجع سبق ذكره، ص 9

✓ القيادة الجديدة.

المبحث الثالث: مساهمة المراجعة الخارجية في تعزيز مبادئ حوكمة الشركات

إن المراجعة الخارجية للحسابات تحقق قيمة مضافة للمعلومات التي تحتوي عليها القوائم المالية للشركات، وأن لهذه المعلومات دورا فعالا في رقابة أصحاب المصلحة في الشركات، وسنتطرق الى ذلك من خلال ما يلي:

المطلب الأول: علاقة المراجعة الخارجية بلجنة المراجعة

تهدف لجان المراجعة إلى الإشراف على السياسات المالية و التقارير المالية للشركة و الالتزام بتعليماتها، و بذلك تساعد اللجنة مجلس الإدارة في تلبية مسؤوليتها القانونية، و كذلك العمل كحلقة وصل بين المجلس و كل من المراجع الداخلي و الخارجي ، و برغم من عدم صدور أي تعليمات أو نشرات محددة بالخصوص مسؤوليات لجنة المراجعة.¹

يمكن تلخيص بعض وظائفها فيما يلي:

1-طمأنة المساهمين خارج المشروع بخصوص شمولية و موضوعية عمليات مجلس الادارة ، و ينطبق هذا على عمل لجنة المراجعة فيما يتعلق بالبيانات الماية ، و على لجنة الأجور في ما يتعلق بأجور التنفيذيين ، و على لجنة الترشيح، في البحث على المرشحين المناسبين في مجلس الادارة.

2-تحسين جملة المهام حيث تضيف اللجان الجيدة قيمة ملحوظة للعمليات التي تقوم بها و تساعد على زيادة درجة ثقة المساهمين في صحة تلك العمليات.

3-حل المنازعات التي تنشأ نتيجة تعارض المصالح بين مديري التنفيذيين و مصلحة المساهمين أو التي قد تنشأ بين هؤلاء التنفيذيين و المراجعين الداخليين أو الخارجيين و هو الدور الذي تلعبه لجنة المراجعة ، و يمكن للجان المجلس وضع هذه النزاعات داخل المنظور المناسب لها و أيضا سهولة التعامل معها

لقد حظيت لجان المراجعة في الوقت الحالي بالاهتمام بالغ من الهيئات العلمية الدولية المتخصصة و الباحثين ، و خاصة بعد الاخفاقات و الاضطرابات المالية في كبرى الشركات العالمية و تعتبر لجان المراجعة حوكمة الشركات التي تزيد الدقة و الشفافية في المعلومات المالية التي تفصح عنها الشركات و ذلك من خلال دورها في الاعداد التقارير المالية و اشرافها على وضيفة المراجعة الداخلية للشركات و دورها في دعم وضيفة المراجعة

¹ محمد مصطفى سليمان، حوكمة الشركات و دور أعضاء مجلس الادارة و المديرين التنفيذيين ،الدار الجامعية ،الاسكندرية،مصر، 2008، ص88.

الخارجية و زيادة الاستقلالية لها و أيضا أهميتها في التأكيد على الالتزام بمبادئ حوكمة الشركات ، و هو الأمر الذي أدى الى قيام البوصات الدولية لمطالبة الشركات التي تسجل أسهمها فيها بإنشاء لجنة المراجعة.¹

المطلب الثاني: مساهمة المراجعة الخارجية في وضع إطار فعال لحوكمة الشركات

يتطلب الإطار العام لحوكمة الشركات ضرورة تعيين المساهمين لمراجع حسابات مستقل و مؤهل و ذو كفاءة مهنية لإجراء مراجعة لكافة عمليات وأنشطة الشركة بغرض إبداء الرأي الفني المحايد و الموضوعي في مدى صدق وعدالة القوائم المالية للشركة في التعبير عن كل جوانبها الهامة كذا نتيجة نشاط الشركة و مركزها المالي وغيرها من الأمور المالية.

تلعب المراجعة دورا كبيرا في تدعيم حوكمة الشركات وخدمة المجتمع انطلاقا من حاجة المساهمين وكافة الأطراف التي لها مصالح بالشركة إلى معرفة مدى التزام الشركة أو إدارة الشركة بالقوانين واللوائح ذات الصلة، ومدى كفاءتها في استغلال الموارد المتاحة للشركة.²

ولكي يكون هناك ضمان لوجود إطار فعال لحوكمة الشركات هناك مجموعة من الإرشادات والعوامل يجب أخذها بعين الاعتبار وهي:

- ✓ ينبغي وضع إطار حوكمة الشركات بهدف أن يكون ذا تأثير على الأداء الاقتصادي الشامل ونزاهة الأسواق وعلى الحوافز التي يخلقها للمشاركين في السوق وتشجيع قيام أسواق مالية تتميز بالشفافية والفعالية.
 - ✓ ينبغي أن تكون المتطلبات القانونية التي تؤثر في ممارسة حوكمة الشركات في نطاق اختصاص تشريعي ما ، متوافقة مع أحكام القانون وذات الشفافية وقابلة للتنفيذ.
 - ✓ ينبغي أن يكون توزيع المسؤوليات بين مختلف الجهات في نطاق اختصاص تشريعي ما محدد بشكل واضح مع ضمان خدمة المصلحة العامة.
 - ✓ ينبغي أن يكون لدى الجهات الإشرافية والتنظيمية والتنفيذ السلطة والنزاهة والموارد للقيام بواجباتها بطريقة متخصصة وموضوعية، فضلا عن أن أحكامها وقراراتها ينبغي أن تكون في الوقت المناسب وتتميز بالشفافية مع توفير الشرح الكافي لها .³
- وهنا يبرز الدور الفعال الذي تلعبه المراجعة الخارجية في تعزيز تنفيذ هذا المبدأ.

¹ عبد الوهاب نصر على، شحاتة السيد شحاتة، مراجعة الحسابات وحوكمة الشركات في بيئة الأعمال العربية والدولية المعاصرة ، الدار الجامعية ، الإسكندرية، مصر، 2007 ، ص 312

² نفس المرجع، ص 99-100

³ محمد مصطفى سليمان ، حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والإداري، الدار الجامعية ، الإسكندرية، مصر ، 2006 ، ص ص 4546.

المطلب الثالث: مساهمة المراجعة الخارجية في الإفصاح والشفافية

يشدد إطار القواعد المنضمة للحوكمة على الإفصاح الدقيق عن كافة البيانات المتعلقة بالأمور المادية للشركة بما في ذلك الموقف المالي والأداء والملكية والرقابة على الشركة متضمنا الآتي:

ينبغي أن يشمل الإفصاح المعلومات عن النتائج الاستثمارية ونتائج التشغيل الخاصة بالشركة وأهداف الشركة وكذلك ملكية أسهم الأغلبية وحقوق التصويت كما يشمل مكافآت أعضاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين والمعلومات الخاصة بمؤهلاتهم وكيفية اختيارهم ومدى استقلالهم ومعاملات الأطراف أصحاب المصلحة والأمور المادية والجوهرية المتعلقة بالعاملين وغيرهم من ذوي العلاقة بالإضافة إلى هياكل وسياسات وقواعد الحوكمة المؤسسية ومضمون قانون الحوكمة وأسلوب تنفيذه وكذا المخاطر الجوهرية المتوقعة.

وينبغي تعزيز التقارير بما يقدمه الوسطاء والمحللون ووكالات التقدير من مشورة ووصف ذات صلة بقرارات المساهمين.¹

من ناحية أخرى فإن المراجع الخارجي يجب أن يهتم بمراعاة مصالح المساهمين بجانب اهتمامه ويتضمن الإطار العام للحوكمة مراجعة كافة الأمور المالية من قبل مراجع حسابات خارجي مستقل تعينه الجمعية العامة للشركة، حيث يقوم بإعداد وتقديم تقرير مراجعة للمساهمين يتضمن الرأي الفني المحايد حول مدى عدالة القوائم المالية في التعبير في كل جوانبها الهامة عن الأمور المالية للشركة .

ويكون مراجع الحسابات الخارجي مسؤول عن رأيه الوارد في تقرير المراجعة أمام المساهمين وعن مدى بذله العناية المهنية اللازمة عند أدائه لعملية المراجعة التي تزيد الثقة في المعلومات المالية الواردة في القوائم المالية للشركات والتي يتم إعدادها لكافة الأطراف ذات المصلحة للشركة وخاصة المساهمين والمستثمرين والمتعاملين في سوق الأوراق المالية.²

المطلب الرابع: مساهمة المراجعة الخارجية بمسؤوليات مجلس الإدارة

يؤدي أعضاء مجلس الإدارة عملهم، على أسس مبنية على معلومات وافية تقدمها الإدارة لهم أو أية مصادر موثوقة مثل المراجع الخارجي ويتصرفون بمسؤولية وبحسن نية وجدية واهتمام، والمجلس مسؤول أمام المساهمين عن التوجهات الإستراتيجية للشركة ، والرقابة الفعالة على الإدارة التنفيذية حيث وضعت أنظمة وضوابط للرقابة الداخلية والإشراف العام عليها تتمثل في:

¹ علاء فرحان طالب ، ايمان شبحان المشهداني، الحوكمة المؤسسية والأداء المالي الاستراتيجي للمصارف ، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان ، الأردن، 2011، ص ص 40-41.

² عبد الوهاب نصر علي، شحاتة السيد شحاتة، مرجع سابق، ص ص 89-90.

- 1-وضع سياسة مكتوبة تنظم تعارض المصالح ومعالجة حالات تعارض المصالح المحتملة لكل من أعضاء المجلس والإدارة التنفيذية والمساهمين ويشمل ذلك إساءة استخدام أصول الشركة ومرافقها ، وإساءة التصرف الناتج عن التعاملات مع الأطراف ذات العلاقة.
 - 2-التأكد من سلامة الأنظمة المالية المحاسبية ، بما في ذلك الأنظمة ذات الصلة بإعداد التقارير المالية.
 - 3-التأكد من تطبيق أنظمة رقابة مناسبة لإدارة المخاطر، وذلك من خلال تحديد التصور العام عن المخاطر التي قد تواجه الشركة وطرحها بشفافية على أعلى المستويات.
 - 4-المراجعة السنوية لفاعلية إجراءات الرقابة الداخلية بالشركة.
- إن مراجع الحسابات الخارجي يكون مسؤولاً أمام المساهمين فيما يتعلق بأداء عملية المراجعة وبذل العناية المهنية الواجبة ، ومسؤولاً عما ورد بتقريره منذ لحظة تقرير المراجعة في الجمعية العامة للشركة وذلك أمام أي جهة اعتمدت على هذا التقرير في اتخاذ القرارات ، كما أن للمراجعة دور فعال يتمثل في محاولة حل مشكلة عدم تماثل المعلومات والتعارض بين الملاك والإدارة وذلك من خلال إبداء مراجع الحسابات للرأي الفني المحايد في القوائم المالية التي تقوم الإدارة في إعدادها ويتحقق ذلك من خلال تحقيق الكفاءة والفعالية في أداء عملية المراجعة والرقابة على جودة أداء عملية المراجعة ويجب على الشركة أن تعين مراجع حسابات لا تربطه بها علاقة عمل ويكون مستقل عن إدارتها الداخلية، وعلى مجلس الإدارة بناء على توصية لجنة المراجعة ترشيح مراجع الحسابات ممن تتوافر فيهم الكفاءة والسمعة والخبرة الكافية ، وأن تكون خبرته وكفاءته وقدراته متناسبة مع حجم وطبيعة نشاط الشركة ومن تتعامل معها.

الخلاصة:

بعد دراستنا لهذا الفصل و الخاص بحوكمة الشركات توصلنا الى النتائج التالية:

ظهرت حوكمة الشركات بسبب انفصال الملكية على التسيير و ذلك بعد سلسلة الأزمات و الأحداث التي شهدتها العالم و ساعد في توضيح مفهومها جملة من النظريات ،حيث ساهمة هذه الظروف و العوامل في وضع مجموعة من المبادئ تضمن الاستغلال لموارد الشركة.

-قيام العديد من الهيئات و المنظمات الدولية و الاقليمية من أجل الوصول الى المبادئ الدولية لحوكمة الشركات.

✓ يقوم المراجع الخارجي باضفاء الثقة والمصادقية على المعلومات المحاسبية وذلك من خلال قيامه بإبداء رأيه الفني المحايد في مدى صدق وعدالة القوائم المالية التي تعدها الوحدات الاقتصادية بواسطة التقرير الذي يقوم بإعداده.

✓ إن التقرير الجيد لمراقب الحسابات سيكون له أبعاد حوكمية ايجابية، ونبني توقعنا هذا على تلك المساهمات الايجابية لهذا التقرير في تفعيل رقابة أصحاب المصلحة في الشركات على إدارة هذه الشركات.

✓ تساهم المراجعة الخارجية في خدمة المجتمع انطلاقا من حاجة أطراف المصالح و ذلك بمعرفة مدى التزام الشركة بالقوانين و الإرشادات.

✓ تساعد المراجعة الخارجية على حل مشكل عدم التماثل في المعلومات بين الملاك و الإدارة

✓ تقييم المراجعة الخارجية مدى كفاءة و فعالية نظام الرقابة الداخلية بالشركات.

تمهيد :

استنادا إلى ما جاء في الجانب النظري وتدعيما له قمنا بدراسة ميدانية لنقف من خلالها على مدى مساهمة المراجعة الخارجية في الجزائر للحسابات في تعزيز مبادئ حوكمة الشركات ، وذلك بالاعتماد على مصادر متنوعة لجمع البيانات الأولية منها والمتمثلة في استبيان موجه للمراجعين الخارجيين، في ولايات بسكرة ، باتنة ، قسنطينة ، ميله ، جيجل ، وكذا المصادر الثانوية والمتمثلة في الكتب والمجلات والدراسات السابقة لاختبار جملة من الفرضيات المرتبطة بالموضوع، وللقيام بهذه الدراسة قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث :

المبحث الأول : المراجعة الخارجية في الجزائر .

المبحث الثاني : منهجية الدراسة الميدانية .

المبحث الثالث : نتائج الدراسة الميدانية .

المبحث الأول: المراجعة الخارجية في الجزائر

سنتناول من خلال هذا المبحث واقع المراجعة الخارجية في الجزائر، التطور التاريخي، المفهوم و الخصائص.

المطلب الأول: التطور التاريخي للمراجعة الخارجية في الجزائر

لإعطاء صورة شاملة عن مراجعة الحسابات في الجزائر ينبغي معرفة مختلف مراحل تطورها من 1969 إلى غاية 2010 و هي كالتالي :

الفرع الأول: الفترة (1969-1991) لقد عرفت محافظة الحسابات خلال هذه الفترة تذبذبا إلى غاية 1988 أما بعد 1988 شهدت تنظيم معمق لمهبتها.

1 مرحلة ما قبل 1988: أدخلت مراجعة الحسابات لأول مرة في المؤسسات العمومية الجزائرية في سنة 1969 بالقرار 107-69 المؤرخ في 31-12-1969 المتضمن لقانون المالية لسنة 1970 و الذي نص في المادة 39 على مايلي : " وزير الحكومة المكلف بالمالية و التخطيط كلف بتعيين مراجعة الحسابات في المؤسسات التي تملك فيها الدولية أو أي هيئة عمومية جزء من رأسمالها الاجتماعي من أجل التأكيد من مصداقية حساباتها و التحليلات الخاصة بالأصول و الخصوم . " و لقد حددت مهام و التزامات مراجعي الحسابات فيما بعد في المرسوم رقم 70-173 المؤرخ في 16-11-1970 حيث جعل هذا النص محافظة الحسابات مثل : المراقبة الدائمة لتسيير المؤسسات العمومية والمختلطة ، وأسند عملها لموظفين لدى الدولة (مراقبين عامين للمالية ، مفتشين ماليين ، أو موظفين مؤهلين من وزارة المالية بصفة استثنائية) ، واعتبر محافظ الحسابات في شركة القطاع العم وشبه العام كموظف عام في الدولة يخضع في تعيينه وترقية لقوانين الدولة وكانت مهامه متمثلة في :

✓ المراقبة البعدية لشروط إنجاز العمليات التي من شأنها أن تكون لها انعكاسات اقتصادية ومالية مباشرة وغير مباشرة على تسيير المؤسسة .

✓ متابعة تنفيذ الحسابات و الموازنات والكشوفات التقديرية للمؤسسة .

✓ فحص شروط تطبيق الأحكام القانونية أو التنظيمية ذات الانعكاسات الاقتصادية .

✓ تقييم التسيير المالي والتجاري للمنشأة وكشف أخطاء التزوير للوزارة الوصية .

بعد ذلك ثم إنشاء المجلس الأعلى لتقنيات المحاسبة CSTC في 1975 بمرسوم رقم 71-72 المؤرخ في 29/12/1971 المتضمن تنظيم مهنة المحاسبة والخبر المحاسب ، خصص أساسا للضبط

المحاسبي . إن إعادة الهيكلة العضوية والمالية للمؤسسات الوطنية في مطلع الثمانينيات أدى إلى زيادة معتبرة في عدد المؤسسات منها مجلس المحاسبة الذي أوكلت إليه صلاحية رقابة المؤسسات العامة التي تستفيد من المساعدة المالية للدولة والذي أنشأ بمقتضى القانون رقم 80-05 المؤرخ في 1980/3/1 والذي ألغى صراحة المادة 39 من الأمر 79-107 وضمن المرسوم 70-173 الخاص بمراجعة الحسابات حيث أعطى القانون 80-50 لمجاس المحاسبة الإختصاص الإداري و القضائي للممارسة رقابة شاملة على الجمعيات والمرافق والشركات والهيئات التي تدير الأموال العمومية وتستفيد منها مهما يكن وضعها القانوني .

كل ما يمكن قوله أن مراجعة الحسابات خلال هذه الفترة شهدت تذبذبا نتيجة لغياب سياسة لتكوين مراجعي الحسابات وأيضا لوجود الثغرات في قانون المهنة¹.

2- مرحلت ما بعد 1988 : اتخذت مراجعة الحسابات خلال هذه المرحلة منحى جديد من خلال إعادة تنظيم مهامها و المبادئ الأساسية لها ، وذلك بعد صدور القانون 88-1 المؤرخ في 1988/1/12 المتضمن لقانون توجيه الشركات العمومية الإقتصادية حيث حرر هذا القانون الشركات العمومية الإقتصادية من جميع العوائق الإدارية و البيروقراطية التي كانت تتخبط بها في الماضي ، إن إعادة التنظيم لمهنة المراجعة أعاد الإعتبار لمراجع الحسابات و إنشاء مصلحة المراجعة الداخلية في الشركات العمومية .وقد تم تخصيص قانون بمراجع الحسابات بمهنتين جديدتين هما ممارسة هذه المهنة من طرف مهنيين مستقلين للمراجعة القانونية وعدم التدخل في التسيير . إن إعادت الإعتبار لمراجعة الحسابات كان السبب في أخذ عدت تعابير قانونية في التنظيم وتأثير المهنة ، وقد تم إنشاء المصف الوطني للخبراء المحاسبين مراجعي الحسابات ، والمحاسبين المعتمدين وقد شمل المهن الثلاث في نظام واحد².

¹ بن يخلف أمال ، المراجعة الخارجية في الجزائر ، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماجستير ، جامعة الجزائر ، 2002 ، ص 30
² عرقاب شريفة ، المراجعة القانونية للحسابات في الجزائر ، مذكرة ماجستير غير منشورة ، جامعة المدية ، 2003 ، ص ص: 28 ، 29 .

الفرع الثاني : الفترة (1991-2010)

خلال هذه الفترة إتضحت الصورة الكاملة لمراجعة الحسابات خصوصا ما بين 1991 و 1999

1- مرحلة ما قبل 1999 : صدرت مجموعة من النصوص التشريعية القانونية تضمنت ضبط مهنة مراجعة الحسابات منها :

أ - القانون 91-8 المؤرخ في 27/4/1991 حدد شروط وكيفيات ممارسة مهنة الخبير المحاسب ،

مراجع السابات والمحاسب المعتمد لدى الشركات التجارية بما فيها شركات رؤوس الأموال وفقا لأحكام القانون التجاري ولدى الجمعيات و النقابات.

ب - المرسوم التنفيذي رقم 92-20 المؤرخ في 13/1/1992 حدد تشكيل مجلس النقابة الوطنية

للخبراء المحاسبين ، مراجعين الحسابات والمحاسبين المعتمدين وبضبط إختصاصه وقواعد عمله

ج -القرار المؤرخ في 7/11/1994 المتعلق بالسلم أتعاب مراجعي الحسابات وقد هذا القرار الأتعاب

التي تمنح لمراجعي الحسابات عن المهام العادية لهم والمحددة من طرف القانون وفق شروط وأسس منها عدد الساعات المخصصة لمراجع الحسابات في إطار المهام العادية ، كما حدد كيفية دفع أتعاب مراجع الحسابات بناءا على تقديم بيانات الأتعاب .

د -المرسوم التنفيذي رقم 96-136 المؤرخ في 15/4/1996 يتضمن قانون أخلاقيات مهنة خبير

المحاسب ، مراجع الحسابات ، والمحاسب المعتمد ، وقد حدد هذا المرسوم القواعد الأخلاقية المهنية لأعضاء النقابة الوطنية ، بالإضافة إلى واجبات وحقوق مراجع الحسابات عند ممارسة مهامه .

هـ -المرسوم التنفيذي رقم 96-431 المؤرخ في 30/11/1996 يتعلق بكيفية تعيين مراجعي

الحسابات في الشركات العمومية ذات الطابع الصناعي والتجاري ومراكز البحث العلمي والتنمية وهيئات الضمان الإجتماعي والشركات العمومية غير المستقلة ، ويتم تعيين مراجعي الحسابات من بين المسجلين في المنظمة الوطنية للخبراء المحاسبين ، مراجعي الحسايات والمحاسبين المعتمدين بها .

إن هذه القوانين والمراسيم بينت كل الجوانب الفنية والمهنية المتعلقة بمراجعة الحسابات في

الجزائر وذلك بتوضيح شروط وكيفيت ممارسة هذه المهنة ، كيفية تعيين مراجعي الحسابات

والإجازات والشهادات وتحديد أتعابهم و أيضا أخلاقيات المهنة وغيرها ، كل مايمكن قوله أن هذه المرحلة أعطت الأبعاد الحقيقية لمحافظة الحسابات و الصورة الشاملة لها ¹.

2- مرحلت مابعد 1999 : في هذه المرحلة لم تعرف مراجعة الحسابات في الجزائر تغيرات كبرة و إنما إقتصرت على تعديلات في بعض القوانين .

أ - المرسوم التنفيذي رقم 0210 المؤرخ في 2006/6/4 فقد أوكلت لمراجع الحسابات مهام إعداد تقرير حول عمليات إعادة تقييم الإستثمارات في الشركات والهيئات الخاضعة للقانون التجاري وهذا ما توضحه المادة من نص المرسوم : يعد محافظ الحسابات الحالي تقرير خاصا يوجهه إلى الهيئة الإجتماعية المختصة يبدي فيه رأيه حول إعادة التقييم وكذا حول سبل والطرق المستعملة ².

ب- القانون رقم 1-10 المؤرخ في 2010/10/29 والمتعلق بمهن الخبير المحاسب ، مراجع الحسابات و المحاسب المعتمد ، والذي جاء كمسايرة لتبني الجزائر معايير المحاسبة الدولية من خلال ما يعرف بالنظام المحاسبي المالي الجديد ، الذي ثم إستحداثه بموجب القانون رقم 7-11 المؤرخ في 2000/11/25 وتجدر الإشارة إلا أن القانون رقم 1-10 هو تعديل للقانون 8-91 ، ومن أبرز التعديلات التي جاء بها القانون الجديد نذكر ³: إنشاء مجلس وطني للمحاسبة تحت سلطة الوزير المكلف بالمالية ،الذي يتولى مهام الاعتماد والتقييس المحاسبي وتنظيم ومتابعة المهن المحاسبية ،وانشاء اللجان التالية :

لجنة تقييس الممارسات المحاسبية والواجبات المهنية ،لجنة الإعتماد ، لجنة التكوين ، لجنة الإنضباط والتحكم ولجنة مراقبة النوعية، لدى نفس المجلس وتكون متساوية الأعضاء، كما تم إنشاء الغرفة الوطنية لمراجعي الحسابات تتمتع بالشخصية المعنوية وتنظم الأشخاص الطبيعيين والمعنويين المؤهلين لممارسة المهنة ،وتعمل بالتنسيق مع الوزير المكلف بالمالية كما نص هذا القانون أيضا على أنه يتعين على مراجع الحسابات إعلام وكيل الجمهورية في حالة عدم المصادقة على حسابات الشركة خلال سنتين ماليتين متتاليتين ،وأنه لا يمكن لأي مراجع حسابات أن يسجل في جدول المهنيين ما لم يكن له عنوان

¹وزارة المالية ، مجموعة النصوص التشريعية والقانونية المتعلقة بضبط مهنة المحاسبة ، مديرية التحديث وضبط المقاييس المحاسبية ، الجزائر ، 1998 ، ص 3 ، 4

²الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، المرسوم التنفيذي رقم 210-07 ، المؤرخ في 2006/6/4 ، العدد 44 ، المادة 5-6 ، ص 11

³الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، القانون رقم 1-10 المؤرخ في 2010 /6/29 ، العدد 42 ، المواد 4-5-10-13-27-37 ، ص 4 .

خاص كما أن الأتعاب وفق هذا القانون تحدد بالتفاوض بين الشركة أو الهيئة مراجع الحسابات فيما يعرف بالمناقصة .

ج- المرسوم التنفيذي رقم 11-26 المؤرخ في 27/01/2001 والذي جاء يحدد تشكيلة المجلس الوطني للغرفة الوطنية لمراجعي الحسابات وصلاحياته وقواعد سيره.

د- المرسوم التنفيذي 11/28 المؤرخ في 27/01/2011 يحدد تشكيلة اللجنة الخاصة المكلفة بتنظيم انتخابات المجالس الوطنية للمصنف الوطني للخبراء المحاسبين والغرفة الوطنية لمراجعي الحسابات والمنظمة الوطنية للمحاسبين وصلاحياتها .

هـ - المرسوم التنفيذي رقم 11-29 المؤرخ في 27/01/2011 يحدد رتبة ممثلي الوزير المكلف بالمالية لدى المجالس الوطنية للمصحف الوطني للخبراء المحاسبين والغرفة الوطنية لمحافظي المحاسبات والغرفة الوطنية للمحاسبين والمعتمدين وصلاحياتهم .

و- المرسوم التنفيذي رقم 11-30 المؤرخ في 27/01/2011 يحدد شروط وكيفيات الإعتماد لممارسة مهنة الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد .

ز - المرسوم التنفيذي رقم 11-31 المؤرخ في 27/01/2011 يتعلق بتعيين محافظ الحسابات .

المطلب الثاني : مفهوم مراجع الحسابات في الجزائر

هناك العديد من التعاريف التي تناولت مفهوم محافظ الحسابات في التشريعات الجزائرية سنذكر منها :

1 - **التعريف الأول :** يعرف حسب المادة 22 من قانون رقم 10-01 المؤرخ في 2/07/2010

المتعلق بمهنة الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات المعتمد كما يلي : يعد محافظ حسابات في

مفهوم هذا القانون كل شخص يمارس بصفة عادية باسمه الخاص وتحت مسؤوليته مهمة

المصادقة على صحة حسابات الشركات والهيئات وانتظامها ومطابقتها لأحكام التشريع المعمول

به ¹ .

2 - **التعريف الثاني :** هو شخص مستقل يعطي رأيه حول الحسابات السنوية للشركات ويصادق على

شرعية وقانونية القوائم المالية حسب المبادئ المحاسبية العامة ومعايير المراجعة المتعارف عليها

² .

¹ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، القانون رقم 10-1 ، مرجع سابق ، المادة 22 ، ص 7 .

² Société nationale de la comptabilité, guide d'audit et de commissariat aux comptes , op cit, p102.

3 -**التعريف الثالث :** يعرف حسب المادة 715 مكرر 4 من القانون التجاري عل أنها : الذي يحقق

في الدفاتر والأوراق المالية لشركة وفي مراقبة إنتظام الشركة وصحتها ، كما يدقق في صحة المعلومات المقدمة في تقرير مجلس الإدارة ، وفي الوثائق المرسلة إلى الأطراف الخارجية حول الوضعية المالية لشركة وحساباتها ، ويصادق على إنتظام الجرد والموازنة وصحته¹.
إن التعاريف السابقة أعطتنا صورة واضح عن مراجع الحسابات ويمكن إستخلاص أن : مراجع الحسابات في الجزائر هو كا شخص يمارس مهنة المراجعة بصفة مستقلة متحت مسؤولياته ، وذلك عن طريق فحص ومراقبة حسابات شركات ومختلف القوائم المالية السنوية ويصادق على صدق وشرعيات هذه الحسابات ومن ثم إبداء رأيه الفني المحايد في شكل تقارير .

المطلب الثالث أهم خصائص مراجع الحسابات

لممارسة مهنة مراجع الحسابات على الشخص القائم بها التحلي بصفات مميزة نذكر منها
1 -**الإستقلالية والموضوعية :** حتى يتسنى للمدقق إصدار حكم أو رأي صادق عن الحالة المالية للشركة يجب عليه أن لا يملك عند تنفيذ المراقبة أي مصلحة أو ربح قد يؤثر على إستقلالية وموضوعية الحكم ، فحسب المواد 65-66-67-70 القانون رقم 10-1 يمنح مراجع الحسابات مما يأتي²:

- ✓ القيام مهنية في مراقبة حسابات الشركات التي يمتلك فيها مساهمات بصفة مباشرة أو غير مباشرة .
- ✓ القيام بأعمال التسيير سواء بصفة مباشرة أو بالمساهمة أو الإنابة علة المسيريين .
- ✓ قبول مهام التنظيم في محاسبة الشركة أة الهيئة المراقبة أو الإشراف عليها .
- ✓ ممارسة وظيفة مستشار جبائي أو مهمة خبير قضائي لدى شركة أو هيئة يراقب حساباتها .
- ✓ شغل منصب مأجور في الشركة أو الهيئة التي رقبها قبل أقل من ثلاث سنوات من إنتهاء عاداته .
- ✓ لايمكن تعيين الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين الذين تحصلوا على أجور أو أتعاب أو إمتيازات أخرى ، لاسيما في شكل قروض أو تسبيقات أو ضمانات من الشركة أو الهيئة خلال الثلاث سنوات الأخيرة كمراجع حسابات لدى نفس الشركة أو الهيئة .

¹ القانون التجاري ، النص الكامل للقانون ، مرجع سابق ، ص 254 .

² الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، القانون رقم 10-1 ، مرجع سابق ، المادة 65-66-67-70 ، ص 11 .

✓ القيام بأي مهمة في الشركات التي تكون لهم فيها مصالح مباشرة أو غير مباشرة .
 ✓ السعي بصفة مباشرة أو غير مباشرة لدى الزبون لطلب مهمة أو وظيفة تدخل ضمن إختصاصه القانوني بالإضافة إلى ذلك فإن المادة 36 من قانون 96 - 136 المؤرخ في 1996/4/15 تنص على : عدم ممارسة مهام مراجع الحسابات في الشركات يحوزون فيها أو أزواجهم أو أبائهم أو أصهارهم حتى الدرجة الرابعة ، جزءا من رأسمال أو أي شكل آخر من المنافع¹ .

1 **النزاهة والأمانة** : على محافظ مراجع الحسابات أن يكون أميناً ونزيهاً في عمله وأن يعطي هذا العمل حقه الوافي و أن يقوم بالعمل بوحى من ضميره وببذل أقصى طاقاته العلمية والفنية في تنفيذ ما يكلف به من عمل ، وأن يعرض النتائج التي يتوصل إليها بدقة وأمانة دون تحريف أو تمويه ، ولا يتضمن تقريره سوى البيانات التي يتق في سلامتها ، والحقائق التي يعتقد بصحتها وألا يجامل أحدا فيما يبيده من آراء وأن يكون لعملائه ناصحا أميناً ، ومراجع الحسابات موضع ثقة عملائه ويطلع بحكم عمله على أسرارهم .
 وتقضي التقاليد المهنية في جميع المهن ن بأن يحافظ الرجل المهني على هذه الأسرار وأن لا يقوم بإفشائها أو إستخدامها ضد عملائه ، وأن يكون دائماً كتوما وموضع ثقة² .

¹ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، القانون رقم 96-136 ، المؤرخ في 1996/4/15 ، العدد 24 ، المادة 36 ، ص 11 .
² خالد راغب الخطيب ، خليل محمود الرفاعي ، الأصول العلمية والعملية لتدقيق الحسابات ، دار المستقبل لنشر و التوزيع ، الأردن ، 1998 ، ص ص : 121 ، 122 .

المبحث الأول: منهجية الدراسة الميدانية

تتعلق الدراسة الميدانية بشكل رئيسي على دراسة تحليل مدى مساهمة المراجعة الخارجية للحسابات في تعزيز مبادئ حوكمة الشركات، وتهدف للوصول إلى طبيعة الارتباط بين المراجعة الخارجية ومبادئ حوكمة الشركات، حسب رأي مراجع الحسابات .

المطلب الأول: طبيعة الدراسة

أولاً: المنهج المستخدم في جمع البيانات

يمكن القول أن المنهج هو الطريقة التي يتبعها الباحث في دراسته للمشكلة لاكتشاف الحقيقة وللإجابة على الأسئلة و الاستفسارات التي يثيرها موضوع البحث ، وبما أننا نقوم بدراسة موضوع دور المراجعة الخارجية للحسابات في تعزيز مبادئ حوكمة الشركات ، فقد تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي في تحليل المعلومات وتفسيرها تفسيراً دقيقاً مع استخلاص النتائج الهامة. وقد تم استخدام مصدرين أساسيين للمعلومات :

1- المصادر الأولية:

لمعالجة جوانب الموضوع ،تم اللجوء إلى جمع البيانات الأولية من خلال الاستبيان كأداة رئيسية للبحث، صممت خصيصاً لهذا الغرض ووزعت على مجتمع الدراسة المقدر بي (41) مراجع حسابات ومن ثم تفرغها وتحليلها باستخدام برنامج SPSS 17.0 (Statistical Package for Science Social) الإحصائي واستخدام الاختبارات الإحصائية المناسبة بهدف الوصول الى دلالات ذات قيمة ، ومؤشرات تدعم موضوع الدراسة .

2- المصادر الثانوية :

حيث اعتمدنا في معالجة الإطار النظري للبحث الى مصادر البيانات الثانوية والتي تتمثل في الكتب والمراجع العربية والأجنبية ذات العلاقة، والدوريات والمقالات والتقارير والأبحاث والدراسات السابقة التي تناولت موضوع الدراسة، والبحث والمطالعة في مواقع الانترنت المختلفة .

ثانياً :متغيرات الدراسة الميدانية

نظراً لطبيعة الموضوع المعالج فإن الدراسة الميدانية تشتمل على متغيرين هما:

1- المتغير التابع

تعتبر حوكمة الشركات دالة في المراجعة الخارجية ، وتتضمن العناصر التالية :وجود أساس محكم وفعال لقواعد الحوكمة ، توفر مقومات الإفصاح والشفافية ،مقومات ومسؤوليات مجلس الإدارة ، ويمكن إدراجها في العناصر التالية :

❖ وجود أساس محكم وفعال لقواعد الحوكمة:

وتشمل العناصر التالية:

- توفر الشركات على هيكل تنظيمي ووصف وظيفي وتحديد للمسؤوليات والصلاحيات.
- قيام الهيئات الرقابية في الشركات بواجبها بأسلوب مهني وطريقة موضوعية.
- وجود لجنة مراجعة داخلية بالشركات تتميز بالفاعلية والكفاءة.
- المعلومات الواردة في القوائم المالية تلبي احتياجات مستخدميها.
- التزم الشركات بمختلف التشريعات والقوانين ذات الصلة بعملها.

❖ توفر مقومات الإفصاح و الشفافية:

- تلتزم الشركات بالإفصاح عن القوائم المالية في الوقت المناسب وبطريقة عادلة.
- يتم الإفصاح عن وجود ممارسة أو سلوك غير أخلاقي للشركات.
- يتم الإفصاح الكامل على أداء الشركات والوضع المالي بشكل دوري.
- يتم الإفصاح عن مكافئات أعضاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين وكيفية اختيارهم.
- يتم الإعلان عن القرارات الجوهرية المتخذة من قبل الإدارة العليا.

❖ مقومات ومسؤوليات مجلس الإدارة :

- يلتزم مجلس الإدارة عند قيامه بمهامه باحترام القوانين والتنظيمات التي تحرص على حماية حقوق أصحاب المصالح في الشركات.
- يقوم مجلس الإدارة بالإشراف على عملية الإفصاح ووسائل الاتصال وقراراته مبنية عن معلومات وافية.

- تطبق الشركات نظام رسمي واضح لترشيح وانتخاب أعضاء مجلس إدارتها.
- مجلس الإدارة مسؤول عن أعمال الشركات وشؤون الموظفين ويتولى تعيين الرئيس التنفيذي وكبار الموظفين.

- يقوم مجلس الإدارة بتعيين المراجع الخارجي.

2- المتغير المستقل:

وتتمثل في ضوابط وأدوار المراجعة الخارجية والتي تشتمل على العوامل المتحركة في أدائها والتي تؤثر في تطبيق حوكمة الشركات ، ويمكن إدراجها في العناصر التالية:

❖ استقلالية وموضوعية ونزاهة المراجع الخارجي :

- يتميز المراجع الخارجي أثناء أداء عمله بالموضوعية و الأمانة.
- يعمل المراجع الخارجي بكل نزاهة وشفافية.
- لا يوجد تعارض بين عمل مراجع الحسابات والإدارة.
- المراجع الخارجي طرف محايد بين مجلس الإدارة والإدارة.
- يقدم المراجع الخارجي تقاريره المالية بكل مصداقية وشفافية.
- تقديم المعلومات من طرف المراجع الخارجي يكون بصفة عادلة بين جميع أصحاب المصالح
- يقوم المراجع الخارجي بتقديم صورة واضحة عن الشركة بطريقة سليمة وفي الوقت المناسب

❖ الكفاءة والعناية المهنية للمراجع الخارجي:

- يحترم المراجع الخارجي القوانين والمعايير المهنية.
- يقوم المراجع الخارجي بدورات تكوينية لتحسين المستوى.
- يلتزم المراجع الخارجي بمعايير المراجعة في أداءه لعمله.
- يتمتع المراجع الخارجي بدرجة جيدة وتامة بأعمال المراجعة.
- يحرص المراجع الخارجي على رفع كفاءته وتطوير قدراته.

❖ الالتزام بقواعد السلوك الأخلاقي للمهنة:

- يحرص المراجع الخارجي على العمل للمصلحة العامة وعدم انحيازه لمصلحته الخاصة.
- المراجع الخارجي لا يخضع لضغوط أثناء تأديته لعمله.
- يلتزم المراجع الخارجي بحفظ أسرار الشركة محل المراجعة.
- يحرص المراجع الخارجي على إتباع المعايير المعتمدة في المحاسبة.
- مراعاة المراجع الخارجي للأخلاق المهنية في مهنة المراجعة.

المطلب الثاني: إجراءات الدراسة الميدانية

أولاً: مجتمع وعينة الدراسة

1-مجتمع الدراسة: يتمثل مجتمع الدراسة في مجموعة من المراجعين الخارجيين على مستوى كل من الولايات: بسكرة، باتنة، قسنطينة، ميلة، جيجل.

2-عينة الدراسة: هي عينة مستهدفة حيث وزعت الاستثمارات على مجموعة من المراجعين الخارجيين، حيث قدر عدد الاستثمارات الموزعة (41) استثمار ، تم استرجاع (34) استثمار صالحة للتحليل

الجدول رقم(3-1)الاحصائية الخاصة باستثمارات الاستبانة

البيان	الاستبيان	
	العدد	النسبة
عدد الاستثمارات الموزعة	41	%100
عدد الاستثمارات الناقصة	3	%7.31
عدد الاستثمارات التي لم يتم استلامها	4	%9.75
عدد الاستثمارات الصالحة	34	%82.92

المصدر من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج SPSS 17.0

ثانياً: هيكل الاستبيان:

يتكون من 3 محاور والتي تتمثل في:

المحور الأول: وقد شمل هذا المحور المتغيرات الديموغرافية أي البيانات الشخصية لعينة الدراسة، والتي تتمثل في الجنس، الفئة العمرية، المستوى التعليمي، التخصص العلمي وأخيراً عدد سنوات الخبرة في مجال المراجعة الخارجية.

المحور الثاني: وهو المحور الذي تضمن العبارات الموضوعية لدراسة متغير المراجعة الخارجية، وقد قسم هذا المحور إلى ثلاثة أبعاد كما يلي:

- ✓ البعد الأول: ويناقش استقلالية ونزاهة وموضوعية المراجع الخارجي ويتضمن 7 عبارات
- ✓ البعد الثاني: ويناقش الكفاءة والعناية المهنية للمراجع الخارجي ويتضمن 5 عبارات.
- ✓ البعد الثالث ويناقش التزام المراجع الخارجي بقواعد السلوك الأخلاقي للمهنة ويتضمن 5 عبارات

المحور الثالث: وهو المحور الذي تضمن العبارات الموضوعية لدراسة متغير حوكمة الشركات، وقد قسم هذا المحور بدوره إلى ثلاثة أبعاد كما يلي:

✓ البعد الأول ويناقش وجود أساس محكم وفعال لقواعد الحوكمة ويتضمن 5 عبارات

✓ البعد الثاني ويناقش توفر مقومات الإفصاح و الشفافية ويتضمن 5 عبارات

✓ البعد الثالث ويناقش مقومات ومسؤوليات مجلس الإدارة ويتضمن 5 عبارات

وتم وضع العبارات على اساس سلم ليكارت الخماسي، ووزعت درجاته كما هو مبين في الجدول

الموالي:

الجدول رقم (3-1): مقياس الاجابة على العبارات

موافق تماما	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق تماما
5	4	3	2	1

المصدر: عز عبد الفتاح، مقدمة في الإحصاء الوصفي والاستدلالي باستخدام SPSS، الجزء الثالث، موضوعات

مختارة، ص 540.

ثالثا: اختبار صدق وثبات الاستبيان

1 اختبار صدق الاستبيان

حيث تم التأكد من صدق أداة الدراسة من خلال عرضها على عدد من المحكمين وهم أشخاص من أصحاب الخبرة ومن ذوي التخصص، وهذا لتعديل العبارات وتصحيحها وبعد الأخذ بنصائحهم والاستعانة بإرشاداتهم تم التوصل للصورة النهائية للاستبيان.

2- اختبار ثبات الاستبيان : تم حساب معامل ألفا كرونباخ لقياس مدى ثبات أداة القياس من ناحية العبارات الموضوعية لكل من متغير الحوكمة والمراجعة الخارجية، وتعتبر القيمة المقبولة لهذا المعامل من 60 % فأكثر و كانت نتائج اختبار ألفا كرونباخ كما هو مبين في الجدول الموالي:

الجدول رقم (2-3): اختبار الثبات بطريقة معامل ألفا كرونباخ

معامل ألفا كرونباخ	عدد العبارات	
المراجعة الخارجية		
0.875	7	استقلالية ونزاهة وموضوعية المراجع الخارجي
0.728	5	الكفاءة والعناية المهنية
0.652	5	الالتزام بقواعد السلوك الأخلاقي للمهنة
0.921	17	إجمالي عبارات الخاصة بالمراجعة الخارجية
حوكمة الشركات		
0.857	5	وجود أساس محكم وفعال لقواعد الحوكمة
0.783	5	توفر مقومات الإفصاح والشفافية
0.861	5	مقومات ومسؤوليات مجلس الإدارة
0.935	15	إجمالي عبارات الخاصة بحوكمة الشركات
0.963	32	إجمالي العبارات

المصدر من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج SPSS 17.0

من خلال النتائج المتوصل إليها في الجدول أعلاه نلاحظ أن كل نتائج معامل ألفا كرونباخ كانت أكبر من 60%، بالنسبة لمتغير المراجعة الخارجية بلغ معامل ألفا كرونباخ الخاص بالمبادئ ما قيمته 0.875، 0.728، 0.652 على التوالي وبلغ ما قيمته 0.921 بالنسبة لإجمالي العبارات لهذا المتغير وهذا ما يدل على ثبات وتناسق العبارات الموضوعية، أما بالنسبة للحوكمة فكانت النتائج على التوالي 0.857، 0.783، 0.861 وكان بالنسبة لإجمالي العبارات الخاصة بهذا المتغير 0.935 وهذا ما يدل على ثبات وتناسق العبارات لهذا المتغير بدوره. وأما بالنسبة لمعامل ألفا كرونباخ الإجمالي لعبارات كلا المتغيرين فقد بلغ ما قيمته 0.963 وهذا ما يدل على ثبات أداة الدراسة بصفة إجمالية.

المبحث الثاني : تحليل نتائج الدراسة:

المطلب الأول: معالجة الاستبيان

أولاً :الأدوات المستخدمة في تحليل نتائج الاستبيان :

بعد أن تم تحصيل العدد النهائي للاستبيانات المقبولة ،تم الاعتماد في عرض وتحليل المعطيات في شكل جداول تمت ترجمتها إلى رسومات بيانية على برنامج EXCEL في شكل أعمدة بيانية لتسهيل عملية الملاحظة والتحليل الجيد للبيانات التي تم جمعها. وللإجابة على أسئلة البحث واختبار صحة فرضياته تم استخدام أساليب الإحصاء الوصفي والتحليلي، وذلك باستخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية spss 17.0

1 - مقاييس الإحصاء الوصفي :

وذلك لوصف مجتمع البحث وإظهار خصائصه، بالاعتماد على النسب المئوية والتكرارات ، والإجابة على أسئلة البحث وترتيب متغيرات البحث حسب أهميتها بالاعتماد على المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية .

2 معامل ألفا كرونباخ وذلك لقياس ثبات أداة البحث

3 معامل الارتباط لبيرسون: وذلك لمعرفة طبيعة العلاقة بين متغيري الدراسة.

4 معامل التحديد: وذلك لقياس مدى تأثير المتغير المستقل على المتغير التابع.

5 - (t) ستودنت: وذلك من أجل اختبار صحة فرضيات الدراسة .

ثانياً :الخصائص الديموغرافية لعينة الدراسة:

1 الجنس:

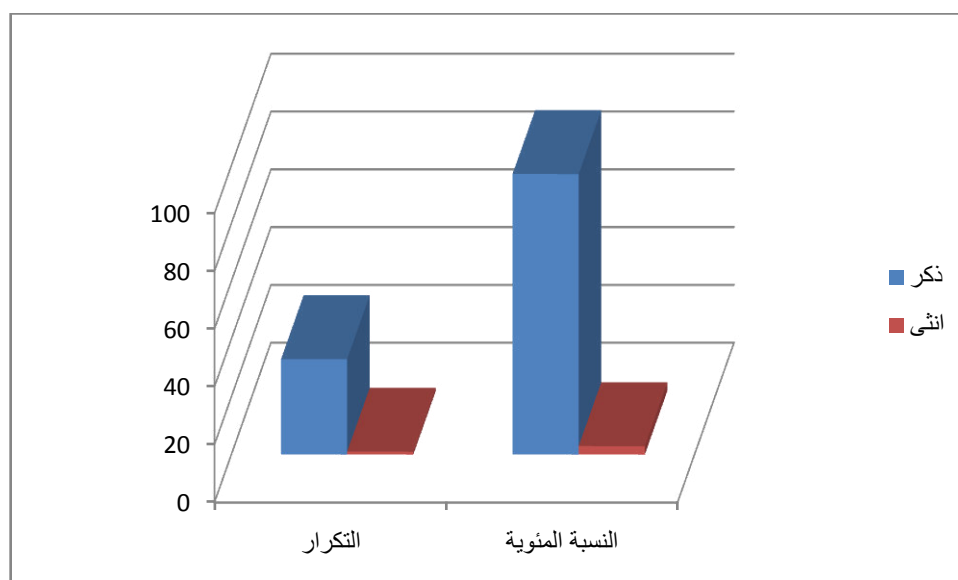
الجدول رقم (3-3) : توزيع عينة الدراسة حسب متغير الجنس

الجنس	التكرار	النسبة المئوية
ذكر	33	97,1
انثى	1	2,9

المصدر من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج SPSS 17.0

من خلال النتائج المبينة في الجدول أعلاه الذي يوضح لنا توزيع النسب حسب الجنس لأفراد عينة الدراسة ، حيث نجد أن ما نسبته 97.1 % ذكور من عينة الدراسة المتمثلة في المراجعين الخارجيين، وما نسبته 2.9 % إناث، وهذا راجع لهذا النوع من التخصصات الذي تسيطر عليه الفئة الذكورية خصوصا في الجانب العملي، وفيما يلي الرسم البياني الذي يوضح كل من التكرارات والنسب المئوية الخاصة بمتغير الجنس.

الشكل رقم (3-1): توزيع عينة الدراسة حسب متغير الجنس



المصدر من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج SPSS 17.0

2 الفئة العمرية:

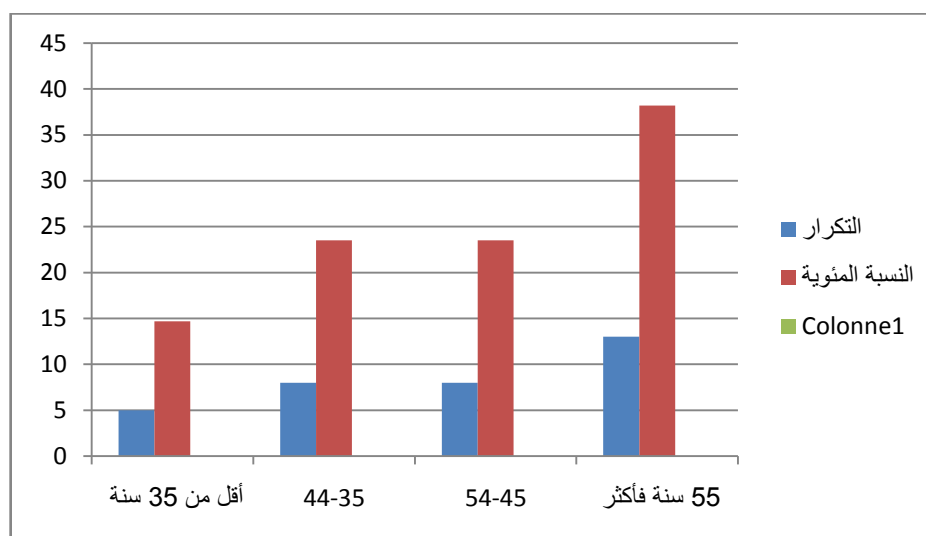
الجدول رقم (3-4): توزيع عينة الدراسة حسب متغير العمر

الفئة العمرية	التكرار	النسبة المئوية
اقل من 35 سنة	5	14,7
35-44 سنة	8	23,5
45-54 سنة	8	23,5
55 سنة فأكثر	13	38,2

المصدر من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج SPSS 17.0

من خلال النتائج المبينة في الجدول أعلاه الذي يوضح لنا توزيع النسب حسب العمر لأفراد عينة الدراسة ، حيث نجد أن ما نسبته 38.2% من الفئة العمرية 55 سنة فأكثر مقدار 13 شخصا، وبدرجة أقل الفئتين العمريتين 35-44 سنة و 45-54 سنة بنسبة 23.5% بمقدار 8 أشخاص لكلا الفئتين ، أما الدرجة الأقل فكانت للفئة العمرية دون 35 سنة ، ويعود ذلك الى أن طبيعة النشاط تستلزم أشخاص ذوي خبرة في هذا المجال .

شكل رقم (3-2): توزيع عينة الدراسة حسب متغير العمر



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج EXCEL

3-الدرجة العلمية

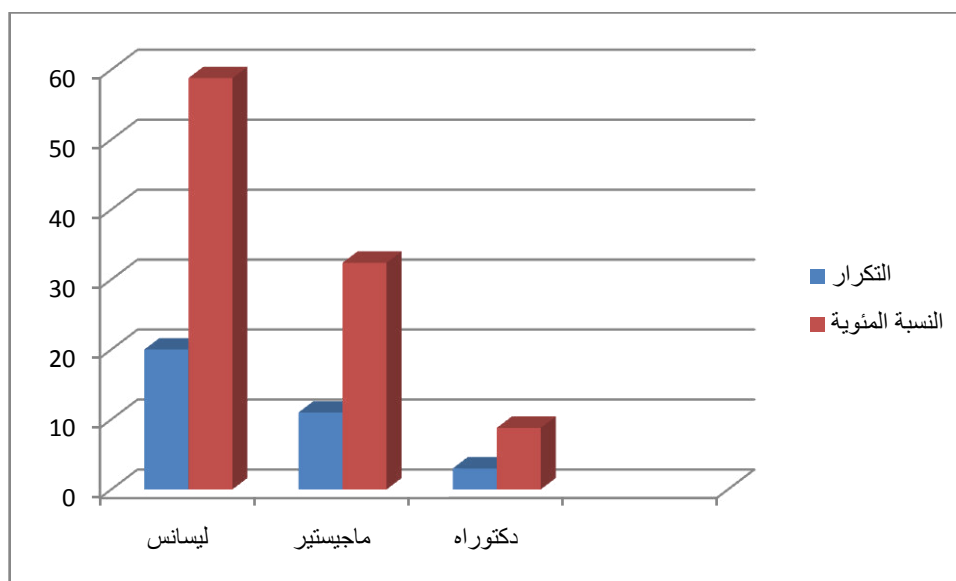
الجدول رقم (3-5): توزيع عينة الدراسة حسب متغير الدرجة العلمية

المستوى التعليمي	التكرار	النسبة المئوية
ليسانس	20	58,8
ماجستير	11	32,4
دكتوراه	3	8,8

المصدر من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج SPSS 17.0

من خلال الجدول أعلاه يتضح أن غالبية المراجعين الخارجيين حائزين على شهادة ليسانس بنسبة 58.8% ، أما المراجعين الحائزين على شهادة ماجستير يمثلون ما نسبته 32.4% ، أما باقي المراجعين فليدهم شهادة دكتوراه يمثلون ما نسبته 8.8% من العينة المدروسة .

شكل رقم (3-3): توزيع عينة الدراسة حسب متغير الدرجة العلمية



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج EXCEL

3 التخصص العلمي:

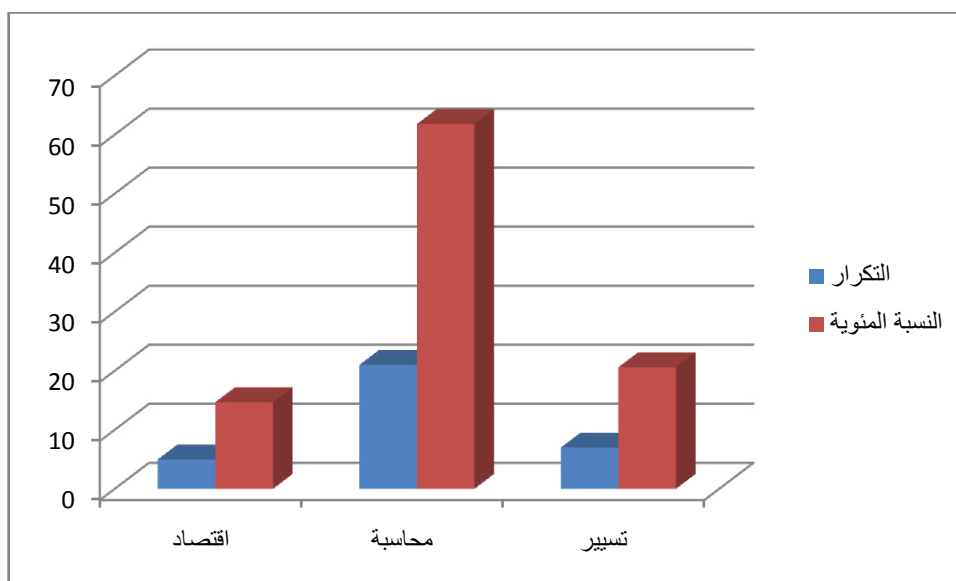
الجدول رقم (3-6): توزيع عينة الدراسة حسب متغير التخصص العلمي

التخصص العلمي	التكرار	النسبة المئوية
اقتصاد	5	14,7
محاسبة	21	61,8
مالية	7	20,6
تخصصات أخرى	1	2,9

المصدر من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج SPSS 17.0

من خلال الجدول أعلاه يتضح لنا غالبية المراجعين الخارجيين محل الدراسة تخصصهم العلمي هو محاسبة بنسبة 61.8 % ، أما المراجعين الذين تخصصهم العلمي تسيير يمثلون مانسبته 20.6 % ، أما المراجعين الذين تخصصهم العلمي اقتصاد يمثلون مانسبته 14.7 % ، أما باقي المراجعين لديهم تخصصات أخرى متنوعة العلمي

شكل رقم (3-4): توزيع عينة الدراسة حسب متغير التخصص العلمي



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج EXCEL

5- عدد سنوات الخبرة

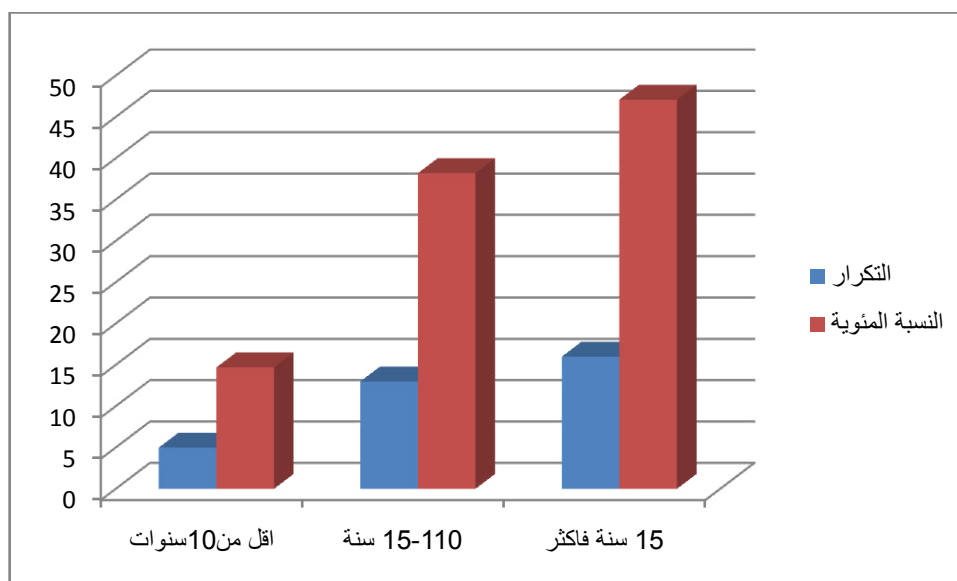
الجدول رقم (3-7): توزيع عينة الدراسة حسب متغير سنوات الخبرة

عدد سنوات الخبرة	التكرار	النسبة المئوية
أقل من 10 سنوات	5	14,7
10-15 سنة	13	38,2
15 سنة فأكثر	16	47,1

المصدر من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج SPSS 17.0

من خلال الجدول اعلاه يتضح لنا أن ما نسبته 47.1% من عينة الدراسة بلغ عدد سنوات الخبرة العملية في المهنة 15 سنة فأكثر وأن ما نسبته 38.2% من عينة الدراسة تتراوح سنوات خبرتهم من 10 الى 15 سنة، وأن 14.7% خبرتهم العملية أقل من 10 سنوات .

شكل رقم (3-5): توزيع عينة الدراسة حسب متغير سنوات الخبرة



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج EXCEL

أما بالنسبة للمحور الثاني والثالث قمنا بحساب كل من المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكل عبارة من عبارات الاستمارة، وكذلك بالنسبة للأبعاد التي تتضمن عدد من العبارات واجمالي المتغيرين أخيراً.

المطلب الثاني: تحليل نتائج الاستبيان

أولاً: التحليل الإحصائي الوصفي

1 المحور الثاني المتغير المستقل (المراجعة الخارجية)

➤ البعد الأول استقلالية ونزاهة وموضوعية المراجع الخارجي:

الجدول رقم (3-8): المؤشرات الإحصائية الخاصة بالبعد الأول المتعلق بالمحور الثاني

العبارة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي
يتميز المراجع الخارجي أثناء أداء عمله بالموضوعية والأمانة	1,311	4,09
يعمل المراجع الخارجي بكل نزاهة وشفافية	1,351	3,85
لا يوجد تعارض بين عمل مراجع الحسابات والإدارة	1,215	3,91

3,97	1,381	المراجع الخارجي طرف محايد بين مجلس الإدارة والإدارة
4,03	1,314	يقدم المراجع الخارجي تقاريره المالية بكل مصداقية وشفافية
4,29	1,001	يقوم المراجع الخارجي بتقديم معلومات تتعلق بأعضاء مجلس الادارة والمديرين التنفيذيين
4,118	1,3655	يقوم المراجع الخارجي بتقديم صورة واضحة عن المؤسسة بطريقة سليمة وفي الوقت المناسب
4,0378	,97038	الإجمالي

المصدر من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج SPSS 17.0

تشير القيم في الجدول أعلاه والمتعلقة باستقلالية ونزاهة وموضوعية المراجع الخارجي ،حيث بلغ المتوسط الحسابي الكلي 4.03 بحيث تقع هذه القيمة ضمن الفئة الرابعة من فئات سلم ليكارت الخماسي وهذه الفئة تشير إلى درجة إجابات موافق ، وهذا ما يأكده غالبية أفراد العينة المدروسة ، إذ نلاحظ أن المتوسطات الحسابية الجزئية تراوحت ما بين (3.85 و 4.29) أي أن جميع أفراد العينة المدروسة إجاباتهم تتراوح بين موافق وموافق بشدة . أما بالنسبة للانحرافات المعيارية نلاحظ أنها متقاربة نوعا ما، إذ تقع الانحرافات المعيارية الجزئية في المجال (1.001 إلى 1.38) هذا التقارب يظهره الانحراف المعياري الإجمالي إذ تمثلت قيمته في 0,97038 .

➤ البعد الثاني الكفاءة والعناية المهنية للمراجع الخارجي:

الجدول رقم (3-9): المؤشرات الإحصائية الخاصة بالبعد الثاني المتعلق بالمحور الثاني

العبارة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي
يحترم المراجع الخارجي القوانين والمعايير المهنية في أداء عمله	1,336	4,18
توفير دورات داخلية وخاصة منتظمة لتحسين مراجعي الحسابات	1,324	4,06
مدى تقديم مراجع الحسابات لخدمات مهنية استشارية للشركة محل المراجعة	1,193	3,97
يتمتع المراجع الخارجي بدرجة جيدة وتامة بأعمال المراجعة	1,083	4,09
يحرص المراجع الخارجي على رفع كفاءته وتطوير قدراته	1,067	4,21
الاجمالي	,83448	4,1000

المصدر من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج SPSS 17.0

تشير القيم في الجدول أعلاه والمتعلقة بالكفاءة والعناية المهنية للمراجع الخارجي، إلى أنه بلغ المتوسط الحسابي الكلي 4.10 حيث تقع هذه القيمة ضمن الفئة الرابعة من فئات سلم ليكارت الخماسي وهذه الفئة تشير إلى درجة إجابات موافق ، وهذا ما يأكده غالبية أفراد العينة المدروسة ، إذ نلاحظ أن المتوسطات الحسابية الجزئية تراوحت ما بين (3.97 و 4.21) أي أن جميع أفراد العينة المدروسة إجاباتهم تتراوح بين موافق وموافق بشدة . أما بالنسبة للانحرافات المعيارية نلاحظ أنها متقاربة نوعا ما ، إذ تقع الانحرافات المعيارية الجزئية في المجال (1.06 إلى 1.33) هذا التقارب يظهره الانحراف المعياري الإجمالي إذ تمثلت قيمته في 0.8344 .

➤ البعد الثالث الالتزام بقواعد السلوك الأخلاقي للمهنة

الجدول رقم (3-10): المؤشرات الإحصائية الخاصة بالبعد الثالث المتعلق بالمحور الثاني

العبارة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي
يحرص المراجع الخارجي على العمل للمصلحة العامة وعدم انحيازه لمصلحته الخاصة	1,158	4,15
المراجع الخارجي لا يخضع لضغوط أثناء تأديته لعمله	1,381	3,82
يلتزم المراجع الخارجي بحفظ أسرار الشركة محل المراجعة	1,149	4,12
يلتزم المراجع الخارجي باتباع المبادئ المحاسبية الموضوعية في صورة معايير معتمدة في التطبيق المحاسبي	1,290	3,82
مراعاة المراجع الخارجي للأخلاق المهنية في مهنة المراجعة	1,229	3,94
الإجمالي	,80473	3,9706

المصدر من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج SPSS 17.0

تشير القيم في الجدول أعلاه والمتعلقة ب الالتزام بقواعد السلوك الأخلاقي للمهنة، حيث بلغ المتوسط الحسابي الكلي 3.97 بحيث تقع هذه القيمة ضمن الفئة الرابعة من فئات سلم ليكارت الخماسي وهذه الفئة تشير إلى درجة إجابات موافق ، وهذا ما يؤكد غالبية أفراد العينة المدروسة ، إذ نلاحظ أن المتوسطات الحسابية الجزئية تراوحت ما بين (3.82 و 4.15) أي أن جميع أفراد العينة المدروسة إجاباتهم تتمثل في الإجابة موافق. أما بالنسبة للانحرافات المعيارية نلاحظ أنها متقاربة نوعا ما، إذ تقع الانحرافات المعيارية الجزئية في المجال (1.14 إلى 1.38) هذا التقارب يظهره الانحراف المعياري الإجمالي إذ تمثلت قيمته في 0.80473.

2 المحور الثالث المتغير التابع (حوكمة الشركات)

➤ وجود أساس محكم وفعال لقواعد الحوكمة

الجدول رقم (3-11): المؤشرات الإحصائية الخاصة بالبعد الأول المتعلق بالمحور الثالث

العبارات	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي
تتوفر الشركات على هيكل تنظيمي ووصف وظيفي وتحديد للمسؤوليات والصلاحيات	1,351	3,85
تقوم الهيئات الرقابية في الشركات بواجبها بأسلوب مهني وطريقة موضوعية	1,240	3,91
توجد بالشركات لجنة مراجعة داخلية تتميز بالفاعلية والكفاءة	1,343	3,88
المعلومات الواردة في القوائم المالية تلبي احتياجات مستخدميها	1,094	4,12
تلتزم الشركة بمختلف التشريعات والقوانين ذات الصلة بعملها	1,354	3,50
الإجمالي	1,02136	3,8529

المصدر من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج SPSS 17.0

تشير القيم في الجدول أعلاه والمتعلقة بوجود أساس محكم وفعال لقواعد الحوكمة ، حيث بلغ المتوسط الحسابي الكلي 3.85 بحيث تقع هذه القيمة ضمن الفئة الرابعة من فئات سلم ليكارت الخماسي وهذه الفئة تشير إلى درجة إجابات موافق ، وهذا ما يأكده غالبية أفراد العينة المدروسة ، إذ نلاحظ أن المتوسطات الحسابية الجزئية تراوحت ما بين (3.50 و 4.12) أي أن جميع أفراد العينة المدروسة إجاباتهم تتمثل في الإجابة موافق. أما بالنسبة للانحرافات المعيارية نلاحظ أنها متقاربة نوعا ما، إذ تقع

الانحرافات المعيارية الجزئية في المجال (1.09 إلى 1.354) هذا التقارب يظهره الانحراف المعياري الإجمالي إذ تمثلت قيمته في 1,02136.

➤ توفر مقومات الإفصاح و الشفافية

الجدول رقم (3-12): المؤشرات الإحصائية الخاصة بالبعد الثاني المتعلق بالمحور الثالث

العبارات	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي
تلتزم الشركة بالإفصاح عن القوائم المالية في الوقت المناسب وبطريقة عادلة	1,369	3,94
يتم الإفصاح عن وجود ممارسة أو سلوك غير أخلاقي للشركة	1,501	3,56
يتم الإفصاح الكامل على أداء الشركة والوضع المالي بشكل دوري	1,328	3,41
يتم الإفصاح عن مكافآت أعضاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين وكيفية اختيارهم	1,388	3,79
يتم الإعلان عن القرارات الجوهرية المتخذة من قبل الإدارة العليا	1,334	3,91
الإجمالي	1,01386	3,7235

المصدر من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج SPSS 17.0

تشير القيم في الجدول أعلاه والمتعلقة بمقومات الإفصاح و الشفافية، حيث بلغ المتوسط الحسابي الكلي 3,7235 بحيث تقع هذه القيمة ضمن الفئة الرابعة من فئات سلم ليكارت الخماسي وهذه الفئة تشير إلى درجة إجابات موافق ، وهذا ما يؤكد غالبية أفراد العينة المدروسة ، إذ نلاحظ أن المتوسطات الحسابية الجزئية تراوحت ما بين (3,41 و 3,94) أي أن جميع أفراد العينة المدروسة إجاباتهم تتمثل في الإجابة موافق. أما بالنسبة للانحرافات المعيارية نلاحظ أنها متقاربة نوعا ما، إذ تقع الانحرافات المعيارية الجزئية

في المجال (1,328 إلى 1,501) هذا التقارب يظهره الانحراف المعياري الإجمالي إذ تمثلت قيمته في 1,01386

➤ مقومات ومسؤوليات مجلس الإدارة

الجدول رقم (3-13): المؤشرات الإحصائية الخاصة بالبعد الثالث المتعلق بالمحور الثالث

العبارات	الانحراف معيارى	المتوسط الحسابي
يلتزم مجلس الإدارة عند قيامه بمهامه احترام القوانين والتنظيمات التي تحرص على حماية حقوق أصحاب المصالح في المؤسسة	1,301	3,94
يقوم مجلس الإدارة بالإشراف على عملية الإفصاح ووسائل الاتصال وقراراته مبنية عن معلومات وافية	1,473	3,79
تطبق الشركة نظام رسمي واضح لترشيح وانتخاب أعضاء مجلس إدارتها	1,481	3,56
مجلس الإدارة مسؤول عن أعمال الشركة وشؤون الموظفين ويتولى تعيين الرئيس التنفيذي وكبار الموظفين	1,321	3,79
يقوم مجلس الإدارة بتعيين المراجع الخارجي	1,376	3,47
الإجمالي	1,11648	3,7118

المصدر من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج SPSS 17.0

تشير القيم في الجدول أعلاه والمتعلقة مقومات ومسؤوليات مجلس الإدارة ، حيث بلغ المتوسط الحسابي الكلي 3,7118 بحيث تقع هذه القيمة ضمن الفئة الرابعة من فئات سلم ليكارت الخماسي وهذه الفئة تشير إلى درجة إجابات موافق ، وهذا ما يؤكد غالبية أفراد العينة المدروسة، إذ نلاحظ أن المتوسطات الحسابية الجزئية تراوحت ما بين (3,47 و 3,94) أي أن جميع أفراد العينة المدروسة إجاباتهم تتمثل في الإجابة موافق. أما بالنسبة للانحرافات المعيارية نلاحظ أنها متقاربة نوعا ما، إذ

تقع الانحرافات المعيارية الجزئية في المجال (1,301 إلى 1,481) هذا التقارب يظهره الانحراف المعياري الإجمالي إذ تمثلت قيمته في 1,11648 3

3- النتائج النهائية للدراسة

➤ المراجعة الخارجية

الجدول رقم (3-14): المؤشرات الإحصائية الخاصة بالمحور الثاني

الابعاد	الانحراف معيارى	المتوسط الحسابى	الترتيب
استقلالية ونزاهة وموضوعية المراجع الخارجي	,97038	4,0378	3
الكفاءة والعناية المهنية	,83448	4,1000	2
الالتزام بقواعد السلوك الأخلاقي للمهنة	,80473	3,9706	1
الاجمالي	,83139	4,0363	-

المصدر من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج SPSS 17.0

تشير القيم في الجدول أعلاه والمتعلقة بإجمالي أبعاد المراجعة الخارجية ، حيث بلغ المتوسط الحسابي الكلي 4,0363 بحيث تقع هذه القيمة ضمن الفئة الرابعة من فئات سلم ليكارت الخماسي وهذه الفئة تشير إلى درجة إجابات موافق ، وهذا ما يؤكد غالبية أفراد العينة المدروسة، إذ نلاحظ أن المتوسطات الحسابية الجزئية تراوحت ما بين (3,9706 و 4,1000) أي أن جميع أفراد العينة المدروسة إجاباتهم تتمثل في الإجابة موافق. أما بالنسبة للانحرافات المعيارية نلاحظ أنها متقاربة نوعا ما، إذ تقع الانحرافات المعيارية الجزئية في المجال (0,8047 إلى 0,97038) هذا التقارب يظهره الانحراف المعياري الإجمالي إذ تمثلت قيمته في 83139,

➤ حوكمة الشركات:

الجدول رقم (3-15): المؤشرات الإحصائية الخاصة بالمحور الثالث

الأبعاد	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الترتيب
وجود أساس محكم وفعال لقواعد الحوكمة	1,02136	3,8529	2
توفر مقومات الإفصاح والشفافية	1,01386	3,7235	1
مقومات ومسؤوليات مجلس الإدارة	1,11648	3,7118	3
الإجمالي	,98120	3,7627	

المصدر من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج SPSS 17.0

تشير القيم في الجدول أعلاه والمتعلقة بإجمالي أبعاد حوكمة الشركات ، حيث بلغ المتوسط الحسابي الكلي 3,7627 بحيث تقع هذه القيمة ضمن الفئة الرابعة من فئات سلم ليكارت الخماسي وهذه الفئة تشير إلى درجة إجابات موافق ، وهذا ما يؤكد غالبية أفراد العينة المدروسة، إذ نلاحظ أن المتوسطات الحسابية الجزئية تراوحت ما بين (3,7118 و 3,8529) أي أن جميع أفراد العينة المدروسة إجاباتهم تتمثل في الإجابة موافق. أما بالنسبة للانحرافات المعيارية نلاحظ أنها متقاربة جداً، إذ تقع الانحرافات المعيارية الجزئية في المجال (1,01386 إلى 1,11648) هذا التقارب يظهره الانحراف المعياري الإجمالي إذ تمثلت قيمته في 0,98120.

ثانيا :التحليل الاحصائي الاستدلالي:

➤ دراسة العلاقة بين المراجعة الخارجية و حوكمة الشركات

الجدول رقم (3-16): النتائج الاجمالية لمتغيري الدراسة (المتغير التابع والمتغير المستقل)

متغيري الدراسة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي
المراجعة الخارجية	,83139	4,0363
حوكمة الشركات	,98120	3,7627

المصدر من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج SPSS 17.0

الجدول رقم (3-17): المؤشرات الاحصائية الخاصة بمتغيري الدراسة

المؤشرات الاحصائية متغيرات الدراسة	معامل الارتباط	معامل التحديد	(t) ستيودنت المحسوبة	مستوى الدلالة
المراجعة الخارجية وحوكمة الشركات	0.926	0.858	13.893	0.000

من خلال الجدول رقم (3-17) يتضح لنا أن معامل الارتباط يقدر ب 0.926 قريب من بواحد أي أن هناك علاقة موجبة قوية بين المتغير المستق والمتغير التابع ، أي أن كلما يزداد المتغير المستقل يزداد المتغير التابع بنسبة كبيرة و هذا ما يفسره معامل التحديد الذي يقدر ب 0.858 أي 85.8%، أي أن التغير الحاصل في المتغير التابع المتمثل في الحوكمة يعود سببه الى المتغير المستقل المتمثل في المراجعة الخارجية بنسبة 85.8 % ، وهي نسبة كبيرة تدل على أهمية المراجعة الخارجية في تفعيل حوكمة الشركات ، ومن خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن (t) ستيودنت المحسوبة عند مستوى دلالة 0.000 تساوي 13.893 وهي أكبر من (t) ستيودنت الجدولية عند مستوى 0.05 ودرجة حرية 32 ،أي أن الفرضية الرئيسية للدراسة مقبولة بمعنى أن المراجعة الخارجية لها مساهمة كبيرة في تعزيز مبادئ حوكمة الشركات.

ثالثاً : إختبار صدق الفرضيات الفرعية

الفرضية الفرعية الأولى : توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين إستقلالية وموضوعية المراجعة الخارجية وبين تعزيز حوكمة الشركات عند مستوى دلالة معنوية 0.05 .

الجدول رقم (3-18) : المؤشرات الإحصائية الخاصة باستقلالية وموضوعية المراجعة الخارجية

المؤشرات الإحصائية متغيرات الدراسة	معامل الارتباط	معامل التحديد	(t) ستيودنت المحسوبة	مستوى الدلالة
إستقلالية وموضوعية المراجعة الخارجية وحوكمة الشركات	0.885	0.784	10.775	0.000

المصدر من إعداد الطالب بالإعتماد على برنامج spss 17.0

من خلال الجدول رقم (3-18) يتضح لنا أن معامل الارتباط يقدر ب 0.885 قريب من الواحد أي أن هناك علاقة موجبة قوية بين المتغير المستق والمتغير التابع ، أي أن كلما يزداد المتغير المستقل يزداد المتغير التابع بنسبة كبيرة و هذا ما يفسره معامل التحديد الذي يقدر ب 0.784، أي أن التغير الحاصل في المتغير التابع المتمثل في الحوكمة يعود سببه الى المتغير المستقل المتمثل في المراجعة الخارجية بنسبة 85.8 % ، وهي نسبة كبيرة تدل على أهمية المراجعة الخارجية في تفعيل حوكمة الشركات ، ومن خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن (t) ستيودنت المحسوبة عند مستوى دلالة تساوي 10.775 وهي أكبر من (t) ستيودنت الجدولية عند مستوى 0.05 ودرجة حرية 32 ، أي أن الفرضية الفرعية الأولى للدراسة مقبولة بمعنى أن إستقلالية وموضوعية المراجع الخارجي تأثير كبير في تعزيز مبادئ حوكمة الشركات .

الفرضية الفرعية الثانية : هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الكفاءة والعناية المهنية للمراجع الخارجي وحوكمة الشركات عند مستوى دلالة معنوية 0.05 .

الجدول رقم (3-19) المؤشرات الإحصائية الخاصة بالكفاءة والعناية المهنية

المؤشرات الإحصائية متغيرات الدراسة	معامل الارتباط	معامل التحديد	(t) ستيودنت المحسوبة	مستوى الدلالة
المراجعة الخارجية وحوكمة الشركات	0.858	0.736	9.444	0.000

المصدر من إعداد الطالب بالإعتماد على برنامج spss 17.0

من خلال الجدول رقم (3-19) يتضح لنا أن معامل الارتباط يقدر ب 0.858 قريب من بواحد أي أن هناك علاقة موجبة قوية بين المتغير المستق والمتغير التابع ، أي أن كلما يزداد المتغير المستقل يزداد المتغير التابع بنسبة كبيرة و هذا ما يفسره معامل التحديد الذي يقدر ب 0.736، أي أن التغير الحاصل في المتغير التابع المتمثل في الحوكمة يعود سببه الى المتغير المستقل المتمثل في المراجعة الخارجية بنسبة 85.8 % ، وهي نسبة كبيرة تدل على أهمية المراجعة الخارجية في تفعيل حوكمة الشركات ، ومن خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن (t) ستيودنت المحسوبة عند مستوى دلالة تساوي 9.444 وهي أكبر من (t) ستيودنت الجدولية عند مستوى 0.05 ودرجة حرية 32 ، أي أن الفرضية الفرعية للدراسة مقبولة بمعنى أن الكفاءة والعناية المهنية لها مساهمة كبيرة في تعزيز مبادئ حوكمة الشركات.

الفرضية الفرعية الثالث : الإلتزام بقواعد السلوك الأخلاقي

الجدول رقم (3-20) : المؤشرات الإحصائية الخاصة بقواعد السلوك الأخلاقي

المؤشرات الإحصائية متغيرات الدراسة	معامل الارتباط	معامل التحديد	(t) ستيودنت المحسوبة	مستوى الدلالة
السلوك الأخلاقي وحوكمة الشركات	0.926	0.858	9.934	0.000

المصدر من إعداد الطالب بالإعتماد على برنامج spss 17.0

من خلال الجدول رقم (3-20) يتضح لنا أن معامل الارتباط يقدر ب 0.869 قريب من الواحد أي أن هناك علاقة موجبة قوية بين المتغير المستق والمتغير التابع ، أي أن كلما يزداد المتغير المستقل يزداد المتغير التابع بنسبة كبيرة و هذا ما يفسره معامل التحديد الذي يقدر ب 0.755 ، أي أن التغير الحاصل في المتغير التابع المتمثل في الحوكمة يعود سببه الى المتغير المستقل المتمثل في المراجعة الخارجية بنسبة 85.8 % ، وهي نسبة كبيرة تدل على أهمية المراجعة الخارجية في تفعيل حوكمة الشركات ، ومن خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن (t) ستيودنت المحسوبة عند مستوى دلالة 0.000 تساوي 9.934 وهي أكبر من (t) ستيودنت الجدولية عند مستوى 0.05 ودرجة حرية 32 ، أي أن الفرضية الفرعية للدراسة مقبولة بمعنى أن الإلتزام بقواعد السلوك المهني له تأثير مباشر على حوكمة الشركات .

خلاصة:

من خلال الإستمارات التي وزعت على مجموعة من المراجعين في كل من ولايات بسكرة ، باتنة ، ميلة ، قسنطينة ، جيجل ، أتضح أن :

- يوجد ارتباط كبير بين متغيري الدراسة والذي قدر ب 0.926 ، مما يدل أهمية المراجعة الخارجية في تعزيز مبادئ حوكمة الشركات .

- إن هناك تأثير قوي لإستقلالية وموضوعية المراجع الخارجي على حوكمة الشركات وهذا مايتبته معامل الارتباط المقدر ب $R=0.885$

- توجد علاقة طردية كبيرة بين الكفاءة والعناية المهنية وتعزيز حوكمة الشركات وهذا ما يأكده معامل الارتباط المقدر ب $R=858$

- إن إلتزام المراجع الخارجي بسلوك الأخلاقي للمهنة يعزز من مبادئ حوكمة الشركات وهذا ما يؤكد كذا لك معامل الارتباط المقدر ب $R= 0.926$

خاتمة:

إن ما شهده العالم من أزمات وانهيارات مست كبرى الشركات في العالم وما نعيشه من تطور في المعرفة والاتصالات السرعة والتقنيات المتطورة ، يجعلنا نعيش العديد من التحديات في جميع نواحي حياتنا الاجتماعية ،الاقتصادية والسياسية جعلنا نسرع في تقويم وضعنا الراهن والتخطيط لمواكبة النمو السريع في شتى المجالات. وفي هذا الإطار سعينا من خلال هذه الدراسة للإحاطة بجوانب حوكمة الشركات من خلال الدور البارز الذي تلعبه المراجعة الخارجية في تعزيزها .

ومن المتفق عليه مهنيا وعمليا أن المراجعة بصفة عامة أداة من أدوات الرقابة ووسيلة لتخفيض خطر المعلومات الذي يواجه متخذ القرار، خاصة في وقتنا الراهن الذي يتصف بالدينامكية والتعقيد واستخدام أدوات تكنولوجيا المعلومات وزيادة حدة المنافسة المحلية والعالمية ويجد المهتمون بمهنة المراجعة خاصة من الأكاديميين الممارسين للمهنة ، مراجعة الحسابات تلعب دورا فعال وحيوي في حوكمة الشركات في كثير من دول اقتصاد السوق.

نتائج إختبار الفرضيات :

لقد خلصت إختبارات الفرضيات الفرعية إلى ما يلي :

✓ الفرضية الفرعية الأولى : هناك تأثير قوي لإستقلالية وموضوعية المراجع الخارجي على حوكمة

الشركات وهذا ما يثبتته معامل الارتباط المقدر ب 0.885 عند مستوى دلالة معنوية 0.05

✓ الفرضية الفرعية الثانية : هناك تأثير قوي بين الكفاءة والعناية المهنية وتعزيز حوكمة الشركات وهذا ما

يثبتته معامل الارتباط المقدر ب 0.858 عند مستوى دلالة معنوية 0.05

✓ الفرضية الفرعية الثالثة : توجد علاقة قوية بين السلوك الأخلاقي للمراجع الخارجي وتعزيز حوكمة

الشركات وهذا ما يثبتته معامل الارتباط المقدر ب 0.869 عند مستوى دلالة معنوية 0.05

ا. نتائج الدراسة :

بعد الدراسة النظرية والتطبيقية يمكننا استنتاج مايلي:

- ✓ ان استقلالية وموضوعية المراجع الخارجي لها دور مهم في مصداقية المراجعة كما أن لكفائته والسلوك الاخلاقي تأثيرا كبيرا على مصداقية عملية.
- ✓ تلعب المراجعة الخارجية للحسابات دورا بارزا وفعالا في تطبيق الجيد للحوكمة.
- ✓ تساهم المراجعة الخارجية بشكل كبير في وضع إطار محكم وفعال لقواعد الحوكمة.
- ✓ تعزز المراجعة الخارجية من مبدأ الإفصاح والشفافية وتولييه اهتماما بالغاً.
- ✓ تساعد المراجعة الخارجية على تزويد مجلس الإدارة بمعلومات وافية وإعطاء صور واضحة لمجلس الإدارة عن الوضعية المالية للشركة وبالتالي يستطيع المجلس اتخاذ قراراته بطريقة صحيحة

II. توصيات البحث:

- يجب وضع إطار قانوني لتطبيق مبادئ حوكمة الشركات، وكذلك العمل على تحسينها
- ضرورة الالتزام بمعايير المراجعة الخارجية بالنسبة للشركات الجزائرية و العمل على تقييمها
- زيادة استقلالية المراجعين الخارجيين و ازالة جميع العراقيل التي يواجهونها
- إنشاء معاهد لتكوين المراجعين الخارجيين لتطوير قدراتهم المهنية.
- وضع ميثاق لأخلاقيات السلوك المهني.

III. أفاق البحث:

- بعد دراستنا لهذا البحث نود اقتراح بعض المواضيع المكملة لهذا البحث :
- دور الافصاح والشفافية في تحسين حوكمة الشركات .
- دور التدقيق الداخلي في حوكمة الشركات.

الملحق رقم 2

قائمة المحكمين :

وقد قام الأساتذة التالية أسمائهم بتحكيم هذا الاستبيان :

- 01 - الأستاذ دبله فاتح – كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير- جامعة بسكرة -
- 02 - الأستاذ جوامع إسماعيل – كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير- جامعة بسكرة -
- 03 - الأستاذة صورية حداد – كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير- جامعة بسكرة -